

١٦٨٤



# معركة حرية الصحافة

دراسة نقدية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥  
والتشريعات المقيدة لحرية الصحافة  
ومشروع قانون لحرية الصحافة والصحفيين

مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان





# معركة حرية الصحافة

دراسة نقدية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥  
والتشريعات المقيدة لحرية الصحافة  
ومشروع قانون لحرية الصحافة والصحفيين

مركز دراسات وأبحاث القانون والسياسة

الغلاف تصميم الفنان: حامد العويضى

مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان  
القاهرة اغسطس ١٩٩٥

مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، منظمة غير حكومية، تأسست في عام ١٩٩٤ من أجل تقديم المشورة القانونية و المساعدة القضائية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتنمية وعي المواطنين بمبادئ حقوق الإنسان و تصديق معرفتهم بالحقوق و الضمانات التي يكفلها لهم القانون، و اعداد الدراسات القانونية حول مدى انساق القوانين المحلية و مواثيق حقوق الإنسان.

#### مجلس الامناء:

أ. أحمد نبيل الهلالي، أ السيد يسين، د. إيناس طه، أ. أحمد شرف الدين، أ. تهاني الجبالي، أحسن عيد الرازي، أ. عبد العزيز محمد، أ. عادل عيّد، أ. محمد حسن المهدي، أ.د. مصطفى كامل السيد، أ. مورييس صادق.

#### الهيئة التنفيذية:

هشام مبارك	المدير التنفيذي
ناصر أمين	مسنول وحدة البحث القانوني
جمال عبد العزيز	مسنول وحدة الاعلام و التوثيق
كرم صابر	مسنول الوحدة القانونية
جاسر عبد الرازي	منسق العلاقات الدولية
محمد عبد المنعم	المسنول المالي و الاداري

مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان:

٤٩ ش البطل احمد عبد العزيز، المهندسين،  
الرقم البريدي ١٢٤١١،  
القاهرة، جمهورية مصر العربية.  
تلفون فاكس: ٣٠٢٢٢٤١ (٢٠٢)



## فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم :	
تشريع جديد لحرية الصحافة	هشام مبارك ٩
القسم الأول : القانون ٩٣ لسنة	
قانون اغتيال الصحافة	حسين عبد الرازق ١٧
نماذج من احتجاجات المنظمات الدولية	
على القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥	مركز المساعدة القانونية ٢٩
القسم الثاني : ورشة عمل لصياغة قانون لحرية الصحافة	
تقرير حول اعمال الورشة	حسين عبد الرازق ٣٥
الصحافة فى التشريع المصرى	صلاح عيسى ٤٩
القسم الثالث : مشروع قانون	
مشروع قانون	
بشأن حرية الصحافة و الصحفيين	احمد نبيل الهالى ١٢٣
المذكرة الإيضاحية	احمد نبيل الهالى ١٤٤





# تقديم



## تشريع جديد لحرية الصحافة

هشام مبارك

" لقد قيل أنه وضع نظام خاص لحرية الصحافة ، بشرط ألا أتكلم في كتاباتي لا عن الطباعة ولا عن الديانة ولا عن السياسة ولا عن الاخلاق ولا عن نوى المناصب ولا عن الاوبرا ولا عن أى شخص له مكانة ما ، وبخلاف ذلك استطيع طبع كل شئ بحرية .. ولهذا ترائى في منتهى السعادة "

بومارشيه - مسرحية زواج فيجارو

منذ سنوات تدور في ساحة الوطن معركة حول حرية الصحافة في مصر ، تشتمل حينها وتهدأ حيناً آخر . في جانب منها تقف الحكومة وانصارها تسمى بصنورة دائمة إلى فرض مزيد من القيود على الصحافة والصحفيين ونقابة الصحفيين . وعلى الجانب الآخر تقف الغالبية العظمى من الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني دفاعاً عن الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان ، وقيام مجتمع مدنى حقيقى .

وقد نجحت الحكومة في انكفاء نيران معركة حرية الصحافة بصورة مفاجئة في ٢٧ مايو ١٩٩٥ عندما وافق مجلس الشعب بسرعة على إصدار قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والاجراءات الجنائية ، ومادة في قانون نقابة الصحفيين . وحمل هذا القانون الجديد رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ . وصدق رئيس الجمهورية على القانون في نفس الليلة ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ مايو ، ليصبح قانوناً رسمياً للدولة ، ولتبدأ المعركة للحاسمة - من وجهة نظر البعض - والتي مازالت مشتعلة حتى الآن .

ويستحيل مناقشة موضوع حرية الصحافة والصحفيين وتحقيق نتائج حقيقية في هذا الاتجاه، بعيداً عن الإطار المجتمعي وعن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية في المجتمع ، وعن الأوضاع الحالية للصحافة المصرية .

والسمة الأساسية للمجتمع انه يعاني أزمة اقتصادية واجتماعية طاحنة ، وترجعاً مستترا في الحقوق الديمقراطية ، وإنتهاكاً متصاعداً لحقوق الانسان السياسية والمدنية والاجتماعية ..

وعادة ما تنظر السلطة للصحافة باعتبارها واحدة من اهم أدواتها في فرض وجودها وإستمرارها. ورغم الحرية النسبية التي تتمتع بها للصحافة المصرية - مقارنة بالصحافة في

الساحة العربية وبفترات سابقة في مصر - إلا أن الإطار القانوني الذي يحكم العمل الصحفي ، هو في حقيقته إطار مقيد لحرية الصحافة والصحفيين ، وإعماله كغفل بإهدار القدر المتاح من " الحرية العرفية " التي تمارس بلائذ شفهي من الحاكم يستطيع إلغائها في أي لحظة.

وقد قلم "مركز المساعدة للقانونية لحقوق الانسان" بعمل حصر مبدئي للقوانين والمواد القانونية المتعلقة بالصحافة والصحفيين فوجدها تتوزع على القانونين التالية :

١ - قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ المعدل بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ ، والقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٣ .

٢ - قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والتحليلات المختلفة التي أدخلت عليه ، خاصة القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، والقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٣ ، والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .

٣ - قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية الصادرة في ٢٦ يناير ١٩٨١ ، والتي تم إلغائها بإصدار لائحة تنفيذية أخرى في ٨ ديسمبر ١٩٨٥ .

٤ - قانون المخبرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ والمعدل بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٩ .

٥ - قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .

٦ - القانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية اخبار عن القوات المسلحة والمعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ .

٧ - قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته .

٨ - مواد من قوانين الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، وللعاملين بالدولة ، والأزهر .

٩ - وأخيرا القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، والذي اشتهر باسم قانون اغتيال حرية الصحافة.

وقد أفرزت هذه المنظومة من القوانين ، وممارسات الحكم ، سلسلة من الظواهر الخطيرة من أهمها:

أ - استمرار تقييد حرية إصدار للصحف .. واعتبار هذه الحرية هي الاستثناء وليس القاعدة والاصل .

ب - تحول الصحف العامة التي تصدر عن المؤسسات الصحفية المملوكة لمجلس الشورى والتي تتحكم في أكثر من ٩٥ ٪ من الاصدارات الصحفية ، و ١٠٠ ٪ من شركات طباعة الصحف والنشر ، إلى صحف حكومية أو صحف تابعة للحزب الحاكم ، يتم اختيار رؤساء مجالس إدارتها ورؤساء التحرير "بقرارات فوقية" ، ويمنح هؤلاء من الدولة إمتيازات مادية وأدبية هائلة ، وسلطات مطلقة في الإدارة والتحرير تمثل نوع من الرقابة الموازية أو الممتزجة ، والتي تطبع السياسات الاعلامية من داخل هذه المؤسسات بتوجيهات حكومية الطابع . وانعكس ذلك في تدهور سياسات التحرير . وكما قال د : أحمد حسين الصاوي في بحثه المقدم للمؤتمر العام الثاني للصحفيين (١٢-١٤ يناير ١٩٩١) .. " سياساتها في تقديم المادة الاعلامية تجعل في المقام الاول من اهتماماتها أخبار جهاز الحكم ورأس الدولة ، ليا ما كانت طبيعة أنباء الأحداث الأخرى وسفونتها ، سواء على المستوى المحلي او العالمي .. "

ج- تحول أقسام من الصحفيين في هذه المؤسسات والتي يطلق عليها "المؤسسات القومية" إلى شبه موظفين لدى الدولة.

د - تدهور الصحافة تدهورا شديدا في ظل سيطرة راسمالي واحد - للدولة او الحزب الحاكم عمليا - على المؤسسات للصحفية العامة ، وفي ظل ظاهرة الملكية الثابتة واستئثار أفراد قلائل بإدارة هذه المؤسسات بأساليب فردية ، تهتم أساسا بإيداء الولاء والحصول على ثقة من يملك قرار الاستمرار والعزل.

وهكذا شهدنا تراجعا مستمرا في أرقام ونسب توزيع الصحف والمجلات ومعاونة كثير من المؤسسات من خلال مزمن في هياكلها المالية والإدارية وبطالة مقعنة تحاصر أكثر من ٦٠ ٪ من الصحفيين العاملين بها.

وأصبحت مرتبات ولجور الغالبية العظمى من الصحفيين عاجزة عن توفير الحد الأدنى من مستويات المعيشة اللازمة ، مما يدفعهم للبحث عن أعمال إضافية ومجالات أخرى للعمل لتمويض النقص في دخولهم ، بينما راكمت قلة من أصحاب النفوذ في المؤسسات الصحفية ثروات هامة.

هـ - أدت شبكة القوانين والمواد العقابية، ومحاكمة الصحفيين أمام محاكم عسكرية ، وممارسة النيابة العامة للحبس الاحتياطي في قضايا النشر بواسطة الصحف بالمخالفة للقانون (قبل صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥) .. إلى تراجع حرية الرأي والتعبير والنشر خاصة في الصحف. فكما قالت المحكمة الدستورية العليا .. "فإن الطبيعة الزاجرة للعقوبة التي تفرضها الدولة على من يخلون بنظامها ، لا تقدم ضمانا كافيا لصونه وأن من الخطر فرض قيود ترمق حرية التعبير بما يصد المواطنين عن ممارستها..".

وبصدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ تحققت نقلة كفيفة سلبية في التشريع المصري أصابت حرية الصحافة في مقتل ، بل هددت الحريات العامة ومبادئ حقوق الإنسان.

وقد سارع "مركز المساعدة للقانونية لحقوق الإنسان" بمجرد صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وما أثاره من ردود أفعال غاضبة ورافضة على مستوى نقابة الصحفيين والأحزاب السياسية والمنظمات الديمقراطية والرأي العام المصري إلى تقديم المساعدة القانونية (للصحفيين أساسا) انطلاقا من أهدافه وذلك عن طريقين:

- إصدار أول دراسة قانونية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، تناولت شرح مواد القانون وأهدافه والنتائج التي حققها ، وأهمها تجريمه لحرية الرأي والصحافة، والرد على المبررات التي قدمتها الحكومة في دفاعها عن هذا القانون من الناحيتين الدستورية والفقهية، وأيضاً من ناحية الإجراءات التي اتخذتها في إصداره.

وقد صدرت هذه الدراسة تحت عنوان "القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ عنوان على حقوق الإنسان وإهدار لحرية الصحافة" يوم الخميس أول يوتيه ١٩٩٥ ، أي بعد صدور القانون بـ ٩٦ ساعة، ووزعت في المؤتمر الذي عقدته نقابة الصحفيين في ذلك اليوم، ثم في جميعها المومية الطارئة في ١٠ يوتيه، وعلى كل المنظمات والهيئات والأحزاب المهتمة بهذا الموضوع. وقد أعد هذه الدراسة الأستاذ/ حسين عبد الرزاق عضو مجلس أمناء للمركز.

- مخاطبة ٢٤ من منظمات حقوق الإنسان المعنية بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ، في إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا وكندا والدنمارك والسويد وهولندا

والمانيا والنرويج وسويسرا، ومطالبتها بالتضامن مع نقابة الصحفيين المصريين، ومخاطبة  
المستولين في مصر لإلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

وعندما تقرر تشكيل لجنة لإعادة النظر في كل التشريعات المنظمة للصحافة في مصر  
بما في ذلك القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وعقد المؤتمر العام الثلاث للصحفيين في صبيتهر ١٩٩٥  
تحت شعار "حو تشريع جديد لحرية الصحافة في مصر" بادر المركز بتنظيم ورشة عمل من  
اجل صياغة مشروع قانون لحرية الصحافة في مصر" عقدت بمقر المركز يوم الخميس  
٢٠ يولايه ١٩٩٥ من الساعة للتاسعة صباحا وحتى الساعة مساء.

وقدتمت للورشة ورقتا العمل:

الأولى: "حول القيود للقانونية على النشر" أعدها الأستاذ / حسين عهد الرزاق مقرر  
الورشة، أكدت وجود عدد من الظواهر السلبية في الإطار التشريعي الذي ينظم الصحافة في  
مصر وبصفة خاصة..

- إتجاه المشرع بصورة مستمرة إلى إدخال أفعال غير مؤثرة إلى دائرة التجريم.
- انتقال التشريعات من "الميسر إلى العسر، ومن التخفيف إلى التضييق"، أى تشديد  
القوية والوصول إلى الحد الذى يمنع استخدام الحق.
- فرض المزيد من القيود على حق المواطنين فى الحصول على المعلومات، ويتحقق  
ذلك ضمن أشكال متعددة - من خلال قيود تشريعية:
- أ - لقاء عبء إثبات لأخبر على الصحفي، وليس على النيابة العامة أو من  
يكذب الخبر.

ب- للتضييق فى مفهوم النقد المباح.

ج- إلغاء ما استقر عليه الفقه من اعتبار "جسم النبوة واعتقاد القاذف  
بمشروعية فعله سببا للإباحة".

- استخدام عبارات مطاطة وأفعال غير حاسمة المعنى ولا معدة الدلالة بخصم العديد  
من التفسيرات والتأويلات فى توصيف جرائم النشر.
- تسريب مواد من القوانين الاستثنائية وسببه السمعة إلى القانون العادى.
- إلغاء الضمانات العادية لحرية النشر مثل إلغاء عدم جواز الحبس الاحتياطى فى  
فضايا النشر بواسطة الصحف.

- صياغة مواد تتكاض مع مواد الدستور.

- القيود الناتجة عن الممارسة وإساءة استخدام السلطة.

الثانية: حول تنظيم للصحافة" أعدها الأستاذ / صلاح عيسى ..عضو مجلس نقابة  
الصحفيين الأسبق، وعضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالى للصحفيين وتتناول ثلاث  
فضايا أساسية:

- تنظيم حق إصدار الصحف والحفاظ عليه.

- تنظيم إدارة الصحف اليومية.

- إعادة النظر فى تشكيل واختصاصات المجلس الأعلى للصحافة.

وتمت مناقشات الورشة للورقتين على ثلاثة محاور:

- أ - للقوانين والمواد القانونية المقترح إلغاؤها أو تعديلها أو إضافتها تحقيقاً لحرية الصحافة.
- ب - المبادئ التي يقترح الالتزام بها عند إعادة صياغة هذه المواد في القوانين المختلفة أو من خلال قانون موحد لحرية الصحافة.
- ج - كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات حرية الصحافة والحق في المعلومات وإياعة النقد... وبين حماية للمواطنين من اقتحام حياتهم الخاصة أو للتشهير بهم أو الإساءة إليهم. وقد شارك في أعمال الورشة كل من:
- أحمد نبيل الهلالي - عضو مجلس نقابة المحامين السابق وعضو مجلس أمناء المركز، وواحد من أبرز المحامين في قضايا الحريات وحقوق الاتيمن.
- السيد يمين - صحفي - مستشار مركز الدراسات السياسية والامتير الإيجيتيالأهرام، عضو مجلس أمناء المركز.
- د. إيناس طه - صحفية - عضو مجلس أمناء المركز
- جمال بدوي - صحفي - رئيس تحرير صحيفة الوفد اليومية
- حسين عبد الرزاق - صحفي - عضو مجلس نقابة الصحفيين الأسبق - عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للصحفيين - عضو مجلس أمناء المركز - رئيس تحرير مجلة "اليسار"
- د. حسين قائد - مستشار بمجلس الدولة - حاصل على الدكتوراة في موضوع "حرية الصحافة : دراسة مقارنة في التشريعين المصري والفرنسي"
- د. سليمان صالح - استاذ تشريعات الصحافة بكلية الاعلام - جامعة القاهرة.
- صلاح الدين حافظ - صحفي - نائب رئيس تحرير الأهرام الدولي - وسكرتير نقابة الصحفيين الأسبق - و مقرر المؤتمر العام الثالث للصحفيين.
- صلاح عيسى - صحفي - عضو مجلس نقابة الصحفيين السابق - عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثاني للصحفيين.
- عبد العزيز محمد - نقيب المحامين في القاهرة - من أبرز المحامين في قضايا الصحافة والنشر والحريات - و المستشار القانوني لمجلس نقابة الصحفيين السابق - وعضو مجلس أمناء المركز.
- مجدى مهنا - صحفي - أمين صندوق نقابة الصحفيين - و أحد ممثلى مجلس النقابة في لجنة الصحافة.
- محمود المراهي - صحفي - رئيس تحرير صحيفة العربي - و وكيل مجلس نقابة الصحفيين الأسبق - عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للصحفيين.
- محمود سامي - صحفي - رئيس تحرير صحيفة الخضراء - وسكرتير عام نقابة الصحفيين الأسبق - و عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للصحفيين.
- وقد أعطت الورشة ثلاث وثائق أساسية:
- ١ - تقرير حول أعمال الورشة يتضمن فلسفة القانون المقترح والمبادئ التي يقترح أن تحكم صياغته (حسين عبد الرزاق).
- ٢ - تجميع وتصنيف وتعليق واقتراحات حول القوانين والمواد القانونية المتعلقة بالصحافة في التشريع المصري (صلاح عيسى).

٣ - مشروع قانون مقترح بشأن حرية الصحافة والصحفيين (أحمد نبيل الهلالي).  
وقد خصصت ورشة العمل لجلستين يومى الخميس ١٠ والأربعاء ١٦ أغسطس لمناقشة  
المشروع. وشارك فيها أعضاء الورشة الذين حضروا الجلسة الأولى فى ٢٠ يوليو ١٩٩٥،  
بالإضافة إلى كل من:

أحمد طه النقر - صحفى بالقسم الخارجى بالأخبار - و عضو لامة المؤتمر الثالث للصحفيين  
جلال عارف - صحفى - وكيل مجلس نقابة الصحفيين السابق - و أمين المؤتمر التالى للصحفيين  
و مقرر المؤتمر الثالث للصحفيين -  
رجلى المرغنى - صحفى - عضو مجلس النقابة للصحفيين - و عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر  
الثالث للصحفيين

عبد الله خليل - محامى - و مسئول اللجنة القانونية بالمنظمة المصرية لحقوق الانسان  
د. محمد السيد سعيد - صحفى - نائب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام  
محمد عبد القوس - صحفى - وكيل مجلس نقابة الصحفيين ومقرر لجنة للحريات - و عضو  
اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث للصحفيين

د. مصطفى كامل السيد - استاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - عضو مجلس اماناء مركز  
المساعدة القانونية

د. نهمان جمعة - محامى - عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة سابقا  
يحيى قلاش - صحفى - سكرتير مساعد مجلس نقابة الصحفيين - و عضو اللجنة  
التحضيرية للمؤتمر الثالث للصحفيين

وبهذا اكملت الورشة مهامها، والمركز إذ ينشر هذا الكتاب ويقمه إلى نقابة الصحفيين  
وجمعيتهما العمومية المقرر عقدها في أكتوبر القادم، أو إلى المؤتمر العام الثالث للصحفيين، وإلى  
لجنة الصحافة التى شكلتها الحكومة لإعادة النظر فى تشريعات الصحافة، وإلى الأحزاب السياسية  
والمنظمات الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان والرأى العام المصرى.. يشر أنه يقدم مساهمة  
حقيقية فى إطار الدفاع عن حرية الصحافة والحريات العامة فى مصر.

وقد حرصنا على أن لا تقتصر على نشر مشروع القانون المقترح بإعتباره النتيجة  
النهائية التى توصلت إليها ورشة العمل، بل نشرنا كل الأعمال الأخرى التى مهدت لهذا المشروع  
لنطلى للجميع فرصة الاختيار والبحث - معاً - عن أفضل صياغة ممكنة لقانون يحقق حرية  
الصحافة والصحفيين فى مصر.



القسم الأول  
القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥



## قانون اغتيال الصحافة

حسين عبد الرازق

فى ٢٠ مايو ١٩٩٥ أُلحقت الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء إلى الدكتور "فتحي سرور" رئيس مجلس الشعب "مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية" مرفقا به مذكرة إيضاحية موقعة من المستشار "هاروق سيف النصر" وزير العدل .

وأحال رئيس مجلس الشعب فى ٢٢ مايو ١٩٩٥ المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية ، التى عقدت اجتماعا خاصا ظهر السبت ٢٧ مايو بحضور السادة :

المستشار هاروق سيف النصر	وزير العدل
الأستاذ كمال الشاذلى	وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى
المستشار أحمد رضوان	وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
الدكتور محمد زكى أبو عامر	وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى

وانتهت اللجنة إلى الموافقة على المشروع المعروض بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، وطلب كتابة إثبات اعتراضه على مشروع القانون كل من السادة أعضاء المجلس واللجنة "عبد المنعم الطيمى ، وفكرى الجزار ، وكمال خالد ، ومحمد أبو الفضل الجيزاوى" .

واختارت اللجنة الدكتورة فوزية عبد المسار رئيسة لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية مقررأ أصليا لتقرير اللجنة أمام المجلس والسيد العضو محمد محمد جويلسى مقررأ احتياطيا.

وعرض المشروع وتقرير اللجنة فى الجلسة المسائية فى نفس اليوم ( ٢٧ مايو ١٩٩٥ ) على المجلس الذى وافق عليه الأعضاء الحاضرون ( ٥ ؛ عضوا ) ورفضه كل من :

خالد محبى الدين	لطفى واكد
البدرى فرغلى	محمد عبد العزيز شعبان
مختار جمعه	إبراهيم عواره
إبراهيم عباد	كمال خالد

محمد السنديوني عبد المنعم العلمي

وامتنع عن التصويت النائبان :

فكرى الجزار جلال غريب

وكان هناك عدد من النواب المعارضين غلبا عن الجلسة مثل : ضياء الدين داوود - محمود زيتهم - أحمد طه - رفعت بشير - فاروق على .

ووقعه رئيس الجمهورية فى نفس الليلة ونشر فى الجريدة الرسمية صباح يوم ٢٨ مايو ١٩٩٥ تحت رقم ( ٩٣ لسنة ١٩٩٥ )

ويبتلوا للقانون ما يلى :

١ ( تعديل للمواد ١٨٨ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ مكررا و ٣٠٧ و ٣٠٨ وعدد آخر من المواد .

ب) إلغاء الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ ثالثا ، والمادة ٣٠٦ مكررا .

ج) إلغاء المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية ( ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ) والمادة ٦٧ من قانون نقابة الصحفيين ( ١٧٦ لسنة ١٩٧٠ ) .

#### المادة ١٨٨

- أعيد صياغة المادة من جديد بحيث جعل عقوبة الحبس وجوبيا بعد أن كانت المادة فى الأصل تجيز الحكم بعقوبة الحبس أو الغرامة أو كلاهما معا .

- أطلق مدة الحبس بحيث يجوز أن تصل إلى ٣ سنوات بعد أن كانت المادة تنص على أن عقوبة الحبس ( ليست وجوبية ) ولا تتجاوز سنة .

- رفع الغرامة من ٢٠ جنيه حدا أدنى و ٥٠٠ جنيه حدا أقصى (وهى الحدود التى رفعت إليها الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) إلى ٥ آلاف جنيه حدا أدنى وعشرة آلاف جنيه حدا أقصى.

- توسع فى وصف التهمة فأضاف إليها " نشر أخبار أو بيانات أو شائعات كاذبة أو مفضضة أو دعايات مثيرة " .

واستبدل عبارة " إذا كانت تتصل بالسلام أو المصالح للعلم " بعبارة أكثر اتساعا وشمولا وعمومية تنص على " إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو إضرار مؤسسات الدولة أو القاطنين عليها " .

والفقرتان السابقتان منقولتان من المادة ١٠٢ مكرر ( المضافة لقانون العقوبات بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ والمعدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ ) .

مع إضافة أفعال وعبارات لم تكن واردة حتى فى المادة ١٠٢ مكرر مثل " إضرار مؤسسات الدولة أو القاطنين عليها " .

- أضاف القانون فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة أفعالا مؤتمة جديدة وعقوبات غير مسبقة ، فرفع العقوبة من الحبس باعتبار أن وصف التهمة ( جنحة ) إلى السجن مدة لا

تقل عن خمس سنوات (دون تحديد حد أقصى أى إطلاقها حتى ١٥ سنة طبقاً للمادة ١٦ من قانون العقوبات ) وغرامة عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه .  
وأضاف ظروفاً مشددة للعقاب بالقول .. " إذا وقع النشر المشار إليه فى الفقرة السابقة ، بقصد الإضرار بالإقتصاد القومى للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو نشأ عنه هذا الإضرار " .  
المادة ٣٠٢

كانت هذه المادة تعفى من العقوبة المقررة لجريمة القذف فى حالة إذا ما كان الطعن منصبا على أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة .. إذا حدث بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط إثبات حقيقة كل فعل اسند إليه .

وقد أضاف للقانون لنص المادة السابقة عبارة " ولا يغنى عن ذلك اعتقاده صحة هذا الفعل " بعد أن تولت الأحكام وأيدت ذلك لحكام محكمة النقض التى كانت تمد أثر هذه الفقرة وتحكم بالإبراء إذا تبين لها " اعتقاد الصحفى بصحة الواقعة " أى أن القانون الجديد ضيق من مساحة عدم انطباق العقوبة فى قضايا القذف بالنسبة للموظف العام والشخصيات النيابية والمكلفة بخدمة عامة .

#### المادة ٣٠٣

رفع القانون الجديد الحد الأدنى لعقوبة الحبس من الحد الأدنى العام وهو ٢٤ ساعة إلى سنة ، ورفع الحد الأقصى له من سنتين إلى ثلاث سنوات. والغرامة من حد أدنى عشرين جنيهاً وحد أقصى ٢٠٠ جنيه إلى حد أدنى خمسة آلاف جنيه وحد أقصى ١٥ ألف جنيه .

وإذا وقع القذف فى حق موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية ، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات ، والغرامة من عشرة آلاف إلى عشرين ألفاً (بدلاً من ٥٠ جنيهاً إلى ٥٠٠ جنيه).

#### المادة ٣٠٦ مكرر والمادة ٣٠٧ والمادة ٣٠٨

وقد تم مضاعفة العقوبة فرفع المشرع الحد الأقصى لعقوبة الحبس فى المادة ٣٠٦ مكرر من شهر إلى سنة وأضاف عقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

وفى المادة ٣٠٧ ضاعف الحدود الدنيا والقصى لعقوبة للغرامة الواردة فى المواد من ١٨٢ إلى ١٨٦ و ٣٠٣ و ٣٠٦ ، إذا ارتكبت الجريمة بطريق النشر .

وفى المادة ٣٠٨ جعل الحبس والغرامة معاً وجوبياً فى المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ ، ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب .. طعناً فى عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات أو معاساة بحرية الحياة الخاصة .

على ألا نقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن سنتين .

#### ثانيا : المادة الثانية من القانون

وتنص على أن لا نقل عقوبة الحبس عن سنة في الجرائم الواردة في المواد ١٧٢، ١٧٦، ١٧٨ ثلاثا، ١٧٩، ١٨٦، والفقرة الثالثة من المادة ٣٠٩ مكرر والفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ مكرر من قانون العقوبات .

وتنص على أن تكون الغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٨، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٤، ٣٠٦ من قانون العقوبات . وترفع الحد الأدنى إلى ٥ آلاف جنيه والأقصى إلى عشرة آلاف جنيه في المادتين ١٧٤ و ٢٠١

#### ثالثا : المادة الثالثة

وتلغى فقرات من بعض المواد كانت تضاعف العقوبة أو تجعل الحبس وجوبيا في حالة العودة ، حيث تم تشديد العقوبات بالفعل بما يتجاوز النصوص القديمة في المواد ١٧٨ و ٣٠٦ .

#### رابعا : المادة الرابعة

وتلغى المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٦٧ من قانون نقابة الصحفيين . وهما المادتان اللتان تحظران الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف .

#### أهداف القانون :

على ضوء تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية والمذكورة الإيضاحية لمشروع القانون فإن المشرع توخى من هذا القانون تحقيق الأهداف التالية:

١ - وجود تهديد للديمقراطية من تمتع حرية الرأي والتعبير بأفكار لم تبلغها من قبل ، وضعف العقوبات الواردة في قانون العقوبات .

" إن أحكام قانون العقوبات المتعلقة بجرائم القذف والسبب وإشاعة الأسرار الواردة في الباب السابع من الكتاب الثالث منه ، والجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها - مما اصططح على تسميته بجرائم النشر - الواردة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني منه - والصادرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ - وإن أدخلت عليها بعض التعديلات الطفيفة ، إلا أن أحكامها - بعمامة - أصبحت تحتاج الآن إلى إعادة نظر بتشديد العقوبات في الجرائم التي تنتاولها بما يتناسب مع خطورتها ويشكل رادعا تعجز عن تحقيقه العقوبات الهيئة الخفيفة المقررة لها حاليا مقارنة بتشريعات الدول الديمقراطية - في هذا الشأن - وحتى يعود إلى هذا التشريع العقابي توازنه مع مسيرة الحرية ودعم الديمقراطية ، وخطوها في اضطراب متصل ، حيث تمتعت حرية الرأي والتعبير بأفكار لم تبلغها من قبل وأصبح للكلمة - بالتطور غير المسبوق لأدوات النشر ووسائل الاعلام خاصة للمكتوب منها - أثر عميق المدى على أحاد الناس وجمعهم على أمنهم العام والخاص ، وعلى مصالحهم

الجوهرية ، وعلى كيان للدولة ككل. مما صار لزاما معه العمل على صون ذلك جميعا ووضع التخوم بين الصعيد الرحب للحرية ، وبين العدوان والتعدي باسمها . لأن الرايات العالية التي تحملها لا يصح أن تتحول إلى معاول لطعن سمعة المواطن وشرفه وعرضه أو للمساس بحرمة الحياة الخاصة أو للنيل من سلامة الدولة بتكدير المسلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو ازدياء مؤسسات الدولة أو الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد أو المصلحة القومية".

٢ - حماية الحياة الخاصة وعدم المساس بحرماتها

٣ - عدم دستورية تمييز أفراد هذه الفئة ( الصحفيين والكتاب ) عن غيرهم من المواطنين الذين يعبرون عن آرائهم بغير طريق الصحافة بينما مراكزهم القانونية واحدة . فهذا التمييز يتعارض مع نص المادة ٤٠ من الدستور التي تقرر المساواة بين المواطنين .

تنفيذا لهذه الأهداف فإن القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ يحقق ثلاث نتائج

١ - التوسع في إدخال أفعال غير مؤثمة إلى دائرة التجريم .. مثل "نشر البيانات أو الشائعات المفوضة أو الدعايات المثيرة إذا كان من شأن الأفعال المذكورة إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو ازدياء مؤسسات الدولة والقائمين عليها أو كان ذلك بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو ينشأ عنه هذا الضرر .

٢ - تشديد العقوبات .. بعد أن كانت العقوبة تعطى للقاضي إما الحكم بالحبس أو الغرامة أو كلاهما معا ، أصبح الجمع بين الحبس والغرامة وجوبيا في كثير من المواد . ورفعت عقوبة الحبس من ٢٤ ساعة كحد أدنى وستين كحد أقصى ، إلى سنة كحد أدنى وإلى ما بين ٥ سنوات و ١٥ سنة سجن كحد أقصى . ورفعت الغرامة من ٢٠ جنيها كحد أدنى و ٥٠٠ جنية كحد أقصى إلى ٥٠٠٠ جنية كحد أدنى و ٢٠٠٠٠ كحد أقصى .

٣ - إباح للنسيلة العامة الحبس الاحتياطي في قضايا النشر بواسطة الصحافة .

\* القانون يجرم حريات للرأى والصحافة

تناول هذا القانون بالتعديل والإلغاء ٢٤ مادة من مواد قانون العقوبات ومادة واحدة من قانون الإجراءات الجنائية ومادة واحدة من قانون نقابة الصحفيين وأهداف هذا القانون تتناقض تماما مع كل الأهداف الواردة في المذكرة الإيضاحية وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية.

١ - القانون يجرم بالفعل كل أشكال حرية التعبير والرأى خاصة من خلال الصحف ويهدف إلى فرض مزيد من القيود على حق المواطن فى الحصول على المعلومات وعلى حق النقد وينهى عليا حرية الصحافة والصحفيين .

- فعلى عكس ما طالب به المؤتمر الثانى للصحفيين من ضرورة إلغاء وتعديل المواد المنظمة للعقوبة على حرية الصحافة والرأى والنشر الواردة فى قانون العقوبات المصرى خاصة المواد ١٠٢، ١٠٢ مكرر، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١ .

ومطالبته " بإلغاء كل القوانين والأوضاع والأعراف الاستثنائية التى تحد من الحريات العامة والفردية والخاصة أو ما يتعلق بحقوق وحريات للرأى والمعتقد بما لا يعوق قوى المجتمع عن مقاومة الإرهاب".

إذ بالقانون يخلط العقوبات بصورة غير مسبقة - وفى المواد المذكورة تحديدا - ويضيف إليها جرائم جديدة لم تكن ولادة من قبل أو مؤتمنة فمثلا المادة ١٠٢ مكرر كانت تعاقب بالحبس وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠٠ جنيه فإذا بعد إضافة نصها إلى المادة ١٨٨ تصل العقوبة إلى السجن من ٥ إلى ١٥ عاما وغرامة تصل إلى ٢٠٠٠٠ جنيه .

- استخدم القانون فى توصيف الجرائم المضافة أفعالا غير حاسمة المعنى ولا محددة الدلالة ومطاطة تحتل العديد من التفسيرات والتأويلات مثل:

بيانات أو شائعات مفرضة، دعايات مثيرة، تكدير السلم العام، إزراء مؤسسات الدولة والقائمين عليها، بقصد الإضرار بالاقتصاد القومى للبلاد أو بالمصلحة القومية لها أو نشأ عنه هذا الضرر.

وهى عبارات قد تضع تحت طائلة العقاب كل خير أو رأى أو مقال أو عنوان أو تحقيق أو كاريكاتير ينشر فى الصحف ولا ترضى عنه الحكومة .

- النص الوارد فى المادة ١٨٨ الأصلية والمعدلة يضع عبء إثبات صحة الخبر على الصحفي وليس على النيابة العامة أو من يكذب الخبر المنشور وهذا النص يعود إلى عام ١٩٢٥ أيام زيور باشا الذى نقل هذا النص من المادة ٣٧ من القانون الفرنسى ١٨٨١ بعد أن حذف من النص إذا نشر خيرا كاذبا بسوء نية .

- للمادة ١٠٢ مكرر التى تم إضافتها إلى المادة ١٨٨ نموذج لدس القوانين والمواد الاستثنائية إلى بنية القانون العام فكما تعترف المذكرة الإيضاحية للقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ والذى أضاف هذه المادة لقانون العقوبات "والمعدلة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠" يقر بأنها مستمدة من أحكام الامر العسكري رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢ وبدلا من إلغائها يضاف مضمونها مرة ثانية إلى المادة ١٨٨ .



٢ - القول بأن المادة ١٣٥ من قانون العقوبات والمادة ٦٧ من قانون نقابة الصحفيين تتعارض مع المادة ٤٠ من الدستور ، وأنها تميز الصحفيين على سائر المواطنين قول غير صحيح وباطل للأسباب التالية :

- فالمادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ استهدف منها المشرع - في العهد الملكي - إحاطة إجراءات التحقيق والمحاكمة بالنسبة للصحفيين بضمانات تكفل عدم تقييد حريتهم وحبسهم أثناء التحقيق خشية اتخاذ الحبس الاحتياطي أداة للاضهاد الحزبي وحماية لهم من أن يكونوا ضحية تفتيق أو افتراء خاصة وأن المشرع المصري لم يضع نظاما خاصا للحبس الاحتياطي بخلاف بعض التشريعات في بلاد أخرى التي جعلت للحبس الاحتياطي أماكن خاصة يطلق عليها عادة " بيوت الحبس الاحتياطي " أو " بيوت العدالة " رفقا بالأشخاص الذين لم يفصل في أمرهم القضاء وقد يكونون مع كل ما وصموا به أبرياء .

- وأجريت إحصائية عن الفترة من ١٩ أكتوبر ١٩٢٤ حتى ١٦ نوفمبر ١٩٤٧ تناولت عدد التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة مع الصحفيين والتي بلغت ٢٦١ تحقيقا . وتبين أن ١٨٩ منها انتهى بالحبس وقدم للقضاء ٧٢ قضية حكم بالإدانة في ١١ قضية منها فقط قضى في معظمها بإيقاف التنفيذ وبلغ عدد الصحفيين الذين حبسوا احتياطيا فيها ٤٨ صحفيا وعدد الاحكام التي صدرت الإدانة في قضايا حبس - فيها صحفيون احتياطيا ٤ قضايا فقط ومجموع الكفالات المالية التي دفعت من الصحفيين ٦٥٧٠ جنهيا . وقد عطلت هذه المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية في أغسطس ١٩٥١ بناء على اقتراح المرحوم الدكتور عزيز فهمي عضو مجلس النواب ، وجاء في تقرير اللجنة التشريعية بمجلس النواب " المضبوطة ٣٩ بتاريخ ١٣ أغسطس " :

" تمشيا مع التطور التشريعي في الامم المتحدة رأت اللجنة أن تحاط جرائم الرأي بشئ من الحيلة تقديسا لحرية الرأي فأخذت بالنظرية التي تمنع الحبس الاحتياطي في جرائم الرأي ومع هذا فقد وجدت اللجنة أن هناك فارقا بين جرائم الرأي وجرائم النشر . إذ أن هناك من بين جرائم النشر جرائم لا تتصل بجرائم الرأي في شئ ولذا رضى استبقاء هذه الجرائم ككل الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي .

وأجمعت اللجنة على أن الجرائم التي تتناول العيب في الذات الملكية لا تعتبر من جرائم الرأي لأنه ليس للناس حق طلب إثباتها إحصالا لنص المادة ٣٣ من الدستور التي تقرر أن الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس ورأت اللجنة أن الطعن في الأعراض وإفساد الأخلاق ليست من جرائم الرأي في شئ ويجب استبعادها " تم استبدال المادة الخاصة بالعيب في الذات الملكية بمادة تعاقب على إهانة رئيس الجمهورية "

- الحبس الاحتياطي في القانون إجراء وقائي ، ويقصد به الحيلولة دون التأثير في التحقيق لإثبات الجريمة أو إخفاء الأدلة أو التأثير في الشهود أو هرب المتهم إذ لم يكن له مقر إقامة وعمل دائم . وجرائم النشر تتم عن طريق الصحف وتثبت فعلا بمجرد النشر فلا

محل للخوف من ضياع الأئمة أو التأثير في الشهود أو الخوف من هروب المتهم (الصفحة ١) حيث أن الصحفيين شخصيات عامة لهم محل إقامة ومحل عمل دائم ومعروف

- عدم جواز الحبس الاحتياطي - سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو قانون نقابة الصحفيين - كان مقصورا على النشر في الصحف ومن ثم فالقانون لم يكن يميز فئة من المواطنين ويخالف الدستور ولكنه كان يتعامل مع جرائم لها طبيعة خاصة لا يرد عليها الحاجة لاستخدام هذا الإجراء الوقائي .

ومن ثم حرص المشرع في العهد الملكي والعهد الناصري على منع هذا الإجراء حتى لا يساء استخدامه في غير ما شرع له .

٣ - القول بأن أهداف القانون حماية الحياة الخاصة وعدم المساس بحريتها قول مردود عليه فالدكتور صلاح منصور في رسالة الدكتوراه المقدمة إلى الجامعة باللغة الفرنسية في صفحة ٢٣٤ ينقل عن الفقيه 'بارتملي' حول التمييز بين حق النقد للشخص العادي وحق نقد رجال الدولة أو للحكام في مقاله المنشور في المجلة السياسية والبرلمانية يناير ١٩٣٧ ص ٨ وما تلاها .

" لا جدال في أن للشخص العادي الحق المطلق في أن يترك وشأنه ولكن في ظل الديمقراطية عندما يقدم المرء نفسه إلى مواطنيه بأنه جدير بأن يحكمهم فلا اعتد بأن له الحق في إقامة الحواجز والحدائق داخل وجوده ، وأن يخط مناطق محرمة داخل شخصيته فإن من يهب نفسه يهبها بالكامل ، وإذا كان لدى المرء أمور يرغب في إخفائها فليس أمامه سوى أن يبقى في حاله أو أن يقبل للمخاطرة ."

وقضت محكمة النقض المصرية في ٦ / ١١ / ١٩٢٤ بأنه " من المتفق عليه في جميع البلاد الدستورية أن الطعن في الخصوم السياسيين بنوع عام بجواز قبوله بشكل أعم وأوسع من الطعن في موظف معين بالذات وأن الشخص الذي يرشح نفسه للنيابة عن البلاد يتعرض عن علم بأنه يرى كل أعماله هدفا للطعن والانتقاد وأن المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة في نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية يكون في مصلحة الأمة التي يتسنى لها بهذه الطريقة أن تكون لها رأيا صحيحا في الحزب الذي تثق به وتزيده " نقض ١٩٢٤/١١/٦ رقم ٧٧٤ لسنة ٤١ ق "

ويقول الدكتور محمد عبد الله في كتابه جرائم النشر ص ١١٤ " درجة تحمل الشخص العمومي تتناسب طرديا مع نوع المسؤولية وجسامتها فكلما كان الموضوع الذي تصدى له حساسا متصلا بعواطف الجمهور وكلما كانت المسؤولية التي يتحملها جسيمة كلما زاد ما ينبغي أن يحمل من وطأة حرية الفكر في الشئون العامة بالنسبة للرجل العام ، ويجب أن يسلم بأن للتصدي للمسؤولية وتكاليفها الجسيمة في الموضوع الحساس معناه التعرض بأن يحكم عليه بعض الناس وهم في حدود حسن النية حكما مبناه إساءة الظن نتيجة للقلق الطبيعي على ما يعتقدون أنه حيوى بالنسبة لهم .. ذلك القلق الطبيعي الذي هو

مظهر إدراك المواطن واهتمامه بالشئون العامة وغيرته عليها . أو قل هو مظهر لشدة شعور المواطن بواجبه العام في النظام الديمقراطي .

٤ - ليس صحيحا ما تدعيه المئكرة الإيضاحية والمفسرون والشارحون للقانون من أن ما ينشر في الصحف هذه الأيام يشكل عدوانا على حرية للرأى والكلمة وتهديدا للديمقراطية .

وإنما الحقيقة أن الحكومة قد ضاقت بالتمساح المحودة والمتاحة لحرية الكلمة والنقد وحق القارئ في الحصول على المعلومات وما تعتبره الحكومة سبا وقذفا وتشهيراً إنما هو في الواقع نقد مباح.

يقول المستشار الدكتور عماد التجار في كتاب النقد المباح ص ٢٠٨ "إن الرأى الذى يبديه الناقد لا يلزم كى يقلت من العقاب أن يقره المجتمع عليه أو حتى أقليته أو أغلبية منه فيستطيع الناقد أن ينفرد برأى خاص به ولو خالف مآثر البشر ما دام هو صادق فيما يبديه من آراء . إن للتاريخ علمنا أن الرأى الذى يبدو مسرفا في الخطأ اليوم قد يكون هو الصحيح غدا وأن الذى كان صحيحا بالأمس هو ذاته خاطئ اليوم .. إن كل نقد ينطوى على قدر من القذف والسب والإهانة وإذا كان النقد والقذف والسب والإهانة تعتبر جرائم ، ( ومع ذلك بالنسبة للنقد السياسى فهو يعتبر من النقد المباح والسب المباح والإهانة المباحة ."

وقد أكد القضاء المصرى طوال تاريخه هذا المفهوم لحق النقد المباح ص ١١ فقضت محكمة جنايات مصر فى ١٩٢٥/١/٢٤ ببراءة الدكتور محمد حسين هيكل من تهمة القذف فى حق رئيس الوزارة "وزعيم الأمة" فى ذلك الوقت سعد باشا زغلول واتهامه بالخيانة والعمالة مع الإنجليز والاتفاق سرا على ما فيه التنازل عن كثير من حقوق مصر وقلل الحكم فى أسبابه " حيث أنه بالإطلاع على تلك المقالة تبين أن أهم ما جاء بها هو نسبة الرئيس لملائنة الإنجليز والاتفاق معهم ولا ترى المحكمة فى تلك العبارة لما يمكن اعتباره ماسا بكرامة دولة رئيس الحكومة باعتباره من رجال السياسة المعرضة أعمالهم بحكم طبيعة وظيفتهم للنقد السياسى .. وحسبنا دليلا على ما ذكر ما نراه فى أغلب الأحيان من النقد المر فى الجرائد الأجنبية خاصة برجال سياستهم . وحيث أنه من كل ما سلف تكون التهمة غير ثابتة قبل المتهم ويجب براءته منها ."

وفى نفس العام ١٩٢٤ نقضت محكمة النقض حكما محكمة جنايات مصر كان قد صدر بمحاكمة صحفى فى تهمة إهانة مجلس النواب والشيوخ لنشره مقالة تنسب فيه إلى فريق الأغلبية فيها أنه " يعبد الحكومة ولا يحب الوطن ويضحيه لشهواته وأنه جائع منقطع وظيفته هي الاتهام للوطن ، وأنه محب للمال ومن السهل استرضائه وأنه غير حريص على خدمة الأمة " ونسب إلى رئيس مجلس النواب "أنه جاهل لا يدرى عمله ولا إرادة له ."

ونقضت المحكمة العليا " محكمة للنقض " حكم الإدانة وبرأت الصحفي، وكان الأساس الذي اعتمدت عليه هو تحديد القصد الجنائي المطلوب فلم تر أن " القصد الجنائي يتوافر ويفترض بمجرد نشر العبارات مع العلم بمعناها ورات محكمة النقض أن تبحث جميع ظروف الدعوى لمعرفة ما إذا كان قصد الناشر للمقال منفعة البلاد أم مجرد الإضرار بالأشخاص المطعون عليهم " .

وفي عام ١٩٢٦ نقضت المحكمة العليا أيضا حكما لمحكمة جنائيات مصر كان قد قضى بإدانة صحفى بتهمة إهانة رئيس الوزراء لأنه نشر مقالات نمسب فيها إلى رئيس الوزراء " للجهل وقصر النظر واليعد عن الفطنة " ونسب إلى أعضاء مجلس النواب " الإحطاط والدناءة في أخلاقهم والطمع والجشع " فنقضت الحكم وبرأت الصحفي وحملت كل كلامه على محمل النقد المباح وقالت أنه وإن كان قد استعمل في النقد شيئا كثيرا من الشدة ومن قوارص الكلم إلا أنها جاءت من باب المبالغة والرغبة في التشهير بالفعل ذاته كما هي خطة المتهم في كتاباته المستفاد من عباراته من المبالغة " .

وفي عام ١٩٤٧ نشر صحفى في جريدة الوفد المصرى مقالا جاء فيه عن دولة رئيس الوزراء " أنه ذو ماض أثيم وأنه مفرط فى حقوق مواطنيه متأمر مع الإنجليز مزيف لإرادة الشعب وأنه محامى مسترئى ومستر بيقن " .

وقضت محكمة جنائيات مصر فى ١٩٤٧/١١/٤ ببراءة الصحفى من تهمة سب رئيس الوزراء وقالت أن المقال الأول من المقالين المؤسس عليه الإتهام يبدو من سياق عبارته أن المتهم ضمنه نقدا لمياسة المفاوضات المصرى واستهجانا لعدم تمسكه بجميع المطالب المصرية ، فى تضاعفه ألفاظ عنيفة ويبرز فيها رأيه فى علة انقطاع المفاوضات .. وأن هذه الألفاظ لا يقصد منها السب بل هى نقد لموقف خصم سياسى إزاء مياسة البلاد ومصحتها العليا التى توجب أن يدلى كل برأيه فى المسائل العامة التى تمس كيان الجماهير ، وأن الكاتب لا يحاسب على نظره وتقديره لموقف غيره من الرجال العموميين ما دام هذا النقد كان للمصلحة العامة ولم يقصد منه مجرد النقد " . ورفضت محكمة النقض الطعن الذى رفعته النيابة عن هذا الحكم " ١٩٤٨/٦/١٥ طعن ٥٣ - ١٨ ق " .

فى نفس العام نشر صحفى بجريدة الإخوان مقالا بعنوان " المقامر بمصير أمة " جاء فيه عن رئيس الوزارة " فما بالك بمن يقامر بمصير أمة وحياة شعب وليته يملك ذلك وهو مفوض فيه وإنما هى الثقة للمقتضية والوكالة للقاهرة والزعامة المفروضة . أما المقامر فهو " فلان باشا " وأما السلعة فوادى النيل .. ولكنه عاد فتذكر أنه رجل من الطراز القديم الذى تربى على موائد المستعمرين ودعامة من دعائم الاقتصاد الذى بناه اليهود بدمائهم وأموالهم إنه أحد البشوات الذين لا يدرون مصيرهم إذا استقل الشعب وتولت عنه تلك اليد الأثمة التى تحمى مخاضهم .. ثم ليسافر إلى بلاد الإنجليز ليمرغ كرامة مصر فى الأوحال وليخترع نوعا من التسول هو الاستجداء السياسى " .

وقد تمت النيابة الصحفية إلى محكمة جنايات مصر بتهمة السب ، فقصت ببرائته وقالت " إن العبارات الواردة كما يدل سياق المقال لا تحوى سبا أو خدشا للاعتبار وإنما هو نقد سياسة فلان باشا التي خالفها فريق كبير من البلاد بصدد المفاوضات ومناظرة بين طائفة من المتشددين في المطالب وبين المكتفين ببعضها ومفاضلة بين قدماء الساسة الذين نبؤوا في عهد الإحتلال وبين شباب السياسيين الذين يطمعون لاتنزاع مقاليد الحكم في البلاد اعتقادا منهم بأنهم خير من يمثل مصالحهم . وليس في هذه المعاني سب بل هي نقد مباح صادر بحسن نية للمصلحة العامة " للقضية ٤ صحافة الدرب الأحمر سنة ١٩٤٧ .

٥ - يكشف القاتون عن المزيد من العداوة لحرية الصحافة والديمقراطية فقد أضاف لنص المادة ٣٠٢ التي تبرى من تهمة قذف موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة إذا حصل بسلامة نية ويشترط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه ، أضاف فقرة يقول " ولا يقضى عن ذلك اعتقاده بصحة هذا الفعل " وذلك بعد أن استقر قضاء النقد على اعتبار حسن النية واعتقاد القاتف بمشروعية فعله سببا للإباحة .

في عام ١٩٤٦ قالت محكمة النقض " إن حسن النية سبب عام لإباحة الجرائم عموما ومنها جريمة القذف ، إذا صدقت نية الفاعل واعتقد بمشروعية فعله " إنقض ١١/١١/١٩٤٦ مجموعة للقواعد جزء ٧ ص ١٩٩ وما بعدها ]

وقالت محكمة النقض أيضا إن قضاء النقض قد استقر على أن ركنتي حسن النية في جريمة القذف هو أن يكون الطعن صادرا عن حسن النية أى الاعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح " نقض ٢٢/١٢/١٩٥٩ سنة ١٠ مجموعة الأحكام ص ١٠٥٥ ، نقض ٦/١/١٩٦٢ مجموعة الأحكام ص ١٣ ص ٤٧ ، نقض ٨/٢/١٩٦٦ مجموعة الأحكام ص ١٧ ص ١٠٦ - نقض فى ٧/٤/١٩٦٩ ص ٢٠ مجموعة الأحكام ص ١٩٠٨ "

بقيت ملاحظة أخيرة حول الشكل وإسلوب إصدار هذا القانون فقد تم استئناف المجلس جلساته يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٩٩٥ وقطع الأجازة التي منحت له دون إعلان سبب هذا الاستئناف وحرصت السلطات الحكومية على عدم تسرب نيا هذا القانون حتى اللحظة الأخيرة . فلم تدعى الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم للاجتماع لمناقشة مشروع القانون .

ولم يعرض المشروع على مجلس الوزراء . ولم يعرض مشروع القانون على قسم التشريع بمجلس الدولة بالمخالفة للمادة ٦٣ من قانون المجلس والتي تقضى بأنه " على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرار لرئيس الجمهورية ذى صفة تشريعية أو لائحة أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لمراجعة صياغته ويجوز لها أن تعهد إليه بإعداد هذه التشريعات " .

ولم يؤخذ رأى المجلس الأعلى للصحافة بالمخالفة للمادة ٤٤ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة التي تنص على أن يتولى المجلس الأعلى

للصحافة " إبداء الرأي في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الصحافة " والمادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية للقانون .

وعقدت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب صباح السبت ٢٧ مايو ١٩٩٥ بعد أن دعى الأعضاء للاجتماع قبل الموعد ب ٢٤ ساعة " لمناقشة بعض الأمور الهامة المتعلقة بعمل اللجنة " دون أى إشارة للمشروع . وخلى جدول أعمال المجلس الموزع على الأعضاء من أى إشارة لمشروع القانون ووزع عليهم يوم السبت ملحق لجدول الأعمال . وبالطبع فى ظل هذا الحرص على السرية ومباغطة الرأي العام والمؤسسة التشريعية وللرأى العلم الصحفى لم يؤخذ رأى نقابة الصحفيين ممثلا فى مجلس إدارة النقابة .

وهكذا يضاف قانون جديد إلى ترسقة القوانين المقيدة للحريات والتي تنتهك الحقوق الأساسية للإنسان. يهدد - كما قال رؤساء الأحزاب السياسية المصرية - بتصفية مابقى من هامش ديمقراطى محدود وتعريض استقرار الوطن وأمنه للخطر.

## نماذج من احتجاجات المنظمات الدولية على القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ مركز المساعدة القانونية

### لجنة الحقوق الدولية

سيادة الرئيس ،

أثار إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ قلق بالغ لدى لجنة الحقوقيين الدولية ، حيث تشكل هذا القانون انتهاك صارخ لحرية الرأي والتعبير .

حدد القانون الجديد الجرائم الصحفية بصياغات مطلقة ، وجرم أنشطة سلمية متعلقة بحرية الرأي والتعبير ، حيث رفع العقوبات على القذف وجعل للسجن وجوبيا في بعض المخالفات وأضاف الحبس الاحتياطي الى الاجراءات ، وحمل الصحيفة مسئولية نشر الأخبار حمسة النبوة ، رفع الاطلاع على الأوراق الحكومية وجرم التفتد .

وتتكرر لجنة الحقوقيين الدولية الحكومة المصرية بالتزاماتها ببند العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت عليه مصر والذي تنص للمادة ١٩ منه على :

١ . لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء دون تدخل .

٢ . لكل فرد الحق في حرية التعبير ، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات او الافكار من اي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود وذلك اما شفاهة او كتابة او طباعة و سواء كان ذلك في قالب فني او بآلة وسيلة اخرى يختارها .

قد يجوز تقييد تلك الحقوق بشرط أن تكون تلك القيود لحماية واحترام حقوق الآخرين وحماية الأمن القومي والنظام العام والأخلاق ..

وتوضح معايير القانون الدولي تلك القيود بحيث لا يجب أن تكون تعسفية كما لا يجب أيضا أن تكون غير مبررة أو غير ضرورية .

لقد لاحظنا أن القانون ٩٣ يضاعف قيود تعسفية على الصحفيين ويحمل عليهم بجملهم موضع مباللة دون باقي المواطنين

تلك القيود تقضى على الحق في حرية للرأي والتعبير المكفولة في الدستور المصرى بحيث جاءت في القانون ٩٣ عبارات عامة ومبهمه .

وكما تعلم ، سيادة الرئيس أن الديمقراطية تقاس بمقدار حرية الرأي والتعبير في أى بلد ،

الموقعه انهاء قد زارت مصر مع اُحد محامى لجنة الحقوقين الدولية فى مايو ١٩٩٥ وقد تفاعلنا بما لمتناه من هامش حرية للرأى والتعبير ليس فقط فى للجراند المعارضه ولكن أيضا فى الجراند الرسمية.

لذلك من المؤسف إصدار مثل هذا القانون الذى يضع قيود قاسية على حرية التعبير.

وحيث أننا منظمة تعمل على سيادة القانون والحماية للقانونية لحقوق الانسان فى العالم. فإننا نرجو من سيادتكم العمل على إصدار قانون جديد للصحافة بدلا من قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الذى يحد من حرية للرأى والتعبير

منى رشمواوى

لجنة حماية استقلال القضاء والمحامين

لجنة الحقوقين الدولية

## المادة ١٩

تدعم منظمة المادة ١٩ موقف الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين المصرية من التعديلات الجديدة التى ادخلت على قوانين الصحافة والتى نشرت فى الجريدة للرسمه باسم قانون ٩٣ لعام ١٩٩٥ فى تاريخ ٢٨ مايو ١٩٩٥.

تؤمن منظمة المادة ١٩ بان هذه التعديلات لها اثار خطيرة على حرية التعبير كما عرفها للمهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، التى وقعت عليه مصر. واصابنا القلق بصفة خاصة بسبب اللغة المطاطة الغير واضحة التى وضعت للصحفيين فى موقف الاتهام فى حالة نشرهم

ومن الواضح ان هذا التشريع موضوع لحماية الحكومة من اى نقد مشروع الذى يمثل ضرورة لممارسة الديمقراطية.

ويحتوى القانون ايضا على عقوبات شديدة على الصحفيين الذين ينشرون اخبارا قد تؤدى الى اضرار بالمصلحة العامة أو إثارة للفرع بين الناس ، وغنى عن القول أن هذه التعبيرات مطاطة وعمومية و فى بلد مثل مصر تعتمد بالاماس على المباحة للحصول على العملة الاجنبية فان اى نقد يوجه الى الانتهاكات الاجتماعية و السياسية قد تعتبره الدولة ترويعا للسائح مما يعد تهديدا للاقتصاد القومى و من ثم يمكن تطبيق العقوبات الواردة فى هذا القانون على كثير من الصحفيين، وتعرض منظمة المادة ١٩ ايضا على تشديد العقوبات على الصحفيين تحت القانون الجديد خاصة عقوبة السجن فى حالة كذب اُحد مسئولى الحكومة حيث تدعى المذكرة الايضاحية المرفقة بالقانون ان العقوبات الخاصة بالكذب و فضح الاسرار فى القانون ٩٣ هى عقوبات مخففة بالمقارنة بالتشريعات الممثلة فى بلاد ديمقراطية اخرى. هذه الحجة، فى واقع الامر غير صحيحة. و المعلومات الخاصة بهذا الموضوع موجودة فى كتاب "قوانين و ممارسة الصحافة: دراسة مقارنة بين حرية الصحافة فى اوربوا و ديمقراطيات اخرى". و التى اعدها المنظمة.



## منظمة المادة ١٩

كما وصل الى المركز و نقابة الصحفيين عدة مناشدات و احتجاجات اخرى من عدة منظمات دولية اخرى كمنظمة حماية الصحفيين (الولايات المتحدة)، منظمة حماية الصحفيين (كندا)، نقابة الصحفيين بولاية بفاريا الالمانية، نادى الصحافة النمساوى، منظمة العفو الدولية (الفرع الالمانى)، الى جانب عدة برقيات و احتجاجات اخرى.



القسم الثانى

ورشة عمل لصياغة قانون

لحرية الصحافة فى مصر



## تقرير حول أعمال الورشة

### حسين عبد الرزاق

انطلقت المناقشات من حقيقة تراكم التشريعات التي تنظم وتقيّد حرية الصحافة في مصر، بالتناقض مع الدستور المصري والمواثيق والاتفاقات الدولية، ولحكام القضاء المصري الذي صاغ منظومة كاملة دفاعاً عن حرية الرأي والصحافة وحق النقد .  
فمصر إحدى الدول الأساسية الموقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٩٤٨/١٢/١٠ والذي نظر إلى حرية الصحافة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حق الإنسان في حرية الرأي والتعبير واعتناق الآراء دون تدخل ، وفي استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأى وسيلة كانت دون تقيّد بالحدود الجغرافية .

وقد صدقت مصر على الاتفاقية الدولية في شأن الحقوق المدنية والسياسية التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦٦/١٢/١٦ ، والتي تنص على أن لكل فرد الحق في حرية التعبير، وعلى أن هذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أى نوع ، واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود الإقليمية ، سواء كان ذلك شفاهة أو كتابة أو طباعة .  
وينص الدستور المصري (المادة ٤٧) على أن "حرية الرأي مكفولة . ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير وغير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون . وللقنن الذاتي وللقنن البناء ضماناً لسلامة البناء الوطني" .

وفي المادة ٤٨ يقول "حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة . والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها وإغلاقها بالطريق الإداري محظور .."

ويقر الدستور في الفصل الثاني من الباب السابع ست مواد لـ (سلطة الصحافة) من بينها المادة ٢٠٧ والتي تقول "تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير ، تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وذلك كله طبقاً للدستور والقانون" .

والمادة ٢٠٩ والتي تقول "حرية إصدار الصحف وملكيّتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقاً للقانون . وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبني بالدستور والقانون" .

والمادة ٢١٠ التي تقول "للمصحفين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للأوضاع التي يحددها القانون . ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون" .

وقد توالفت الأحكام القضائية المؤكدة لحرية الرأي والتعبير وحق النقد . فمحكمة أمن الدولة العليا (الجنايات) في حكمها الشهير الصادر في ١٤/٣/١٩٩٠ تقول .. "وحيث أن المحكمة تنزه إلى أن حرية الرأي هي أهم حقوق الإنسان وأول حقوق المواطن ، لا ينبغي تأنيبهما مهما كان ، ولا الحجر عليهما بأي سبيل ، طالما لم يقرن باستعمال القوة أو يلتزم اللجوء إلى العنف أو يتصل بالدعوة إلى الإرهاب .. وأى قيد يوضع على حرية الرأي مهما كان وكيفما دق ، لابد أن ينتهى إلى مصادرة الحريات جميعا حلقة بعد حلقة وحالة إثر حالة ، مما يؤدي إلى نكس نظام ديكتاتوري بغض تصنيع فيه كل القيم وتمحي كل المبادئ وتلاشى فكرة المواطنة ، ويتبدد مبدأ سيادة القانون .

وتدعو (المحكمة) للمشرع إلى معاودة للنظر في قانون العقوبات خاصة والقوانين الجزائية عامة لرفع نصوص المناسبات التي وضعت في ظروف معينة لمواجهة أوضاع خاصة ثم تجاوزتها الأحداث فأصبحت متناقضة مع الظروف المعاصرة متعارضة مع غيرها من نصوص استجندت في الدستور وفي باقي القوانين .."

[ قضية النيابة العامة رقم ٢٦٦٨ لسنة ١٩٨٠ قسم عابدين والمقيدة برقم ٥٢ لسنة ١٩٨٠ كلى وسط]

والمحكمة الدستورية العليا تقول في حكمها في القضية رقم ٣٧ لسنة ١١ قضائية (دستورية) .. "إن من الخطر فرض قيود ترقى حرية التعبير بما يبعد المواطنين عن ممارستها ، وأن الطريق للسلامة القومية إنما يكمن في ضمان الفرص المتكافئة للحوار المفتوح لمواجهة أشكال من المعاناة - متباينة في أبعادها - وتقرير ما يناسبها من الحلول النابعة من الإرادة العامة . ومن ثم كان منطقيا ، بل وأمر محتوما أن ينحاز الدستور إلى حرية النقاش والحوار في كل أمر يتصل بالشئون العامة ، ولو تضمن إبتقادا حادا للقائمين بالعمل العام . إذ لا يجوز أن يفرض على غيره صمعا ولو كان معززا بالقانون . ولأن حوار القوة إهدار لسلطان العقل والحرية والإبداع والأمل والخيال . وهو في كل حال يولد رهبة تحول بين المواطن والتعبير عن آرائه ، بما يعزز الرغبة في قمعها ، ويكرس عنوان السلطة العامة المناوئة لها ، مما يهدد في النهاية أمن الوطن واستقراره .

وحيث أنه على ضوء ما تقدم ، فإن انتقاد القائمين بالعمل العام - وإن كان مريرا - يظل متمتعا بالحماية التي كفلها الدستور لحرية التعبير عن الآراء بما لا يخل بالمضمون الحق لهذه الحرية ، أو يجاوز الأغراض المقصودة من إرسائها . وليس جائزا بالتالي أن تفترض في كل واقعة جرى إسنادها إلى أحد القائمين بالعمل العام ، إنها واقعة زائفة ، أو أن سوء التصدد قد خالطها .

فالطبيعة البناءة للنقد لا تنفي لزوما رصد كل عبارة لحتواها مطبوع ، وتقييمها منفصلة عن سياقها بمقاييس صارمة . وذلك إما قد يراه إنسان صوابا في جزئية بذاتها ، قد يكون هو الخطأ بعينه عند الآخرين . ولا شبهة في أن المدلفين عن آرائهم ومعتقداتهم كثيرا ما يلجأون إلى المغالاة ، وأنه إذا أريد لحرية التعبير أن تنتفض في المجال الذي لا يمكن أن تحيا بدونها ، فإن قدرنا من التجاوز يتعين التسامح فيه . ولا يسوغ بحال أن يكون الشطط في بعض الآراء مستوجبا إعاقلة تداولها .

وتقتضى الحماية الدستورية لحرية التعبير ، بل وغايتها النهائية في مجال انتقاد القائمين بالعمل العام، أن يكون نفاذ الكفافة إلى الحقائق المتصلة بالشئون العامة ، وإلى المعلومات الضرورية للكاشفة عنها متاحا ، وألا يحال بينهم وبينها لقاء لمشبهة التعريض بالسمعة . ذلك أن ما نضيفه إلى دائرة التعريض بالسمعة - في غير مجالاتها الحقيقية - لتزول عنه الحماية الدستورية ، لابد أن يقتطع من دائرة الحوار المفتوح المكفولة بهذه الحماية ، مما يخل في النهاية بالحق في تنقل المعلومات . وانتقاد الشخصيات العامة بمراجعة سلوكها وتقييمه ، وهو حق متفرع من الرقابة الشعبية التابعة من بقطة المواطنين المعنيين بالشئون للعامة الحريصين على متابعة جوانبها السلبية وتقرير موقفهم منها ، ومؤدى إنكاره أن حرية النقد لن يزاولها أو يلتبس طرقها إلا أكثر الناس اندفاعا أو اقوام عزا . وليس ادعى إلى إعاقه الحوار الحر المفتوح من أن يفرض قانون جنائي قيودا باهظة على الأدلة اللغافية لتهمة التعريض بالسمعة - في أقوال تضمنها مطبوع - إلى حد يصل إلى إهدار الحق في تقديمها .. " .

وفي إiril ١٩٩٥ وفي حكم آخر للمحكمة الدستورية ، تقول المحكمة .. " الدستور لا يرمي من وراء ضمان حرية التعبير أن تكون من خلال توافق عام ، بل تغيا بصونها أن يكون كائلا لتعدد الآراء *plurality opinions* ، ولرسانها على قاعدة من حيده المعلومات لتكون ضوء الحقيقة منارا لكل عمل ومحتدا لكل اتجاه .

وحيث أن حرية التعبير التي تؤمنها المادة ٤٧ من الدستور ، أبلغ ما تكون أثرا في مجال اتصالها بالشئون العامة ، وعرض أوضاعها تبياناً لنواحي التخصيص فيها وتقويما لأعوجاجها، وكان حق الفرد في التعبير عن الآراء التي يريد إعلانها ليس معلقا على صحتها ، ولا مرتبطا بتمشيها مع الإتجاه العام في بيئة بذاتها ولا بالفائدة العامة التي يمكن أن تنتجها ، وإنما أراد الدستور بضمنان حرية التعبير أن تهيمن مفاهيمها على مظاهر الحياة في أعماق منابها ، بما يحول بين السلطة العامة وفرض وصايتها على العقل العام ، فلا تكون معاييرها مرجعا لتقييم الآراء التي تتصل بتكوينه ، ولا علقا دون تنقلها .

وحيث إن من المقرر كذلك أن حرية التعبير ، وتفاعل الآراء التي تتولد عنها ، لا يجوز تقييدها بأغلال تعوق ممارستها ، سواء من ناحية فرض قيود مسبقة على نشرها ، أو من ناحية العقوبة اللاحقة التي تتوخى قمعا ، بل يتعين أن ينقل المواطنون من خلالها - وعلايتها - تلك الأفكار التي تجول في عقولهم فلا يتهايمون بها نجيا ، بل يطرحونها عزا ، ولو عارضتها السلطة العامة ، احداثا من جانبهم - بالوسائل السلمية - لتغيير قد يكون مطلوبا .. " .

ويخلص المستشار الدكتور / عماد النجار في كتابه "النقد المباح" موقف قضاء النقد والجنابيات ، من قضية النقد قائلا (ص ٢٨٠) .. "إن الرأي الذي يبدى الناقد لا يلزم كي يقلت من العقاب أن يقره المجتمع عليه أو حتى أغلبية أو أغلبية فيه ، فيستطيع الناقد أن ينفرده برأى خاص به ولو خالف سائر البشر ما دام هو صادق فيما يبدى من آراء . إن التاريخ علمنا إن الرأي الذي يبدو ممرقا في الخطأ اليوم قد يكون هو للصحيح غدا ، وأن الذي كان صحيحا بالأمس هو ذاته خاطئ اليوم .. إن كل نقد ينطوي على قدر من القذف والسب والإهانة ، وإذا كان النقد والقذف والسب والإهانة تعتبر جرائم ، ومع ذلك فبالنسبة للنقد السياسي فهو يعتبر من النقد المباح والسب المباح والإهانة المباحة" .

وقضت محكمة جنائيات مصر في ١٢٤/١/١٩٢٥ براءة د. محمد حسين هيكل من تهمة التلغف في حق رئيس الوزراء و" زعيم الأمة " في ذلك الوقت سعد باشا زغلول وتهامه بالخيانة والماملة مع الإنجليز ، والاتفاق سرا على ما فيه التنازل عن كثير من حقوق مصر وقال للحكم في أسبابه .. "حيث أنه بالإطلاع على تلك المقالة تبين أن أهم ما جاء بها هو نسبة الرئيس لملائنة الإنجليز والاتفاق معهم ولا ترى المحكمة في تلك العبارة ما يمكن اعتباره ماسا بكرامة دولة رئيس الحكومة باعتباره من رجال السياسة المعرضة أعمالهم بحكم طبيعة وظيفتهم للنقد السياسي وحسبنا دليلا على ما ذكر ما نراه في أغلب الأحيان من النقد المر في الجرائد الأجنبية خاصة برجال سياستهم . وحيث أنه من كل ما سلف تكون التهمة غير ثابتة قبل المتهم ويجب براءته منها" .

وفي نفس العام ١٩٢٤ نقضت محكمة النقض حكما لمحكمة جنائيات مصر كان قد صدر بمعاينة صحفي في تهمة إهانة مجلس النواب والشيوخ لنشره مقالة نسب فيه إلى فريق الأغلبية فيها أنه بعيد الحكومة ولا يحب الوطن ويضحيه لشهواته وأنه جائع منحط وظيفته هي التهام الوطن ، وأنه محب للمال ومن السهل استرضائه وأنه غير حريص على خدمة الأمة ونسب إلى رئيس مجلس النواب أنه جاهل لا يدري عمله ولا إرادة له" .

ونقضت المحكمة العليا " محكمة النقض " حكم الإدانة وبرت الصحفي . وكان الأساس الذي اعتمدت عليه هو تحديد القصد الجنائي المطلوب فلم ترى أن القصد الجنائي يتوافر ويفترض بمجرد نشر العبارات مع العلم بمعناها ورت محكمة النقض أن تبحث جميع ظروف الدعوى لمعرفة ما إذا كان قصد الناشر للمقال منفعة البلاد أم مجرد الإضرار بالأشخاص الملمعون عليهم.

وفي عام ١٩٢٦ نقضت المحكمة العليا حكما لمحكمة جنائيات مصر كان قد قضى بإدانة صحفي بتهمة إهانة رئيس الوزراء لأنه نشر مقالات نسب فيها إلى رئيس الوزراء "الجهل وقصر النظر والبعد عن الفطنة " ونسب إلى أعضاء مجلس النواب "الانحطاط والدناءة في أخلاقهم والطمع والجشع" فنقضت الحكم وبرت الصحفي وحملت كل كلامه على محمل النقد المباح وقالت أنه وإن كان قد استعمل في النقد شيئا كثيرا من الشدة ومن قوارجس الكلم إلا أنها جاءت من باب المبالغة والرغبة في التشهير بالفعل ذاته كما هي خطة المتهم في كتاباته المستفادة من عباراته المبالغة". وفي عام ١٩٤٧ نشر صحفي في جريدة الوفد المصري مقالا جاء فيه عن دولة رئيس الوزراء " أنه ذو ملص لثيم وأنه مفرط في حقوق مواطنيه متآمر مع الإنجليز مزيف لإرادة الشعب وأنه محامي مستر نيللي ومستر بينن" .

وقضت محكمة جنائيات مصر في ١١/٤/١٩٤٧ براءة الصحفي من تهمة سب رئيس الوزراء وقالت "أن المقال الأول من المقالات المؤسس عليها الإتهام يبدو من سياق عبارته أن المتهم ضمنه نقدا لمياسة المفوض المصري واستهجاه لحم تمسكه بجميع المطالب المصرية في تضاعفه ألقاظ عنيفة ويزير فيها راية في علة لقطاع المفاوضات .. وأن هذه الألفاظ لا يقصد منه السب بل هي نقد لموقف خصم سياسي إزاء سياسة البلاد ومصالحها العليا التي توجب أن ينل كل برأيه في المسائل العامة التي تمس كيان الجماهير . وأن الكاتب لا يحاسب على نظره وتقديره لموقف غيره من الرجال للمومنين ما دلم هذا النقد كان للمصلحة العامة ولم يقصد منه



مجرد النقد". ورفضت محكمة النقض الطعن الذى رفعته النيابة عن هذا الحكم " ١٥/٦/١٩٤٨ طعن ٥٣ - ١٨ ق. " .

فى نفس العام نشر صحفى بجريدة الإخوان مقالاً بعنوان " المقامر بمصير أمة " جاء فيه عن رئيس الوزارة " فما بالك بمن يقامر بمصير أمة وحياة شعب وليته يملك ذلك وهو مفوض فيه وإنما هى الثقة المختصة والوكالة للقاهرة وللزعامة المفروضة . أما المقامر فهو " فلان باشا " وأما السلعة فولدى النيل ، ولكنه عاد فنتذكر أنه رجل من الطراز القديم الذى تربى على موائد المستعمرين ودعامة من دعلمات الاقتصاد الذى بناه اليهود بدمائهم وأموالهم إنه أحد الباشوات الذى لا يدرون مصيرهم إذا استقل الشعب وتولت عنه تلك اليد الأثمة التى تحمى مخازينهم .. ثم ليسافر إلى بلاد الإنجليز ليمرغ كرامة مصر فى الأوصال وليخترع نوعاً من التمسول هو الاستجداء السياسى " وقدمت النيابة للصطفى إلى محكمة جنابات مصر بتهمة السب ، فقضت ببرأئته وقالت " إن العبارات الواردة كما يدل سياق المقال لا تحوى سباً أو خدشاً للاعتبار وإنما هو نقد سياسة (فلان باشا) التى خلفها فريق كبير من البلاد بصدد المفاوضات ومناظرة بين طائفة من المتشددين فى المطالب وبين المكتفين ببعضها ومفاضلة بين قدماء السياسة الذين نبهوا فى عهد الاحتلال وبين شباب السياسيين الذين يطعمون لانتزاع مقاليد الحكم فى البلاد اعتقاداً منهم بأنهم خير من يمثل مصالحهم . وليس فى هذه المعانى سب بل هى نقد مباح صادر بحسن نية للمصلحة العامة " القضية ٤ صحفاعة للدرب الأحمر سنة ١٩٤٧ " .

#### فلسفة القانون

وكندخل لتحديد مبادئ صياغة قانون حرية الصحافة فى مصر ، لابد من تحديد لفلسفة هذا القانون ، التى تقوم على الأسس التالية :

- حرية الصحافة والنشر والتعبير من أدق الحريات ، فهى تمثل نقطة تماس بين عدة حقوق ..

أ - حق المواطنين فى الحصول على المعلومات وحقوقهم فى الإطلاع على كل رأى وفكر وعلم.

ب - الحق فى حماية الحياة الخاصة للمواطنين .. مع للتفرقة بين الشخص العادى والشخص العام . فتنتم دائرة الحياة الخاصة بصورة كبيرة بالنسبة للشخص العادى ، وتضيق بالنسبة للشخص العام بمقدار أهمية ومسئولية هذا الشخص .

ج - اعتبارات الصالح العام أى الأمن القومى للمجتمع ، بمعنى المبادئ التى تصون أمن المجتمع وليس أمن السلطة وحدها .

- حرية الصحافة لا تهم الصحفيين وحدهم وإنما تحقق مصالح أساسية للمجتمع ككل ، أى لها قضية وطنية عامة .

- لا يمكن الحديث عن حرية الصحافة دون الحديث عن حرية الصحافة . فالترجمة الحقيقية لحرية الصحافة تعنى توفير ضمانات الحرية للصحفى .

- أهمية اعتماد مبدأ القاعدة الإخلاقية وتضمينها فى ميثاق للعمل والشرف للصحفى بصوغه الصحفيون أنفسهم ويتركب على مخالفته جزاءات تأديبية .

- كفالة حرية الصحافة فى الدستور لا يمكن تحقيقها إلا بأربعة أركان متكاملة .

١ - إطلاق حرية إصدار الصحف بما يحقق تعددها وتنوعها ، بما فى ذلك الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأفراد .

ب \_ انعدام القيود على النشر .

ج - انعدام الرقابة التى تهدف فى الواقع لحماية السلطات وليس حماية المجتمع أو الأفراد .

د - ضمان حق الحصول على المعلومات وتدفقها .

مبادئ صياغة القانون:

١ - إلغاء العقوبات السالبة للحرية فى قضايا النشر عن طريق الصحف (الحبس - السجن ..) والاكتفاء بالغرامة بحد أقصى (٢٠٠٠ جنيه) بالإضافة للعقوبات التأديبية والتعويض .  
فهناك توجه عام فى الفكر القانونى بإلغاء العقوبات السالبة للحرية واستبدالها بعقوبات مالية باعتبار أن العقوبة السالبة للحرية تهدف إلى تحقيق الردع والترجيع والانتقام . وينبى فى مجتمع متحضر استبعاد الانتقام أما الردع والترجيع فيحول العقوبة فى قضايا النشر إلى عقوبة مانعة لممارسة حرية الصحافة ولا تحقق العقوبة السالبة للحرية أى صانع للمضمرور إلا الرضاة فى الانتقام .

ومنذ عام ١٨٨٠ ألغيت العقوبات السالبة للحرية فى بريطانيا على (الكلمات) وصدر فى فرنسا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٨ قانون ألغى العقوبات السالبة للحرية فى المخالفات والجناح ومنع الحبس فى الجرائم السياسية، وتعتبر جرائم الصحافة جرائم سياسية فى القانون الفرنسى .

٢ - تختص محاكم الجنابات وحدها بنظر قضايا النشر بواسطة الصحف (ولا يجوز محاكمة الصحفيين أمام المحاكم العسكرية) .

٣ - إلغاء العقوبات المترتبة على ما يسمى إزدراء أو إهانة أو العيب فى حق مؤسسات الدولة أو المسئولين عنها .

٤ - حذف الجبارات الواردة فى مواد التجريم والتى تكون مطابقة غير محددة الدلالة ، تحتمل العديد من التأويلات والتفسيرات فى وصف جرائم النشر وتتنافى مع الذوق القانونى السليم مثل "بيانات أو شائعات مفرضة - دعاية مثيرة - تكبير الملم العلم - إزدراء مؤسسات الدولة وللقائمين عليها- بقصد الإضرار بالاقتصاد القومى للبلاد أو بالمصلحة القومية لها" .

٥ - التوسع فى أسباب إبادة النقد وتضمنين للقواعد التى استقر عليها القضاء المصرى - خاصة قضاء النقض - فى مواد القانون .

٦ - التأكيد على اعتبار " حسن النية واعتقاد القاذف بمشروعية فعله سببا كافيا للإبادة" اتساقا مع القاعدة العامة فى قانون العقوبات " (المادة ٦٠) التى تنص على أن " لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة " وعملا بأحكام محكمة النقض المتوالية . وفى عام ١٩٤٦ قالت محكمة النقض " أن حسن النية سبب عام لإبادة الجرائم عموما ومنها جريمة القذف ، إذا صدقت نية الفاعل واعتقد بمشروعية فعله " (نقض ١١/١١/ ١٩٤٦ مجموعة القواعد جزء ٧ ص ١٩٩ وما بعدها) .

وقالت محكمة النقض أيضا : إن قضاء النقض قد استقر أن ركنى حسن النية فى جريمة القذف هو أن يكون الطعن صادرا عن حسن النية أى الاعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة

المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح (نقد ١٩٥٩/١٢/٢٢ سنة ١٠ مجموعة الأحكام ص ١٠٥٥ - نقض ١٩٦٢/١/٦ مجموعة الأحكام سنة ١٣ ص ٤٧ - نقض ١٩٦٦/٢/٨ مجموعة الأحكام سنة ١٧ ص ١٠٦ - نقض ١٩٦٩/٤/٧ سنة ٢٠ ص ١٩٠٨ مجموعة الأحكام).

٧ - الخبر الصحيح هو ما يقتنع به الصحفي بعد اتخاذ الإجراءات المهنية التي تتوخى الدقة والحذر والحيلة الواجبة . وعلى من يظن على الخبر المنشور بالكتب عبء إثبات ذلك ، أو على النيابة العامة عبء هذا الإثبات . ولا عقوبة إلا عند حدوث ضرر فعلي وليس على أى ضرر مفترض .

٨ - تلغى المسؤولية المفترضة لرؤساء التحرير لمخالفتها للأصول العامة وطبقاً لحكم المحكمة الدستورية العليا القاضي بإلغاء مسؤولية رؤساء الأحزاب (فقرة ٢ من المادة ١٥ من قانون الأحزاب).

٩ - عدم جواز الحبس الاحتياطي في قضايا النشر بواسطة للصحف لانتفاء أسبابه وإحاطة إجراءات التحقيق والمحاكمة بالنسبة للصحفيين ولكل من ينشر في الصحف ، بضمانات تكفل عدم تقييد حريتهم وحسبهم أثناء التحقيق خشية اتخاذ الحبس الاحتياطي أداة للاضطهاد الحزبي أو من قبل الحكومة ، وحماية لهم من أن يكونوا ضحية تلفيق أو افتراء .

١٠ - إلغاء القيد على حرية الحصول على المعلومات وتنقيها وفرض عقوبات محددة على امتناع الجهات الرسمية عن إعطاء المعلومات للصحف وإلغاء جميع صور الرقابة المباشرة وغير المباشرة ، لللاحقة والمباشرة على النشر والمطبوعات والإبداع الفكري والفني ، ما لم تمس الأدب العامة . خاصة وقد ثبت أن الهدف من الرقابة حماية السلطات وليس الأمن القومي أو المواطنين .

١١ - وضع ضوابط دقيقة لضمان عدم توسع النيابة العامة في إصدار قرارات حظر النشر طبقاً للمادة ١٩٣ عقوبات والتي تستخدم في أغلب الأحيان بهدف حماية الحكومة وليس لمصلحة التحقيق . فيجب أن تكون قرارات حظر النشر التي يصدرها النائب العام في التحقيقات مسببة وتبلغ تفصيلياً إلى الصحف وترفع بمجرد الإحالة إلى المحكمة المختصة أو أن يكون لذوى الشأن الطعن عليها أمام محكمة الجنايات .

١٢ - وضع حدود دقيقة للتفرقة بين الحياة الخاصة للمواطنين والأشخاص العامين . فحرمة الحياة الخاصة للمواطنين العاديين مطلقة ولهم الحق الكامل في الخصوصية . وإى اعتداء عليها يترتب عليه فرض عقوبات رادعة . وهناك أربعة أركان لحماية الحق في الخصوصية بالنسبة للمواطن العادى :

أ - تعويض مجز في حالة اقتحام الحياة الخاصة .

ب - حق الرد بضوابط صارمة تضمن تنفيذ الصحيفة للقواعد المنصوص عليها في القانون.

ج - نشر الحكم على حساب المحكوم ضده .

د - حق المضرور في طلب المساءلة التأديبية للصحفي .

أما بالنسبة للشخص العام فلا يوجد شئ يتعلق به غير معروض للرأى العام . وهناك منزلة وسط بالنسبة للموظف العام . فهناك مصلحة عامة في مراقبة حياته الخاصة ، فالنقيض

الفرنسي المعروف "بارتملي" يقول: "لا جدال في أن للشخص المعادي للحق المطلق في أن يترك وشأنه ولكن في ظل الديمقراطية عندما يقدم المرء نفسه إلى مواطنيه بأنه جدير بأن يحكمهم . فلا أعتمد بأن له الحق في إقامة الحواجز والخنادق داخل وجوده ، وأن يخطط لمناطق محرمة داخل شخصيته . فإن من يهب نفسه يهبها بالكامل . وإذا كان لدى المرء أموراً يرغب في إخفائها فليس أمامه سوى أن يبقى في حاله أو أن يقلل المخاطرة".

ويقول الدكتور محمد عبد الله في كتابه جرحم النشر ص ١١٤: "درجة تحمل الشخص العمومي تتناسب طردياً مع نوع المسؤولية وجسامتها فكما كان الموضوع الذي تصدى له حساساً متصلاً بعواطف الجمهور وكما كانت المسؤولية التي يتحملها جسيمة كلما زاد ما ينبغي أن يحمل من وطأة الفكر في الشئون العامة بالنسبة للرجل العام . ويجب أن يسلم بأن التصدى للمسؤولية الجسيمة في الموضوع الحساس معناه .. التعرض بأن يحكم عليه بعض الناس - وهم في حدود حسن النية - حكماً مبناً إساءة للظن نتيجة للقلق الطبيعي على ما يعتقدون أنه حيوي بالنسبة لهم. ذلك القلق الطبيعي الذي هو مظهر إدراك المواطن واهتمامه بالشئون العامة وغيثه عليها أو قل هو مظهر لشدة شعور المواطن بواجبه العام في النظام للديمقراطي."

وهناك تراث قضائي رائع في مصر يقطن هذا المعنى بدءاً من عام ١٩٢٤ عندما قضت (المحكمة العليا) محكمة النقض المصرية بأنه "من المتفق عليه في جميع البلاد الدستورية أن الطعن في الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل عام وأوسع من الطعن في موظف معين بالذات . وأن الشخص الذي يرشح نفسه للنيابة عن البلاد يتعرض عن علم بأن يرى كل أعماله هدفاً للطعن والانتقاد وأن المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة في نقد أعمال وأراء الأحزاب السياسية يكون في مصلحة الأمة التي يتبنى لها بهذه الطريقة أن تكون لها رأياً صحيحاً في الحزب الذي تنق به وتؤيده"(نقض ١٩٢٤/١١/٦ رقم ٧٧٤ لسنة ٤١ ق) .

١٣- إصالح شرط الضمير وتقنيته بحيث يكون لكل صحيفة سياسة معلنة . ويصبح من حق الصحفي إذا غيرتها بما يخالف قناعاته أن يفسخ العقد مقابل تعويض مجز .

١٤ - الفصل في قضايا النشر بواسطة الصحف وقضايا الرأي عامة بين سلطة الإتهام (النيابة العامة) وسلطة التحقيق وهي قاضي التحقيق أصلاً . ويكون التحقيق في هذه القضايا من اختصاص قضاة التحقيق وحدهم .

١٥ - ضرورة النص في القانون على توفير الحماية للمرأة والأقليات والالتزام بقيم لا ترسخ التمييز .

١٦- وضع قواعد لحماية الصحفي ضد تنكول الإدارة في المؤسسات .

١٧- وضع حد أقصى للعقوبة (الغرامة المالية) على عدم التزام الصحف بقواعد حق الرد التزاماً دقيقاً .

١٨ - إطلاق حرية إصدار الصحف للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأفراد وإلغاء كل القيود القانونية والواقعية التي تحول دون ممارسة هذا الحق بمجرد الإخطار دون الحصول على ترخيص . باعتبار أن حرية إصدار الصحف ضرورة اجتماعية وليست مجرد ترف ليرتلي ، ويستحيل إخضاعها أو تملكها للدولة مثل الجيش أو الشرطة . ولا يجوز فرض

أي شروط مانعة للشخصيات الاعتبارية العامة وللخاصة مثل النقابات وهيئات المجتمع المدني وشركات التضامن والتوصية والأفراد.

والتأكيد على أن حق إصدار الصحف للأفراد هي الأساس . فحقوق الإنسان التي تجسدها الدساتير عادة هي حقوق الإنسان الطبيعي . ومن غير المتصور أن يحرم الدستور حقوق الإنسان الطبيعي (الفرد) التي يكفلها للشخص الاعتباري ، والقول بأن هناك قيودا مفروضة على حق إصدار الصحف للأفراد في المادة ٢٠٩ من الدستور (المضافة في ٢٦ يوليو ١٩٨٠ نتيجة للاستفتاء الذي أجري في يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠) . فإن هذا القيد بافتراض وجوده يتناقض مع مادة أصلية في الدستور وهي المادة ٤٨ التي تكفل حرية الصحافة وهو المبدأ الأعلى في الدستور.

١٩ - التأكيد على عدم جواز المصادرة الإدارية أو تعطيل الصحف . وإلغاء كل المواد القانونية التي تلغى على هذا الحق ، مثل المادة ٩ من قانون المطبوعات المضافة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٣ ( للجريدة الرسمية العدد ٥١ في ٢٣/١٢/١٩٨٣ ) والمادة ١٧ من قانون الأحزاب. ويضاف للمادة ١٩٨ عقوبات فترات تتضمن التتظلم من قرار قاضي الأمور الوقفية بالمصادرة . وكذلك التعويض عن الأضرار المادية الناتجة عن الضبط أو المصادرة إذا أفرج عن الحد المصادر أو لم تحيل النيابة للصحيفة إلى محكمة الموضوع لمحاكمتها عن الجرائم التي تمت المصادرة على أساسها أو حكم للإبراء من محكمة الموضوع .

٢٠ - لا بد من إعادة النظر في ملكية مجلس الشورى للمؤسسات الصحفية المملوكة للدولة والتي كانت مملوكة من قبل للإتحاد الإثرائكي (٥١٪) وللعاملين بها (٤٩٪) وذلك على ضوء القواعد التالية :

أ - نقل ملكية هذه المؤسسات بالكامل إلى مجلس الشورى طبقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ تعنى مصادرة حق العاملين في ملكية الـ ٤٩٪ من هذه المؤسسات ملكية خاصة وهو أمر مخالف للدستور (المادة ٣٤) التي تصون على الملكية الخاصة . كما أن اختصاصات مجلس الشورى ليس فيها حق ملكية مؤسسات مملوكة للدولة طبقا لنص المادة ١٤٩ من الدستور . وكان مشروع قانون سلطة الصحافة في نصه الأصلي الذي أعنته لجنة تنظيم الصحافة تنص على استمرار ملكية العاملين لـ ٤٩٪ من هذه المؤسسات. ويقترح أن تكون ملكية الـ ٥١٪ من هذه الصحف للعاملين وي طرح الـ ٤٩٪ أسهم للبيع للمواطنين .

ب - الصحف التي تصدر عن هذه المؤسسات هي في واقع الأمر صحف تنطلق بإسم الحزب الحاكم وهو المالك الحقيقي لها . وهو أمر يتعارض مع وصفها بالقومية ويجعل الصحافة محتكرة لأرسمالي واحد وحزب واحد في وقت تحارب فيه كل للديمقراطيات للأرسمالية الاحتكارات ، وللمفروض أن يكون دور هذه الصحف التي تصدر عن هذه المؤسسات ضمان حق الجماهير في المعرفة والمعلومات ، وإدارة حوار حر بين جميع الاتجاهات السياسية وعرضها على الجماهير ، وأن تكون أداة تصل بين كل حزب والجماهير .

ج - إعادة النظر في هياكل للصحف القومية .. مجلس الإدارة - مجلس التحرير - الجمعية العمومية . لتتكون من أغلبية منتخبة ، ويتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير من بين ثلاثة مرشحين .

د - نشر ميزانيات المؤسسات الصحفية القومية والحزبية ومناقشة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبة في الجمعيات العمومية .

٢١- تضمن القانون حقوق وواجبات الصحفيين كما وردت في المواد من ٨٢ إلى ٩٦ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٠ الصادرة في يناير ١٩٨١ مع إلغاء المواد من ٩٩ إلى ١١٢ الخاصة بالإذن للعمل في الخارج وسلطة للمجلس الأعلى للصحافة في التحقيق والمواد المناظرة في القانون .

٢٢ - للنص على عقد عمل جماعي بين نقابة الصحفيين والمنشآت الصحفية (مؤسسات قومية - خاصة - حزبية) لحماية حقوق ومصالح الصحفيين وعدم تعرضهم لاضطهاد الإدارة العليا . وعقد العمل الجماعي هو الشكل الصحيح لتطبيق شرط الضمير ، ودخول النقابة كعنصر فاعل في علاقات العمل وممارسة النقاب للجماعي .

٢٣ - إعادة النظر في كل المواد المنظمة للمجلس الأعلى للصحافة على أساسين :

- تحديد اختصاصاته كجهاز مستقل لبحث شكاوى الجمهور ضد الصحف فيما ينشر بها  
مسا بحقهم وحياتهم الخاصة وإصدار قرارات الإدانة الأدبية ونشرها في الصحف - وتوفير حق الرد - وبحث شكاوى الصحفيين ضد الدولة والدفاع عن حرية الصحافة والصحفيين .

- تشكيل منتخب من الصحفيين وممثلي الصحف - رجال قضاء - ممثلين للرأي العام (شخصيات عامة).

#### مشروع القانون

يتطلب إعمال هذه الفلسفة والمبادئ إعادة صياغة لقوانينها (مثل قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦)، أو إلغاء مواد وتعديل مواد في قوانين أخرى مثل (قانون العقوبات ٥٨ لسنة ١٩٣٧ للمعدل بقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ و ٩٣ لسنة ١٩٩٥) أو قوانين الأحزاب والمخابرات والقوات المسلحة والأزهر والماملين بالدولة والتبعية والإحصاء .

وعلى سبيل المثال لقانون العقوبات يتضمن عددا من المواد لابد من إلغائها تماما مثل (الفقرة الثالثة من المادة ٨٦ مكرر - للمادة ١٠٢ مكرر - المادة ١٧٤ - المادة ١٧٨ مكرر ثاني - ١٧٩ - ١٩٤ - ١٩٧ - ١٩٩ - ٢٠٠ وهي نماذج على سبيل المثال لا الحصر .  
وهناك أيضا مواد تحتاج إلى تعديل مثل المواد (١٨١ - ١٨٨ - ١٩٥ - ٢٠٢ - ٣٠٣) .

ويعاد النظر في كل مواد قانون العقوبات الخاصة بجرائم النشر لرفع العقوبات السالبة للحرية (الحبس والسجن ..) . وتطبيقا لقاعدة الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق في قضايا النشر بواسطة الصحف فهناك اقتراح بإضافة مادة إلى قانون الإجراءات الجنائية على النحو التالي :

(مادة ٢٩ : تنشأ بمحكمة النقض هيئة تحقيق تتكون من ثلاثة من نوابها وممثليها مختارهم جميعيتها العامة سنويا بطريق القرعة وتكون رئاستها لأقنمهم ، وتختص هذه الهيئة - دون غيرها - بتحقيق الجرائم التي تقع بواسطة الصحف - أو إحدى طرق النشر المقررة - بما في ذلك استجواب المتهم ، والتصرف في شأنه ، والتصرف في التحقيق الذي يجري في تلك الجرائم ، وذلك بناء على طلب النيابة العامة .

واللهيئة أن تكلف أحد أعضائها - أو أحد الرؤساء بالمحاكم الابتدائية المنكبين للعمل بامانتها- بالقيام بما تراه من أعمال التحقيق عدا ذلك الاستجواب والتصرف . ومع مراعاة ذلك،

يكون للهيئة - ولمن تكلفه بالتحقيق في حدود ذلك التكليف جميع الإختصاصات والسلطات  
المقررة في القانون لقاضي التحقيق)

## الصحافة فى التشريع المصرى

### صلاح عيسى

فى إطار الاهتمام العلم باعادة النظر فى القوانين والمواد القانونية التى تتعلق بالصحافة فى التشريع المصرى ، تمهيدا لصياغة مشروع قانون جديد وموحد للصحافة المصرية ، نشأت فكرة تجميع القوانين والمواد المتعلقة بالصحافة فى التشريعات للقائمة لتكون تحت تصرف المصنفين بالحوار حول اعداد هذا التشريع الموحد من الصحفيين ، ورجال القانون والمشتغلين بالعمل العام ، بحيث تجنبهم مشقة البحث عنها فى مظاتها المتعددة ، وتتيح لهم الفرصة للنظر إليها فى جملتها وتفصيلها ، وهو ما بدت الحاجة إليه ملحة ، نشاء للتشديد لعقد ورشة العمل الخاصة بصياغة قانون لحرية الصحافة فى مصر ، التى نظمها مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان ، وعقدت جلستها الأولى فى ٢٠ يوليو ١٩٩٥ .

ومن هنا نشأت فكرة ، هذا العمل الذى انتهى بتحقيق الأهداف التالية :

أولاً: جمع كل القوانين والمواد القانونية التى تتعلق بالصحافة - أو تنظم أمورا اعم ، تدخل من بينها الصحافة - فى التشريعات المصرية القائمة. ويضم هذا التجميع كل ما ورد فى هذا الشأن فى نصوص الدستور وفى قوانين سلطة الصحافة، والمطبوعات ، والمقويات والاجراءات الجنائية ، ووثائق الدولة ، والعاملين للمدنيين فى الدولة ، وأخبار الجيش والأحكام العسكرية ، وقانون الأحزاب ، والمخابرات .

ثانياً : تصنيف هذه للمواد ، طبقاً لموضوعاتها ، مع ترتيب المواد بحيث تتوالى المواد المتشابهة ، أو المقاربة لتسهيل للمقارنة بينها .

ثالثاً : تبويب هذه المواد ، بحيث تكون أقرب ما تكون إلى مسودة قانون موحد يضم النصوص القانونية للقائمة بالفعل ، وفى هذا الصدد ، اعتمدنا على تبويب قانون سلطة الصحافة باعتباره أكبر القوانين التى تتعلق بالصحافة فاتخذناه أساساً ، مع إضافة المواد الواردة فى القوانين الأخرى ، إلى أبوابه وفصوله ، إذا كانت مما يدخل فى نطاقها ، أما للمواد التى تعالج موضوعات لم يتطرق إليها/ أو لم يفصل فيها قانون سلطة الصحافة ، ووردت فى غيره من القوانين فقد أفردنا لها فصلاً خاصة بها ووضعنا لها عناوين ملائمة لموضوعها أو مقبسة من العناوين الواردة فى أصل القوانين المأخوذة عنها.

وبذلك أصبح لدينا تجميع وتصنيف وتبويب للمواد المتعلقة بالصحافة فى التشريع المصرى رتبته متسلسلة ، حسب موضوعاتها وأعطيناها أرقاماً من رقم (١) إلى رقم (١٢٧) لتمييزها عن الأرقام الأصلية فى قوانينها ، ويضم هذا التجميع الأبواب والفصول التالية:





الباب الثالث : الصحف القومية ( من رقم ٩٤ إلى رقم ١٠٠ )  
 الفصل الأول : الملكية  
 المواد من ٢٢ إلى ٢٨ (صحافة) . ( من رقم ٩٤ إلى رقم ١٠٠ )  
 الفصل الثاني : الجمعية للعمومية  
 المادتان ٢٩ و ٣٠ (صحافة) . ( من رقم ١٠١ إلى رقم ١٠٢ )  
 الفصل الثالث : مجالس الإدارة والتحرير  
 المواد من ٣١ إلى ٣٤ (صحافة) . ( من رقم ١٠٣ إلى رقم ١٠٦ )  
 الباب الرابع : المجلس الأعلى للصحافة (من ١٠٧ إلى ١٢٠)  
 الفصل الأول : تشكيل المجلس الأعلى للصحافة للمواد من ٣٥ إلى ٣٨ (صحافة) ( من رقم ١٠٧ إلى رقم ١١٠ )  
 الفصل الثاني : اختصاصاته المواد من ٣٩ إلى ٤٨ (صحافة) . ( من رقم ١١١ إلى رقم ١٢٠ )  
 الباب الخامس : أحكام انتقالية .  
 المواد من ٤٩ إلى ٥٤ ( صحافة ) . ( من رقم ١٢١ إلى رقم ١٢٧ )  
 ويضم هذا التصنيف كل مواد قانون سلطة الصحافة وكل مواد قانون المطبوعات فيما عدا فصل العقوبات منه الذي يضم المواد من ٢٦ إلى ٣٤ ، وقد ضمنا ما ورد به من عقوبات في هوامش المواد التي تتعلق بها هذه العقوبات ، والفصل الخامس منه حول النصوص الواقية والملغاة ، لعدم أهميته والمواد المنسوخة وقد أشرنا إليها في الهوامش ، وقد حرصنا على الإشارة في الهوامش إلى أصل المواد التي غلط للقانون ١٩٩٥/٩٣ للعقوبات عليها ، ليمكن مقارنة الأصل بالتعديل ، باعتبار أن هذه التعديلات هي سبب الأزمة للراثة .  
 ثالثا : حرصنا على تزويد كل فصل أو مادة بالنصوص الدستورية المتعلقة بها ، ويمواد القوانين التي تحيل إليها ، وكذلك بالاقترحات التي طرحت لتعديلها سواء في المؤتمر العام الثاني للصحفيين أو خلال المناقشات التي دارت في ورشة العمل التي نظمتها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، أو استنادا إلى مسودة مشروع سلطة الصحافة الذي أعدته لجنة شكلت لهذا الغرض في نهاية عهد الرئيس المبادات ، عرفت باسم لجنة تقنين الصحافة ، أو بالاقترحات التي وردت في مشروعات قوانين سابقة لم يقدّر لها الصدور وقد قيد العودة إليها للاقتباس منها .  
 ولا يحد هذا العمل أن يكون مجرد منوذة ه قابلة للاضافة والحذف ، طبقا للمقترحات التي قد يقرها المتخصصون من رجال القانون والممارسون من رجال الصحافة ، حتى نصل إلى تجميع كامل وتصنيف دقيق لكل القوانين والمواد القانونية التي تنظم شؤون الصحافة واقتراحات تعديلها على ضوء الخبرة المصرية أو على ضوء النصوص المشابهة الواردة في قوانين الدول الأخرى الأكثر التزاما في تشريعاتها بحقوق الإنسان على نحو يسهل قراءة النصوص القائمة في التشريع المصري في سياق واحد يتيح تأملها ، ويمهد السبيل نحو التوصل إلى قانون للصحافة ، يستند على أسس حقوق الإنسان ، وينطلق من نظرة تحريرية توازن بين حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية .  
 ونقدرا من مركز المساعدة للقانونية لحقوق الإنسان بأن هذا التجميع ، يمكن أن يكون مفيدا لكل المهتمين بالموضوع ، من أعضاء اللجنة التي شكلها المجلس الأعلى للصحافة ،

وخاصة الذين يمثلون الصحفيين منهم ، ولأعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للصحفيين الذي يخصص دورته لمراجعة التشريعات المتعلقة بالصحافة، وللصحفيين وأصحاب الرأي والمشتغلين بالعمل العام ، فقد قرر أن يقوم بطباعته ، وتوزيعه عليهم جميعا ، ليحقق الهدف الذي أعد من أجله.

## الباب الأول

### سلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم

#### الفصل الأول

#### سلطة الصحافة

١

\* مادة ١ " سلطة الصحافة " - الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير وذلك في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) نص هذه المادة هو نفسه نص المادتين ٢٠٦ و٢٠٧ من الدستور .

(٢) المقومات الأساسية للمجتمع هي المنصوص عليها في الباب الثاني من الدستور - وينقسم إلى فصلين أحدهما عن المقومات الاجتماعية والثقافية - المواد من ٧ إلى ٢٢ من الدستور ، والثاني عن المقومات الاقتصادية - المواد من ٢٣ إلى ٣٩ - كما تشير المادة كذلك إلى الباب الثالث من الدستور عن الحريات والواجبات العامة - المواد من ٤٠ إلى ٦٣ .

٢

\* مادة ٢ " سلطة الصحافة " - تستهدف حرية الصحافة تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة والإسهام في الترشيد للحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) وردت صياغة هذه المادة في المشروع الذي اعتمدته لجنة تقنين الصحافة على النحو التالي : " تستهدف حرية الصحافة تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة وتسهم الصحافة في تكوين الرأي العام وتوجيهه بالتعبير عن اتجاهه . وتتولى الصحافة الرقابة الشعبية لبيان أوجه القصور في التخطيط والتنفيذ بهدف الترشيد للحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين ولا يسأل الصحفي عن أي نقد يستهدف هذه الغايات " .

٣

\* مادة ٣ " سلطة الصحافة " - الصحفيون مستقلون ولا سلطان عليهم في أعمالهم لغير القانون .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كان النص الأصلي في مسودة المشروع الذي وضعت لجنة تقنين الصحافة بنص على ما يلي : 'يُكفل استقلال الصحافة أداء رسالتها دون تدخل السلطات الأخرى ، ولا سلطان على الصحفي في عمله لغير القانون .. والاحتفاظ بأسرار المهنة مكفول' .

## الفصل الثاني حقوق الصحفيين وواجباتهم

### ٤

\*مادة ٤ ' سلطة الصحافة ' - لا يجوز أن يكون للرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحفية التي ينشرها سببا للمساس بأمنه .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كان أصل هذه المادة في مسودة مشروع القانون الذي وضعت لجنة تقنين الصحافة يتضمن - بعد النص للورد هنا - عبارة " والأصل فيما يصدر عن الصحفي أنه يستهدف تحقيق المصلحة العامة ، ويقع عبء إثبات العكس على من يدعيه وفي جميع الأحوال لا يجوز نقل الصحفي إلى مؤسسة غير صحفية أو نقله إلى عمل غير صحفي إلا بموافقة كتابة " (٢) كانت اللائحة التنفيذية للقانون التي وافق عليها مجلس الشورى في يناير ١٩٨١ تنص على حقوق هامة أخرى للصحفيين ، لفتي بعضها من اللائحة التي صدرت عام ١٩٨٦ وهي المعمول بها الآن ، وقد استقر الرأي في ورشة العمل على إضافة المواد من ٨٢ إلى ٩٦ من اللائحة الملغاة إلى القانون وهي تنص على :

(أ) لا يجوز تعريض الصحفي لأي ضغط من جانب أية سلطة ، كما لا يجوز إجباره على إنشاء مصدر معلوماته ولو كان ذلك في نطاق تحقيق جنائي أو بمناسبة .

(ب) لا يجوز محاسبة الصحفي على رأي يديه أو معلومات صحفية ينشرها ، كما لا يجوز محاسبته بسبب عمله إلا إذا ثبت إخلاله بواجباته المهنية على النحو المبين بالقانون أو بأحكام ميثاق الشرف الصحفي.

(ج) يعد مساسا بأمن الصحفي كل تعرض له بسبب مباشرته لعمله ما دام في نطاق الدستور والقانون ، بوصفه خاصة يعد مساسا بهذا الأمن : حرمان الصحفي من الكتابة والنشر لما يحصل عليه من بيانات أو معلومات أو أخبار ولما يحرمه من تحقيقات وتعليقات أو آراء بدون وجه حق أو عدم ذكر اسمه وفقا للتقاليد المرعية ، وذلك دون إخلال بما لرئيس التحرير من سلطة في عدم نشر ما يرى عدم نشره من أخبار أو تعليقات أو آراء - أو نقله دون مبرر من المؤسسة الصحفية للقومية أو إلى وظيفة أخرى أو لقل من الناحية الأدبية أو المادية وحرمان الصحفي من أية ميزة نقدية أو عينية بطريق مباشر أو غير مباشر إذا كان يحصل عليها طبقا للقانون أو اللوائح المنظمة لشئون العاملين في الصحافة .. وتهديد الصحفي أو ابتزازة بأية طريقة

من الطرق في سبيل نشر أو كتابة ما يتعارض مع ضميره الصحفي وشرفه المهني أو ما يتعارض مع مبادئ النشر أو لتحقيق مصالح ومآرب شخصية لجهة أو شخص أو أشخاص محددين . وإغواء الصحفي أو اغراؤه بعرض مزية أو خدمة أو مكاسب عينية أو نقدية له أو لغيره ممن يمتنون إليه بصلته القرابية أو المصاهرة حتى الدرجة الرابعة في مقابل استخدامه واستغلال قلمه لكتابة أو نشر ما يتعارض مع ضميره الصحفي وشرفه المهني .

(د) لكل صحفي حق الشكوى والتظلم إلى رئيس المجلس الأعلى للصحافة من أي فعل أو تصرف أو قرار من شأنه تهديد أمنه الصحفي ، ويشترط لقبول الشكوى أو التظلم أن يكون قد سبق للصحفي إبلاغ المؤسسة التي يعمل فيها بشكواه .

(هـ) حرية الصحفي أساسها الالتزام بالمقومات الأساسية للمجتمع وتهيئة المناخ الحر لنموه فلا يجوز أن تتخذ أداة لتخريب هذه المقومات أو الإساءة إليها .

(٣) أوصى المؤتمر العام الثاني للصحفيين بإعمال شرط الضمير وتقنيته ، بحيث يكون للصحفية سياسة مغلقة ، يصبح من حق الصحفي إذا غيرتها بما يخالف معتقده أن يفسخ العقد مقابل تعريض مجز . وينص قانون الصحافة الجزائري في المادة ٣٤ منه على ما يلي " يعتبر تغيير توجه أو محتوى أي صحيفة أو التنازل عن امتيازها ، سببا يحول للصحفي طلب فسخ العقد ، ويعامل في هذه الحالة معاملة المبرح ( المفصول تصفيا ) ويحق له المطالبة بالتعويضات " .

٥

**\*مادة ٥ "سلطة الصحافة" - للصحفي الحق في الحصول على الأنباء والمعلومات والإحصائيات من مصادرها وله حق نشرها ولا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته وذلك كله في حدود القانون .**  
**توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل**

(١) هذا هو نفسه نص المادة ٢١٠ من الدستور ، وكان النص الأصلي للمادة كما وضعته لجنة تقنين الصحافة يقضي بأنه لا يجوز حجب المعلومات عن الصحفي .

(٢) كانت المادة ٨٩ من الاتمة التنفيذية لقانون سلطة الصحافة للصادرة عام ١٩٨١ ، تتضمن النص التالي الذي ألغي منها بعد تعديلها عام ١٩٨٥ وهو : " للصحفي الحق في الإطلاع على كافة الوثائق غير المحظور نشرها ، وله أيضا حق تلقي الاجابة عما يمتنفسر عنه من معلومات وأنباء وإحصائيات ، إذا كان ذلك كله يتصل بمصلحة عامة" .

(٣) كانت المادة ٨٨ من لائحة ١٩٨١ تتضمن هذا النص الذي ألغي عند تعديلها : " للصحفي الحق في حضور الجلسات والاجتماعات بمختلف مستوياتها مادامت غير مغلقة " .

(٤) ينص قانون الصحافة الجزائري في المادة ٣٥ منه على ما يلي : " للصحفيين المحترفين الحق في الوصول إلى مصادر الخبر ، ويحق لهم الإطلاع على الوثائق الصادرة عن الإدارة العمومية ، التي تتعلق بنشاطها ، إذا لم تكن من الوثائق السرية بحكم القانون" .

٦

**\*مادة ٦ " سلطة الصحافة " - يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور .**  
**توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل**

(١) المقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور تتضمن ٣٢ مادة منه ، وتشمل : التضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص وحماية الأسرة والقيم الخلقية والوطنية وحماية الامومة والطفولة ومساواة المرأة بالرجل ورعاية الأخلاق ومسطرة الشعب على كل وسائل الإنتاج وخضوع الملكية لرعاية الشعب ، ... إلخ ، وهو ما يعنى أن واجبات الصحفيين وإلتزاماتهم واضحة تماما ومحددة في القانون.

(٢) تنص المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون سلطة الصحافة الصادرة في ١٩٨٥/١٢/٨ على إضافة الإلتزامات التالية : مع عدم الإخلال بحق الصحفي في التعليق وإبداء الرأي من وجهة النظر العامة يجب نشر البيانات والبيانات الرسمية أو التي تعنى الرأي العام كما يجب نشر البيانات الصادرة عن النيابة العامة ومنطوق الأحكام أو القرارات التي تصدرها السلطات القضائية المختصة في الأمور والقضايا أو التي تناولها النشر الصحفي لثناء التحقيق أو المحاكمة مع موزج كاف للأسباب التي تقام عليها وذلك إذا تقرر الحفظ أو البراءة .

كما يجب الإلتزام بعدم إيراد نشر أخبار الجريمة وأسماء وصور المحكوم عليهم أو المتهمين الأحداث تمكينا لهم من التوبة والعودة إلى احترام نظام المجتمع .

(٣) وتنص المادة ١٠ من اللائحة المذكورة على ما يلي : يلتزم جميع العاملين في الصحافة بقانون الصحافة ولائحته وقرارات المجلس ( الأعلى للصحافة ) وبأن يراعوا في سلوكهم المهني مبادئ الشرف والأمانة وآداب المهنة وأعرافها وتقاليدها.

(٤) أوصى المؤتمر الثاني للصحفيين بضرورة الفصل فصلا واضحا محدد بين العمل الصحفي والعمل في الإعلانات .

(٥) ينص قانون الصحافة الجزائري على التزام الصحفيين بمبادئ ومواثيق حقوق الإنسان ، ويحظر الدعوة إلى العنصرية والتعصب، وكراهية الأديان المعترف بها ، ونقترح النص في القانون على عدم جواز الطعن في إيمان المواطنين أو إتهامهم بالكفر .

٧

**\*مادة ٧ " سلطة الصحافة " - يحظر على الصحفي قبول تبرعات أو إعانات أو مزاي خاصة من جهات أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وتعتبر أى زيادة في أجر الإعلانات التي تنشرها هذه الجهات عن الأجور المقررة للإعلان بالجريدة إعانة غير مباشرة :**

كما يحظر على الصحف أن تتلقى أى إعانات حكومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلا طبقا للقواعد العامة التي يضعها المجلس الأعلى للصحافة

ويعاقب من يخالف الفقرة الأولى من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وتحكم المحكمة بالزام المخالف بداء مبلغ يوازى ضعف التبرع أو الإعانة أو المزية التي حصلت عليها للصحيفة.

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) يلاحظ أن المادة حظرت على الصحفي قبول تبرعات أو إعانات من جهات أجنبية ، لكنها لم تحظر ذلك على "الصحف" !

(٢) يأخذ قانون الصحافة الجزائى بمبدأ الشفافية فى تمويل الصحف ، فيوجب فى المادة ١٨ منه على الصحف ، أن تعلن مصدر الأموال التى يتكون منها رأسمالها والأموال الضرورية لتسييرها ، وأن تعلن عما تحصل عليه من إعانات ، ويحظر على الصحف تلقي إعانات مباشرة أو غير مباشرة من أية جهة أجنبية شخصا طبيعيا كانت أو مغفويا أو حكومة .

(٣) أوصت ورشة العمل بمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، بإلغاء العقوبات البدنية (الحبس والسجن) فى كل ما يتعلق بقضايا النشر ، وإستبدالها بالغرامة بحيث لا تزيد على ألفين من الجنيهات .

## الفصل الثانى / مكرر

### فى حرية استقاء المعلومات وحالات حظر النشر

٨

\* مادة ٨ " سلطة الصحافة " - يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيق أو المحاكمة أو بما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة.

وتلتزم الصحف بنشر بيانات النيابة العامة وكذلك بنشر منطوق الأحكام أو القرارات التى تصدر فى القضايا التى تناولتها بالنشر أثناء التحقيق أو المحاكمة وموجز كاف للأسباب التى تقام عليها وذلك إذا صدر القرار بالحفظ أو صدر الحكم بالبراءة .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تقع هذه المادة فى الأصل فى الفصل الثانى من الباب الأول من قانون سلطة الصحافة المعلن بـ " حقوق الصحفيين وواجباتهم " وقد جعلناها بداية للمواد المتعلقة بهذا الفصل المضاف الذى يتضمن كل ما يتعلق بحرية استقاء المعلومات وما لا يجوز نشره فى الصحف فى



قانون سلطة الصحافة وقانون العاملين المدنيين في الدولة وقانون نشر الوثائق وقانون المخابرات وقانون أبناء الجيش وقانون العقوبات وهي تتضمن قيودا شديدة على حرية استقاء المعلومات ، ورغم وجود نص صريح في الدستور ، وهو المادة ٢١٠ تنص على أن " للصحفيين حق الحصول على المعلومات والأبواب طبقا للأوضاع التي يحددها القانون ولا سلطان عليهم لغير القانون " إلا أن القانون لم ينظم حق الحصول على المعلومات ، فيما عدا نقل مادة الدستور إلى المادة ٥ من هذا القانون وهو ما يتطلب ضرورة تقييد هذا الحق .

(٢) أوصى المؤتمر الثاني للصحفيين بـ "إطلاق حرية استقاء وتداول ونشر وإذاعة المعلومات والأبواب وإزالة كل الموانع للقانونية والإدارية والإجرائية والتي تحول دون تكافؤ الفرص بين الصحف القومية والحزبية والمستقلة في الحصول على المعلومات، وتعمق تمتع المواطن المصري بحق أساسي من حقوق الإنسان وهو حقه في المعلومات والإعلام والاتصال طبقا لما نصت عليه موثائق حقوق الإنسان" .

(٣) ينص قانون الإدارة المحلية الفرنسي على حق كل ساكن أو مكلف في نطاق المقاطعة في الإطلاع أو طلب صورة كاملة أو جزئية لمحاضر للجلسات المحلي أو الميزانيات أو حسابات الوحدات المحلية أو قراراتها ، ولكل شخص أن ينشر هذه الوثائق، ويكون مسئولاً عن النشر . وينص القانون الفرنسي الصادر في ١٧ يوليو ١٩٧٨ على حق كل شخص يتعامل مع الجهات الإدارية الفرنسية في الإطلاع على وثائقها ، وتعتبر من هذه الوثائق كل الملفات والتقارير والمذكرات والاستجابات الوزارية التي تتضمن تفسيراً للقانون الوضعي أو تحديداً للإجراءات الإدارية . كما ينص على أن يكون من حق كل شخص معرفة الأخبار التي تتضمنها أي وثيقة إدارية ضده ( راجع في هذا الصدد : د . حسين فايد : حرية الصحافة دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي - الباب الثالث ) .

(٤) قد يكون من المفيد في هذا الصدد ، للنص في القانون الجديد ، على إعفاء الصحفي من المؤاخذه على أي خبر نشره ، وتبين عدم دقته ، إذا ثبت بمختلف وسائل الإثبات ، أنه اتصل بالمصدر الذي يكتب الخبر ليتحقق من صدقه ، فلم يقدم له ما يدل على خلاف ذلك .

٩

\* مادة ١٨٩ " عقوبات - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ( أي إحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات ومنها النشر بالصحف ) ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ( أي الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون . الخاص بالقذف والسب وإفشاء الأسرار) .

ولا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحكم ومع ذلك ففي الدعاوى التي لا يجوز فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكى أو بإذنه .

#### توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

- (١) هذه المادة محللة بالقانون ١٩٩٥/٩٣ ، وكان الأصل يضع حدا أقصى للحبس مدة لا تتجاوز سنة " أو غرامة تتراوح بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، فجمع التعديل بين الغرامة والحبس ، ورفع الغرامة .
- (٢) لوصت ورشة العمل بإلغاء عقوبة الحبس أو للسجن ووضع حد أقصى للغرامة ٢٠٠٠ جنيه .

#### ١٠

\* مادة ١٩٠ " عقوبات " - في غير الدعاوى التي تقع في حكم المادة السابقة يجوز للمحاكم نظرا لنوع الدعوى أن تحظر - في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب - نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

#### توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

- (١) هذه المادة محللة بالقانون ١٩٩٥/٩٣ ، وكان النص الأصلي يقضى بالآلا يزيد الحبس على سنة ، وعلى أن تتراوح الغرامة بين ٥ و ١٠ آلاف جنيه . فالغى التعديل الحد الأقصى للحبس وجمع بينه وبين الغرامة وكان النص الأصلي يخبر القاضى بينهما .
- (٢) نفس التوصية السابقة الخاصة بإلغاء عقوبة الحبس ووضع حد أقصى للغرامة ٢٠٠٠ جنيه .

#### ١١

\* مادة ١٩١ " عقوبات " - يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم أو نشر بغير أمانة ويسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم .

#### توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

- (١) غلط القانون ١٩٩٥/٩٣ العقوبة في هذه المادة ، طبقا لتنايله للعقوبة في المادة السابقة .

#### ١٢

\* مادة ١٩٢ " عقوبات " - يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى من المناقشات في الجلسات السرية لمجلس الأمة أو نشر بغير أمانة ويسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية للمجلس المذكور .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل  
(١) غلط للقانون ١٩٩٥/٩٣ العقوبة الواردة في هذه المادة ، طبقا لتخليطه للعقوبة في المادة ١٩٠ .

(٢) حتى ولو لم نذكر ذلك ، فقد أوصت ورشة العمل التي نظمها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان على إلغاء العقوبات البدنية في جرائم النشر (أي الحبس والسجن) والإكفاء بالفرامة بد أقصى ألفين من الجنيهاً.

١٣

\* مادة ١٩٣ " عقوبات " -  
يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها .  
(أ) أخبارا بشأن تحقيق جنائي قالم إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراءه في غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت إذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام أو للأدب أو لظهور الحقيقة .  
(ب) أو أخبارا بشأن التحقيقات أو المرافعات في دعوى الطلاق أو التفريق أو الزنا .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) أطلق القانون ١٩٩٥/٩٣ مدة الحبس ، وكان أصل المادة يضع لها حدا أقصى للحبس ستة شهور ، ورفع الغرامة من ٥٠٠ جنيه بد أقصى إلى الوارد بالمادة ، وجمع بين الحبس والغرامة وكان الأصل يخير للقاضي بينهما .  
(٢) انتهت المناقشات التي دارت خلال الجلسة الأولى لأعمال ورشة العمل التي نظمها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، إلى أهمية النص على أن تكون قرارات حظر النشر التي يصدرها النائب العام مسببة وتبلغ تفصيليا إلى الصحف على أن يلغى قرار حظر النشر تلقائيا بمجرد الإحالة إلى المحكمة المختصة ، أو أن يكون لذوى الشأن اللطعن عليها أمام محكمة الجنايات .  
(٣) أوصت ورشة العمل بإلغاء العقوبات البدنية وحد أقصى للغرامة ٢٠٠٠ جنيه .

١٤

\* مادة ١٩٤ " عقوبات " - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه أو تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من فتح أكتتابا أو أعلن بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ( أي طرق العلانية المنصوص عليها في

المادة (١٧١) بقصد للتعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا في جنابة أو جنحة .

وكذلك كل من أعلن بإحدى تلك الطرق قيامه أو قيام آخر بالتعويض المشار إليه أو بعضه أو كله أو عزمه على ذلك .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) أطلق القانون ١٩٩٥/٩٣ مدة الحبس ، وكان أصل المادة يضع لها حدا أقصى سنة واحدة ، وزاد الغرامة وكان الأصل يضع لها حدا أقصى خمسمائة جنيه .

١٥

\* مادة ١٠ - حظر نشر أنباء الجيش \* - يستبدل بنص المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة النص الآتي :

"يحظر نشر أو إذاعة أية معلومات أو أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها، وتحركاتها، وعقائدها، وأفرادها وبصفة عامة كل ما يتعلق بالنواحي العسكرية والاستراتيجية بأي طريق من طرق النشر أو الإذاعة إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من مدير إدارة المخابرات الحربية ، أو من يقوم بعمله في حالة غيابه سواء بالنسبة لمؤلف أو واضع المادة المنشورة أو المذاعة، أو بالنسبة للمسئول عن نشرها أو إذاعتها " .

١٦

\* مادة ٨٥ ( عقوبات ) : يعتبر سرا من أسرار الدفاع :

١ - المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التي يحكم طبيعتها لا يطمحها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك ، ويجب مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سرا عدا على هؤلاء الأشخاص .

٢ - الأشياء والمكتبات والمحركات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها من الأشياء التي يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها إلا من يناط بهم حفظها أو استعمالها والتي يجب أن تبقى سرا على من عداهم خشية أن تؤدي إلى إفشاء المعلومات بما أشير إليه في الفقرة السابقة .

٣ - الأخبار والمعلومات المتطقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعقائدها وتموينها وأفرادها ، وبصفة عامة كل ماله مساس بالشئون العسكرية والاستراتيجية ولم يكن قد صدر إن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره أو إذاعته .

٤ - الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والإجراءات التي تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ( الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص بالجنايات والجنتح المضرة بأمن الحكومة من الخارج ) أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبيها ومع ذلك فيجوز للمحكمة التي تتولى المحاكمة أن تأذن بإذاعة ما تراه من مجرياتها .

١٧

\* المادة ٧٠ مكرر (ج) قانون المخابرات - " استثناء من احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم اسلوب نشرها يحظر نشر أو إذاعة أو إنشاء أية أخبار أو معلومات أو بيانات أو وثائق تتعلق بالمخابرات العامة مما نص عليه في المادة السابقة ، سواء كان ذلك في صورة مذكرات أو مصنفات أدبية أو فنية أو على أية صورة أو بآلية وسيلة كانت إلا بعد الحصول مقدما على إذن كتابي من رئيس المخابرات العامة . ويسرى هذا الحظر على مؤلف أو واضع أو طابع أو موزع أو عارض المادة المنشورة أو المذاعة وعلى المسئول عن نشرها أو إذاعتها . ويعاقب كل من خالف هذا الحظر بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٨٠ (أ) و ٨٠ (ب) من قانون العقوبات بحسب الأحوال . وإذا عاد على الجاني منفعة أو ربح من الجريمة حكم عليه بغرامة إضافية مساوية لمثل ما عاد عليه من منفعة أو ربح . ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد محل الجريمة " .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) المادتان ٨٠ و ٨٠ب من قانون العقوبات اللتان تحيل إليهما هذه المادة تقضيان بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه ، على من يحصل أو يذيع سرا من أسرار الدفاع عن البلاد ، وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ، وتكون العقوبة السجن إذا كان الذي أفضى السر هو موظف عام .

١٨

\* مادة ٧٧ فقرة ٧ ( قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ) :

يحظر على العامل أن يقضى بأى تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته ، عن طريق الصحف أو غير ذلك من طرق النشر إلا إذا كان مصرحا له بذلك كتابة من الرئيس المختص .

\* مادة ١ ( قانون نشر الوثائق رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ ) :

يضع رئيس الجمهورية بقرار منه نظاما للمحافظة على الوثائق والمستندات الرسمية للدولة ، ويبين هذا النظام أسلوب نشر واستعمال الوثائق والمستندات الرسمية التي تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي ، والتي لا ينص الدستور ، أو القانون على نشرها فور صدورها أو إقرارها ، ويجوز أن يتضمن هذا النظام النص على منع نشر بعض هذه الوثائق لمدة لا تتجاوز خمسين عاما ، إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك .

\* مادة ٢ ( قانون نشر الوثائق رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ ) :

لا يجوز لمن أطلع بحكم عمله أو مسئوليته أو حصل على وثائق أو مستندات غير منشورة من المشار إليها بالمادة الأولى ( أى الوثائق والمستندات الرسمية التي تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي ) أن يقوم بنشرها أو بنشر فحواها كله أو بعضه إلا بتصريح خاص يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .

\* المادة ١٠ ( القرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ) :

لا يجوز لأى شخص أن ينشر بأى وسيلة نتائج أو بيانات أو معلومات إحصائية إلا من واقع إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .  
توضيحات وإضافات والفقرات تعديل

(١) المواد الواردة في هذا الفصل ( الفصل الثاني مكرر ) الخاص بحرية إستقاء المعلومات وحالات حظر النشر ، خاصة المواد الواردة تحت أرقام ٢١،٢٠،١٩،١٨،١٧،١٦،١٥ والتي تفرض قيودا شديدة على حق الحصول على المعلومات وتنقحها تحتاج إلى إلغاء أو تعديل . وقد أوصت ورشة العمل بإلغاء القيود على حرية الحصول على المعلومات وتنقحها وفرض عقوبات محددة على امتناع الجهات الرسمية عن إعطاء المعلومات للصحف .

## الفصل الثاني مكرر / ١

## فى حق الرد والتصحيح

٢٢

\* مادة ٩ " سلطة الصحافة " - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن ينشر بناء على طلب ذى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات فى الصحيفة .

ويجب أن ينشر التصحيح خلال الأيام الثلاثة التالية لتسلمه أو على الأكثر فى أول عدد يظهر من الصحيفة فى نفس المكان وبفلس الحروف التى نشر بها المقال المطلوب تصحيحه .

ويكون نشر التصحيح بدون مقابل إذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور فإذا جاوزه كان للمحرر الحق فى مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجر المقدار الزائد على أساس تعريفات الإعلانات المقررة .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) هذه المادة هى ذاتها المادة ٢٤ من قانون المطبوعات ، فيما عدا أن قانون المطبوعات يستخدم مصطلح "جريدة" وليس "صحيفة" وقد نسخت هذه المادة- المادة ٢٤- من قانون المطبوعات ، وكانت تنص على ما يلى : " يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج بناء على طلب ذى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات فى الجريدة ويجب أن يدرج التصحيح فى خلال الأيام الثلاثة التالية لتسلمه أو على الأكثر فى أول عدد يظهر من الجريدة فى نفس المكان وبفلس الحروف التى نشر بها المقال المطلوب تصحيحه ويكون نشر التصحيح من غير مقابل إذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور . فإذا تجاوز الضعف كان للمحرر الحق فى مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجرة النشر على المقدار الزائد على أساس تعريفات الإعلانات " .

٢٣

\* مادة ١٠ " سلطة الصحافة " - يجوز الامتناع عن نشر التصحيح فى الأحوال الآتية:

( أ ) إذا وصل التصحيح إلى الصحيفة بعد مضى ستين يوما من تاريخ النشر الذى اقتضاه .

(ب) إذا سبق للصحيفة أن صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التى إشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .

( ج ) إذا كان التصحيح محررا بلغة غير التى كتب بها الخبر أو المقال .  
ويجب الامتناع عن نشر التصحيح فى الحالتين الآتيتين :

(١) إذا تطوى التصحيح على المساس بمصلحة الدولة العليا أو على مخالفة للمقومات الأساسية للمجتمع طبقاً للباب الثاني من الدستور .  
(٢) إذا تطوى نشر التصحيح على جريمة يعاقب عليها القانون أو على مخالفة للنظام العلم أو الآداب .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) هذه المادة هي نفسها المادة ٢٥ من قانون المطبوعات ، التي كانت تخلف من الفقرة الثانية منها ، التي تحدد حالات وجوب الامتناع عن نشر التصحيح وقد نسخت هذه المادة -  
المادة ٢٥ من قانون المطبوعات التي تنص على أنه : " لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الأحوال الآتية : ( أ ) إذا وصل التصحيح إلى الجريدة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال الذي لقتضاه . ( ب ) إذا سبق للجريدة أن صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .  
( ج ) إذا كان التصحيح محرراً بلغة غير التي كتب بها المقال . ( د ) إذا كان في نشر التصحيح جريمة يعاقب عليها " .

#### ٢٤

\* مادة ٢٣ - " مطبوعات - " يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج من غير مقابل في أول عدد يصدر من الجريدة وفي الموضوع المخصص للأخبار المهمة ما ترسله إليه وزارة الداخلية من البلاغات المتعلقة بالمصلحة العامة أو الخاصة بمسائل سبق نشرها في الجريدة المذكورة .

#### ٢٥

\* مادة ١١ " سلطة الصحافة - " كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين ( وجوب نشر التصحيح في المواعيد التي حددها القانون ) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتلزم المحكمة بنشر التصحيح بالصيغة التي قدمها ذو الشأن أو بأية صيغة أخرى تعينها وفي هذه الحالة يجب أن يحدث النشر خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم إذا كان حضورياً أو من تاريخ إعلانه إذا كان غيابياً وذلك بصرف النظر عن قبلية الحكم للطعن فيه .  
فإذا ألغى الحكم بعد النشر جاز للمحرر أن ينشر منطوق حكم الإلغاء على نفقة الخصم الذي أقيمت الدعوى بناء على طلبه .  
ويجوز أيضاً أن يؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة بأنه إذا امتنع المحرر أو الصحيفة عن تنفيذ الأمر الصادر بنشر التصحيح بأن يتم النشر على نفقة المحرر أو الصحيفة في ثلاث جرائد يحددها ذو الشأن .



## توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

- (١) كانت الغرامة على عدم نشر التصحيح ١٠٠ جنيه والحبس اسبوعا طبقا للمادة ٢٩ مطبوعات ، ونظمت المادة ٣٢ مطبوعات أحوال نشر التصحيح في حالة الحكم ببراءة المحرر .  
(٢) أوصت ورشة العمل بإلغاء عقوبة الحبس أو السجن .

### ٢٦

\* المادة ٣٢ " مطبوعات " - يجوز للمحكمة عند الحكم ببراءة المحرر الذي اتهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤ أو ٢٥ (وهما اللتان تتحدثان عن نشر التصحيح ) أن تلزمه بنشر التصحيح بالصفحة التي طلب منه نشرها أو بصفحة أخرى تعينها .

وفي حالة الحكم بالعقوبة بسبب الامتناع عن النشر وبالإلزام بنشر التصحيح يجب أن يحدث النشر في العدد الأول أو الثاني الذي يلي صدور الحكم إذا كان هذا الحكم حاضوريا أو الذي يلي إعلان هذا الحكم إذا كان غيابيا - مهما تكن أوجه الطعن في الحكم - فإذا ألغى الحكم بعد نشره جاز للمحرر أن يدرج حكم الإلغاء على نفقة الخصم الذي أقيمت الدعوى بناء على طلبه.

ويجوز أيضا أن يؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة بأنه إذا امتنع المحرر عن تنفيذ الأمر الصادر بالنشر بنشر التصحيح على نفقة المحرر في ثلاث جرائد يعينها صاحب الشأن.

### ٢٧

\* مادة ١٢ " سلطة الصحافة " - لا تحرك الدعوى الجنائية طبقا للمادة السابقة ( جريمة عدم نشر التصحيح ) إلا بعد أن يخطر ذو الشأن المجلس الأعلى للصحافة بخطاب موصى عليه بعدم الوصول لاتخاذ ما يراه لنشر التصحيح فإذا مضت خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الخطاب للمجلس الأعلى للصحافة دون إتمام النشر جاز تحريك الدعوى الجنائية .

## توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

- (١) أثناء المناقشات التي جرت في ورشة العمل التي نظمها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، برز إجماع يدعو إلى ضرورة أن ينص في القانون الجديد ، على أن نشر الصحيفة للتصحيح ، يسقط حق المضار من النشر في تحريك الدعوى العمومية ضدها ، على أساس أن نشر التصحيح بمثابة تعويض مطوى للمضار .

## الباب الثاني إصدار الصحف وملكيته الفصل الأول إصدار الصحف

٢٨

\* مادة ١٣ - سلطة الصحافة - حرية إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة مكفولة طبقاً للقانون.  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل  
(١) هذا هو نفس نص المادة ٢٠٨ من الدستور التي أضافت "وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور .  
(٢) تعذر المادة ٥٢ مدنى الشركات المدنية والتجارية بما فيها شركات التضامن والتوصية البسيطة من الشخصيات الاعتبارية الخاصة.

٢٩

\* مادة ١٥ "الأحزاب" - لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار إليه فى المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة .  
ويكون رئيس الحزب مسئولاً مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر فيها .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تنص المادة ١ من القانون ١٥٦ / ١٩٦٠ على أنه لا يجوز إصدار الصحف إلا بترخيص من الاتحاد القومى وتنص المادة ٢ منه ، على أنه لا يجوز العمل بالصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومى ، وقد انتقلت هذه السلطة فيما بعد إلى المجلس الأعلى للصحافة طبقاً للمادة ٤٤ فقرة ٦ من قانون سلطة الصحافة .  
(٢) حكمت المحكمة الدستورية أخيراً بعدم دستورية الفقرة الثانية من هذه المادة .

٣٠

\* مادة ١٤ " سلطة الصحافة " - يجب على كل من يريد إصدار صحيفة جديدة أن يقدم إخطاراً كتابياً إلى المجلس الأعلى للصحافة موقفاً عليه من الممثل القاتونى للصحيفة يشتمل على اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب للصحيفة واسم

الصحيفة التى تنشر بها وطريقة إصدارها وعنوانها واسم رئيس التحرير وعنوان المطبعة التى تطبع فيها الصحيفة .

وفى حالة التغيير الذى يطرأ على البيانات التى تضمنها الإخطار بعد صدور الترخيص يجب إعلان المجلس الأعلى للصحافة كتابة بهذا التغيير قبل حدوثه بثمانية أيام على الأقل إلا إذا كان هذا التغيير قد طرأ على وجه غير متوقع وفى هذه الحالة يجب إعلانه فى موعد غايته ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه . ويعاقب الممثل القانونى للصحيفة عند مخالفة هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بتعطيل الصحيفة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة .

#### توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) يرى بعض الباحثين أن صياغة قانون سلطة الصحافة تستخدم مصطلح " الإخطار " بمعنى " الترخيص " ، وأن هذا واضح فى الفقرة الثانية الواردة فى هذه المادة . وتطالب ورشة العمل بتطبيق المصطلح بحيث يكون إصدار الصحف عبر " الإخطار " .

(٢) كانت المادة ١٣ من قانون المطبوعات تنص على أنه : " يجب على كل من أراد أن يصدر جريدة أن يقدم إخطارا كتابيا بذلك إلى المحافظة أو المديرية التى يتبعها محل الإصدار . ويشتمل الإخطار على البيانات الآتية :

( أولا ) اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب للجريدة والمحرر أو المحررين المسئولين والناشر إن وجد .

(ثانيا) اسم الجريدة واللغة التى تنشر بها وطريقة إصدارها وعنوانها . ( ثالثا ) إذا كان للجريدة مطبعة خاصة والافيين اسم وعنوان المطبعة التى تطبع فيها الجريدة . ويجب أن يوقع على الإخطار من صاحب الجريدة ومن رئيس التحرير أو المحررين ومن الناشر إن وجد . ويعطى اتصال عن هذا الإخطار .

(٣) كان قانون المطبوعات يعاقب على مخالفة إجراء من الإجراءات المنصوص عليها فى هذه المادة ، بالحبس مدة لا تزيد على سنة أشهر والغرامة من ٢٠ إلى ٢٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين مع جواز الحكم بمصادرة اعداد الجريدة .

٣٩

\* مادة ١٥ " سلطة الصحافة " - يصدر المجلس الأعلى للصحافة قراره فى شأن الإخطار المقدم إليه لإصدار الصحيفة خلال مدة لا تجاوز أربعين يوما من تاريخ تقديمه إليه ويعتبر عدم إصدار القرار فى خلال المدة ساقطة البيان بمثابة عدم اعتراض من المجلس الأعلى للصحافة على الإصدار .

وفي حالة صدور قرار برفض إصدار الصحيفة يجوز لذوى الشأن الطعن فيه أمام محكمة القيم بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار بالرفض .

#### توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) يعترض كثيرون من الباحثين على النص باختصاص محكمة القيم بنظر الطعن في قرار المجلس الأعلى للصحافة ، برفض الترخيص بإصدار الصحيفة باعتبارها محكمة مبتدعة تتشكل من عناصر قضائية وأخرى قضائية ، ويرون أن يكون الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري .

(٢) كان أصل المادة في نص المشروع الذى أعتته لجنة تقنين الصحافة ينص على أن يكون قرار رفض إصدار الصحيفة مسببا .

#### ٣٢

\* مادة ١٥ " مطبوعات " - لضمان وفاء الغرامات والمصاريف التى قد يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين أو صاحب الجريدة أو الناشر أو الطابع تطبيقا لأحكام هذا القانون أو تطبيقا لأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى أو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى يجب على الموقعين على الإخطار المنصوص عليه فى المادة ١١ أما أن يودعوا فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ الإخطار تأميना نقديا مقداره ٣٠٠ جنيه عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع و ١٥٠ جنيها فى الأحوال الأخرى ولما أن يقدموا كفيلا يرتضيه المحافظ أو المدير .

#### ٣٣

\* مادة ١٦ " مطبوعات " - إذا نقص التأمين بسبب ما أخذ منه بمقتضى أحكام المادة السابقة وجب اكماله فى الأيام الخمسة التالية لإذار يعطى بالطرق الإدارية إلى صاحب الشأن.

إذا أصبح الكفيل غير مقتدر وجب أن يستبدل به بالكيفية المبيينة آنفا كفيل آخر يرتضيه المحافظ أو المدير .

#### توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تنص المادة ٢٨ مطبوعات على أن كل مخالفة لأحكام هذه المادة تكون عقوبتها الغرامة من ١٠ إلى ١٠٠ جنيه .

(٢) لا يوجد فى قانون سلطة الصحافة ما يوحى بأن مواده قد نسخت المادتين السابقتين . ومع ذلك فبهما غير مطبقتين ، بحكم أنه لا توجد صحف جديدة صدرت منذ صدر قانون سلطة الصحافة .

مادة ١٦ " سلطة الصحافة " - إذا لم تصدر الصحيفة خلال ثلاثة شهور تالية للترخيص أو إذا لم تصدر بانتظام خلال ستة أشهر ، أعتبر الترخيص كأن لم يكن ويكون إثبات عدم صدور الجريدة بقرار من المجلس الأعلى للصحافة ويعلن القرار إلى صاحب الشأن .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) هذه المادة هي نفسها المادة ١٨ من قانون المطبوعات . وكانت تنص على أنه " إذا لم تظهر الجريدة في بحر الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ الإخطار ، أو إذا لم تصدر بانتظام خلال ستة أشهر اعتبر الإخطار كأنه لم يكن ويكون إثبات عدم انتظام صدور الجريدة المشار إليه في الحالة الثانية بقرار من وزير الداخلية يعلن لصاحب الشأن .

\* مادة ١٧ " سلطة الصحافة " - تعتبر الموافقة على إصدار صحيفة امتيازاً خاصاً لا تنتقل ملكيته بأية صورة من صور نقل الملكية .

وكل تصرف يتم بالمخالفة لحكم هذه المادة يعتبر باطلاً .

ويعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه فضلاً عن الحكم بإلغاء ترخيص الصحيفة .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كان الهدف من وضع هذه المادة في قانون سلطة الصحافة هو إلغاء التدرجى للصحف التي كان يملكها الأفراد والتي صدرت طبقاً لقانون المطبوعات ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ، وهو ما يستكمل القانون بالمدنيين الانتقاليين ٤٩ و ٥٠ منه اللتين تنصان على أن تظل الصحف القائمة حالياً والتي تصدر عن أفراد مملوكة خاصة لأصحابها وتستمر في ممارسة نشاطها حتى وفاتهم ، وعلى أن تلغى ترخيص الصحف التي لم تصدر بصفة غير منتظمة خلال ثلاثة أشهر سابقة على هذا القانون . وقد نجح القانون فعلاً في إلغاء عدد كبير من هذه الصحف ، ولكن هناك عدداً قليلاً منها لا يزال قائماً ، وقد يكون من المفيد إلغاء هذا النص لضمان بقاء هذه الصحف إلى أن يتيسر تعديل الدستور أو تفسيره بما يبيح حق الأفراد في إصدار الصحف ، وهو ما أوصى به المؤتمر العام الثاني للصحفيين .

\* مادة ١٨ " سلطة الصحافة " - يحظر إصدار الصحف أو الاشتراك في إصدارها أو ملكيتها بأية صورة من الصور للفئات الآتية :

(١) ممنوعون عن مزاوله الحقوق السياسية .

(٢) ممنوعون عن تشكيل الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها .

(٣) الذين يتناولون بمبادئ تنطوي على إنكار للشرائع السماوية .

(٤) المحكوم عليهم من محكمة القيم.

توضيحات وإضافات واقتراحات تعطيل

(١) يستند الحظر الوارد في هذه المادة إلى للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٧ المعروف بقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وقد ألغى هذا القانون بمقتضى القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ للصادر في ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٤ الذي نص على إلغاء الإحالة على القانون ٣٣ كما يستند هذا الحظر كذلك إلى المادتين ٣٥ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن قانون حماية القيم من العيب ، وقد ألغيتا بنفس القانون . كما أصدرت المحكمة الدستورية ومحكمة القضاء الإداري أحكاما فيما يتعلق بالعزل السياسي قضت ببطلانه . وعلى هذا يتوجب إلغاء هذه المادة .

(٢) يلاحظ أن الفقرة (أ) من المادة ٥ من قانون نقابة الصحفيين ، تنص على أنه " يشترط لتعيين الصحفي في جدول النقابة ، أن يكون صحفيا محترفا غير مالك لصحيفة أو وكالة أنباء تعمل في الجمهورية العربية المتحدة ، أو شريكا في ملكيتها أو مديرا في رأسمالها " . ومعنى هذا أن الصحفيين هم من الفئات التي يحظر عليهم القانون إصدار الصحف أو الاشتراك في إصدارها أو المشاركة في ملكيتها أو الأسهم فيها . ومن المعروف أن القوانين السابقة لنقابة الصحفيين ، قبل القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ، كانت تجيز لملك الصحف عضوية النقابة ، على أن يتشكل مجلس إدارتها بالمناصفة بين ملك الصحف والمحررين ، وفي بلاد أخرى - مثل لبنان - هناك نقابتان أحدهما للصحافة - تضم أصحاب الصحف - والأخرى للمحررين . وقد أثارت مصلحة للشركات مشاكل مع الذين تقدموا لتسجيل شركات مساهمة لإصدار صحف طبقا للمادة ١٩ من قانون سلطة الصحافة ، لأن من بينهم عددا من الصحفيين ، ويقتضى التفكير في إطلاق حق الشخصيات الاعتبارية الخاصة في إصدار الصحف ، إيجاد حل لهذه المشكلة إذ ليس من المنطقي أن يحرم الصحفيون من حق إصدار الصحف وتملكها .

## الفصل الأول / مكرر

في الأحكام المتعلقة بالمطابع وشروط تداول المطبوعات

على وجه العموم

٣٧

" مادة ١ " مطبوعات " - في تطبيق هذا القانون يقصد بكلمة " مطبوعات " كل الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير الشمسية أو

غير ذلك من وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيميائية أو غيرها فأصبحت بذلك قابلة للتداول .

ويقصد بكلمة " التداول " بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو إلصاقها بالجدران أو عرضها في شبيبيك المحلات أو أى عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه فى متناول عدد من الأشخاص .

ويقصد بكلمة " جريدة " كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة أو غير منتظمة . ويقصد بكلمة " الطابع " صاحب المطبعة .

ومع ذلك فإن كان صاحب المطبعة قد أجرها إلى شخص آخر فأصبح ذلك الشخص هو المستغل لها فعلا ، فكلمة " الطابع " تنصرف إلى المستأجر . ويقصد بكلمة " الناشر " الشخص الذى يتولى نشر أى مطبوع .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) يلاحظ أن هناك تناقضا بين تعريف " الجريدة " الوارد فى هذه المادة ، وتعريف " صحيفة " الوارد فى المادة ١١٤ من قانون نقابة الصحفيين . فبينما ينص هنا على اعتبار الجريدة هى كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة أو غير منتظمة ، ينص قانون النقابة على أنه يقصد بها المطبوعات التى تصدر باسم واحد وبصفة دورية . وقد استغلت هذه المادة من قانون المطبوعات فى إيقاف وتعطيل صدور عدد من المطبوعات الأدبية غير الدورية التى كان يصدرها شباب الأبناء . ونقترح الأخذ بالتعريف الوارد فى قانون نقابة الصحفيين .

### ٣٨

\* مادة ٢ " مطبوعات " - يجب على كل طابع قبل فتحه . مطبعة أن يقدم إخطارا كتابيا بذلك إلى المحافظة أو المديرية التى تقع المطبعة فى دائرتها .

ويشتمل الإخطار على اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة الطابع ومقر المطبعة واسمها .

ويجب تقديم إخطار جديد فى خلال ثمانية أيام عن كل تغيير فى البيانات المقدمة

### ٣٩

\* مادة ٣ " مطبوعات " - يجب على كل طابع قبل أن يتولى طبع جريدة أن يقدم إخطارا كتابيا بذلك إلى المحافظة أو المديرية .

### ٤٠

\* مادة ٤ " مطبوعات " - يجب أن يذكر بأول صفحة من أى مطبوع أو بأخر صفحة منه اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تجيز المادة ٣١ مطبوعات فى حالة مخالفة هذه المادة ضبط المطبوعات أو اعداد الجريدة بصفة ادارية ويجوز أن يقضى للحكم الصادر بالقوة بمصادرة هذه المطبوعات أو اعداد الجريدة .

٤١

مادة ٥ (١) " مطبوعات " - عند إصدار أى مطبوع يجب إيداع عشر نسخ منه فى المحافظة أو المديرية التى يقع الإصدار فى دائرتها .  
ويعطى إيصال عن هذا الإيداع .

٤٢

\* مادة ٦ " مطبوعات " - لا تسرى أحكام المائتين الرابعة والخامسة على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية .

٤٣

\* مادة ٧ " مطبوعات " - لا يجوز لأحد أن يتولى بيع أو توزيع مطبوعات فى الطريق العام أو فى أى محل عمومى آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة إلا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزارة الداخلية .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تجيز المادة ٣١ مطبوعات فى حالة مخالفة هذه المادة ضبط المطبوعات أو اعداد الجريدة بصفة ادارية ويجوز أن يقضى للحكم الصادر بالقوة بمصادرة هذه المطبوعات أو اعداد الجريدة .

٤٤

\* مادة ٨ " مطبوعات " - لايجوز لأحد أن يمارس مهنة مرتبطة بتداول مطبوعات فى الطريق العام أو فى أى محل عمومى آخر قبل أن يقيد اسمه فى المحافظة أو المديرية .  
والشروط اللازمة للتصريح بهذا القيد تبين بقرار وزارى .

٤٥

\* مادة ١٩ " مطبوعات " - يجب بيان اسم وصاحب الجريدة ورئيس تحريرها وكذا اسم ناشرها إذا وجد واسم المطبعة التى تطبع فيها إذا لم يكن لها مطبعة خاصة بها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفى أول صفحة منها .  
وإذا لم يكن للجريدة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسئول عن قسم خاص مما ينشر فيها يجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها مع تعيين القسم الذى يشرف عليه كل منهم .



## توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تجيز المادة ٣١ مطبوعات فى حالة مخالفة هذه المادة ضبط اعداد الجريدة بصفة ادارية ، ولن يقضى بالحكم الصادر بالقوة بالمصادرة.

٤٦

\* مادة ٢٠ " مطبوعات " - بمجرد تداول عدد من الجريدة أو ملحق لعدد يجب أن يسلم إلى وزارة الداخلية ست تمنح مما نشر موقع عليها من رئيس التحرير أو أحد المحررين المسئولين إذا كانت الجريدة تصدر فى القاهرة وإلى المحافظة أو المديرية إذا كانت الجريدة تصدر فى مدن أخرى .  
ويعطى إيصال بهذا الإيداع .

## الفصل الثانى ملكية الصحف

٤٧

\* مادة ١٩ " سلطة الصحافة " - ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة للصحف مكفولة طبقاً للقانون.

ويشترط فى الصحف التى تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة على أن تكون الأسهم جميعها فى الحالتين اسمية ومملوكة لمصريين وحدهم ولا يقل رأس مال الشركة المنفوع عن مائتين وخمسين ألف جنيه إذا كانت يومية ومائة ألف جنيه إذا كانت أسبوعية يسودع بالكامل قبل إصدار الصحيفة فى أحد البنوك المصرية . ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة أن يستثنى من كل أو بعض الشروط سابقة البيان .

ولا يجوز أن تزيد ملكية الشخص وفرداً أمرته فى رأسمال الشركة على مبلغ خمسمائة جنيه ويقصد بالأسرة الزوج والزوجة والأولاد القصر .

## توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) نص للفقرة الأولى من المادة هو نصه نص المادة ٢٠٩ من الدستور .

(٢) لم يحاول أحد منذ صدور القانون إصدار صحيفة على شكل تعاونى .. ويقول بعض الدارمين أن ذلك أمر غير قابل للتحقيق، لأن المبادئ العامة للتعاون تقوم على الحياد

المباسبى وهو ما لا يتسق مع الهدف من صدور الصحف التى تتطلب النقاء فى الفكر والهدف، فضلا عن أن قانون التعاون يقوم على قاعدة الباب المفتوح الذى يقضى بأن يكون لكل شخص الحق فى أن يصبح عضوا إذا دفع قيمة سهم أو ينسحب منها أو يحول أسهمه إلى آخر ( راجع : د . حسين قاسد - حرية الصحافة دراسة مقارنة فى القانونين المصرى والفرنسى - رسالة دكتوراة - كلية الحقوق / جامعة القاهرة ) .

(٣) لم تصدر أى صحيفة مملوكة عن الأشخاص الاعتبارية الخاصة منذ صدور هذا القانون عام ١٩٨١ ، بسبب عقبات عملية عديدة أقامتها مصلحة الشركات فى وجه الذين حاولوا إنشاء شركات مساهمة لإصدار صحف . ويقرح هؤلاء أن يكتفى بالنص فى القانون على ألا يقل عدد المساهمين فى إصدار الصحيفة عن خمسين شخصا ، وأن يرفع الحد الأقصى لمساهمة الفرد إلى عشرة آلاف جنيه أو أكثر بعد إرتفاع تكاليف إصدار الصحف عن المبالغ التى حددها القانون .

(٤) كانت مسودة مشروع القانون الذى وضعته لجنة تقنين الصحافة تتضمن النص التالى " ولدور النشر الخاصة حق ملكية الدوريات المتخصصة غير المباسبية وإصدارها بموافقة المجلس الأعلى للصحافة " .

(٥) يلاحظ أن الصحفيين هم من الفئات التى يحظر عليها قانون نقابة الصحفيين المشاركة فى إصدار أو الإسهام فى رأس مال الصحف ويراجع فى هذا الصدد هامش رقم (٢) على المادة (٤٢) من هذا التجميع .

(٦) أوصى مؤتمر الصحفيين الثانى بإطلاق حرية إصدار الصحف للأشخاص الاعتبارية الخاصة والأشخاص الطبيعيين المصريين وإلغاء كل النصوص أو المواد التى تصدر أو تقيد هذا الحق ، مع إمكان مناقشة وضع ضوابط قانونية محددة كاشتراط الأهلية الكاملة فى نأشر الصحيفة وخلوه من الموانع القانونية والمصلحة بالشرف وضمان حقوق الصحفيين العاملين فيها ، وتجريم التمويل الأجنبى لها ومراقبة ميزانيتها عن طريق الجهاز المركزى للمحاسبات .

(٧) نقترح إلغاء الفترتين الثانية والثالثة من المادة ، ليتطابق نصها مع النص الوارد فى المادة ٢٠٩ من الدستور دون تقييد لمفهوم الشخصيات الاعتبارية الخاصة ، وبذلك يتسع حق إصدار وتملك الصحف لكل الأشخاص الاعتبارية الخاصة بما فى ذلك شركات التضامن وشركات التوصية ، ويستعان فى ذلك بالقانون للمدنى .

(٨) يرى بعض الدارسين ( د . محسن فؤاد فرج : جرائم الفكر والرأى والنشر / دار الفكر العربى ط ٢ - ١٩٩٣ ) أن النص فى المادة على جواز الاستثناء من كل أو بعض الشروط يهدر عزيمة القادة للقانونية وتجريدها ، مع العلم أن هذا الإستثناء لم يحدث .

(٩) كان نص المشروع الذى أعده وزير الإعلام السابق عبد المنعم الصاوى ، عام ١٩٧٨ ، يقوم على حق إصدار الصحف للشركات المساهمة المصرية ، بشرط ألا تتجاوز ملكية الفرد ١٠٪ من قيمة أسهم ، وعلى أن يتكون مجلس إدارتها من عدد من الأعضاء لا يقل عن ٧ ولا يزيد على ١١ طبقا لما يحدده نظامها الأساسى ، وأن يكون الأعضاء جميعا مصريين ، وعلى أن ينتخب نصف أعضاء المجلس من بين المساهمين بولسطة الجمعية العمومية للمساهمين وفقا لأحكام قانون الشركات المساهمة ، وينتخب العاملون بالمنشأة النصف الثانى أعضاء للمجلس

من بينهم على أن يكون اثنان منهم على الأقل من المحررين . وتكون مدة عضوية المجلس خمس سنوات ويجوز تجديد إنتخاب الأعضاء . ويقوم مجلس الإدارة في أول اجتماع له بانتخاب رئيسه والعضو المنتدب وفقا لأحكام قانون الشركات المساهمة والنظام الأساسي للمنشأة . (١٠) وكان المشروع المذكور - الذي لم يقدم لمجلس الشعب - ينص في المادة ١٥ منه ، على أنه إذا أصدرت الصحف التي تتخذ شكل شركة مساهمة ، أسهما جديدة بعد التأسيس يكون للمعاملين بها الأولوية المطلقة في تملك الأسهم الجديدة ويسرى هذا الحكم عند طرح سندات للاكتتاب العام للجمهور ، وذلك وفقا للقواعد التي يحددها مجلس الإدارة .

#### ٤٨

• مادة ٢٠ " سلطة الصحافة " - يعد المجلس الأعلى للصحافة نموذجا لعقد تأسيس الصحيفة التي تتخذ شكل شركة مساهمة أو تعاونية ونظامها الأساسي . ويحدد عقد التأسيس أغراض الصحيفة وأسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المؤقت من بين المساهمين . وتكون مدة هذا المجلس ستة أشهر على الأكثر من تاريخ استكمال إجراءات التأسيس يتم خلالها لتخاب مجلس الإدارة وفقا للنظام الذي يحدده عقد التأسيس .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) وافق المجلس الأعلى للصحافة في ١٩٨٥/١/٩ على نموذج " عقد تأسيس الصحف التي تتخذ شكل شركة مساهمة ونظامها الأساسي ونشر بالواقع الرسمية في العدد رقم ٢١ الصادر في ١٩٨٥/١/٢٤ . وأصدر في ١٩٩٢/٤/١ قرارا بتشكيل لجنة لوضع نموذج عقد تأسيس الصحيفة على شكل تعاوني ، انتهت بعد استعراض قولتين وأشكال التعاون المختلفة ، إلى أن أنسب قانون يمكن أن يتيح إصدار الصحف بشكل تعاوني هو قانون التعاون الإنتاجي عووضت مشروع عقد التأسيس والنظام الدخلى للجمعية التعاونية للإصدار الصحفي ، وعرض على المجلس في ١٩٩٤/٩/١٩ ولم يعتمد حتى الآن . (٢) في حالة إلغاء الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٩ من قانون سلطة الصحافة وإطلاق حق الأشخاص الاعتبارية الخاصة في ملكية وإصدار الصحف ، يتوجب إلغاء هذه المادة.

#### ٤٩

• مادة ٢١ " سلطة الصحافة " - يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافا فعليا على ما ينشر بها - وعدد من المحررين المسئولين يشرف كل منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها . ويشترط في رئيس التحرير والمحررين في الصحيفة أن يكونوا أعضاء مقبدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين .

ويستثنى من الشروط المبينة بالفقرتين السابقتين رؤساء تحرير الصحف العلمية التي تصدرها هيئات علمية أو غيرها من الهيئات التي يحددها المجلس الأعلى للصحافة .

ويحكم في حالة مخالفة للفقرتين الأولى والثانية بتعطيل الصحيفة مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

توضيحات وإضافات والفترحات تعديل

(١) حلت هذه المادة محل السادتين ١٢ و ١١ من قانون المطبوعات ، وكانت الثانية منهما تشترط في رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يكون مصرياً ، وألا يقل عمره عن ٢٥ سنة ميلادية ، وأن يكون حسن السمعة كامل الأهلية ، وألا يكون قد حكم عليه في جناية أو جنحة ، وهي شروط استبدلها قانون سلطة الصحافة بالنص على أن يكونوا أعضاء مشغولين بكتابة الصحفيين ، الذين يشترط فيهم هذه الشروط ذاتها . وكان قانون المطبوعات يعاقب على مخالفة كل فترة من الفقرتين بالحبس ستة أشهر أو غرامة بين ٢٠ و ٢٠٠ جنيه ، مع جواز ضبط الجريدة بصفة إدارية ومصادرتها . فلكفى قانون سلطة الصحافة بتعطيل الصحيفة لمدة ستة أشهر .

## الفصل الثاني / مكرر في تعطيل الصحف ومنع تداولها

٥٠

• مادة ٩ " مطبوعات " - يجوز مخالفة على النظام العام أن تمنع مطبوعات صادرة في الخارج من الدخول والتداول في مصر ويكون هذا المنع بقرار خاص من مجلس الوزراء .

ويترتب على ذلك منع إعادة طبع هذه المطبوعات ونشرها وتداولها في داخل البلاد .

توضيحات وإضافات والفترحات تعديل

(١) الفقرة الثانية من هذه المادة مضافة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٣ الجريدة الرسمية العدد ٥١ في ١٢/٢٣/١٩٨٣ وهو المعروف بقانون هيكل .

(٢) تنص المادة ٢٦ مطبوعات على معاقبة من يخالف هذه المادة بغزيرتها بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة من ٢٠ جنيتها إلى ٢٠٠ جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين كما تنص على " ويجوز أن يقضى الحكم بالعقوبة أيضاً بتعطيل الجريدة لمدة ١٥ يوماً إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع أو لمدة شهر إذا كانت تصدر أسبوعياً أو لمدة سنة في الأحوال

الأخرى " ، وهو ما يعنى إمكانية حبس رئيس التحرير المصرى وتعطيل الصحيفة المصرية بقرار إدارى ، وليس بإجراء قضائى ، إذا ما نقل فى صحيفته مقالا أو فصلا من كتاب أو مطبوع خارجى صودر بقرار من مجلس الوزراء .

(٣) تنص المادة ٢٧ مطبوعات على معاقبة رئيس التحرير والمحريين المسؤولين وصاحب الجريدة والطابع والناشر عند وجوده إذا ما استمروا على إظهار الجريدة باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها بنفس العقوبات الواردة فى المادة السابقة ، وتوجب على القاضي أن يقضى أيضا فى هذه الحالة بتعطيل الجريدة لمدة تعادل ضعفى المدة المنصوص عليها فى المادة المتقدمة ( مادة ٢٦ ) وتضاف إلى مدة التعطيل السابقة.

(٤) تنص المادة ٣٠ مطبوعات فى حالة مخالفة هذه المادة ( دخول مطبوعات صالرها مجلس الوزراء أو إعادة طبعها ونشرها فى مصر ) على أن تضبط المطبوعات أو اعداد الجريدة بصفة إدارية ، ويضبط ما استعمل فى الطباعة من قوالب وكليشيهات ويقضى بالحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة المطبوعات المذكورة أو اعداد الجريدة أو القوالب أو الأصول .

(٥) تنص المادة ٣٣ مطبوعات على أن ينشر فى الجريدة للرسمة أوامر منع التداول وقرارات التعطيل .

(٦) يقترح إلغاء هذه المادة .

## ٥١

\* مادة ١٠ " مطبوعات " - يجوز لمجلس الوزراء أن يمنع أيضا من التداول فى مصر المطبوعات المثيرة للشبهات وكذلك المطبوعات التى تتعرض للاكيدان تعرضا من شأنه تكدير السلم للعام .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تنص المادة ٢٦ مطبوعات على عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ٦ شهور وغرامة بين ٢٠ و ٢٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فى حالة مخالفة هذه المادة . مع جواز تعطيل الجريدة لمدة ١٥ يوما إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع أو لمدة شهر إذا كانت تصدر أسبوعية أو لمدة سنة فى الأحوال الأخرى .

(٢) تنص للمادة ٢٧ " مطبوعات " ، على أن يعاقب بنفس العقوبات المتقدمة رئيس التحرير أو المحريون المسؤولون وصاحب الجريدة والطابع والناشر عند وجوده إذا ما استمروا على إظهار الجريدة باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها ، ويجب أن يقضى أيضا فى هذه الحالة بتعطيل الجريدة لمدة تعادل ضعفى المدة المنصوص عليها فى المادة المتقدمة وتضاف إلى مدة التعطيل السابقة .

(٣) تنص المادة ٣٠ مطبوعات فى حالة مخالفة أحكام هذه المادة على أن يضبط المطبوعات أو اعداد الجريدة إداريا ويضبط ما استعمل فى الطباعة من قوالب وأصول وكليشيهات وأصول ويقضى بالحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة المطبوعات المذكورة أو اعداد الجريدة أو القوالب أو الأصول " الكليشيهات " .

## ٥٢

\* مادة ٢١ " مطبوعات " - يجوز محافظة على النظام العام أن يمنع عدد معين من جريدة تصدر في الخارج من الدخول والتداول في مصر وذلك بقرار من وزير الداخلية .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تنص المادة ٢٦ مطبوعات على معاقبة من يخالف هذه المادة بالحبس لمدة ٦ شهور على الأكثر وغرامة بين ٢٠ و ٢٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . وتجيز المادة ٣٠ من القانون ضبط اعداد هذه الجريدة بصفة إدارية .

### ٥٣

\* مادة ٢٢ " مطبوعات " - للجرائد التي تصدر في مصر بلغة أجنبية ويكون رئيس تحريرها أو محرروها المسئولون غير خاضعين للمحاكم الأهلية - يجوز محافظة على النظام العام تعطيلها بقرار خاص من مجلس الوزراء بعد إذار يوجه إليها وزير الداخلية أو بدون إذار سابق وذلك لمدة خمسة عشر يوما إذا كانت الجريدة تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو لمدة شهر إذا كانت تصدر أسبوعيا أو لمدة ثلاثة شهور في الأحوال الأخرى .

ويجوز لنفس السبب المتقدم منع تداول عند معين من الجرائد المذكورة بقرار يصدره وزير الداخلية .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تنص المادة ٢٦ مطبوعات على معاقبة من يخالف هذه المادة بالحبس لمدة لا تتجاوز ٦ شهور وبغرامة تتراوح بين ٢٠ و ٢٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . فضلا عن عقوبات أخرى منها التعميل والمصادرة في المادتين ٢٧ و ٣٠ .

(٢) هذه المادة تعالج حالة غير قائمة منذ إلغاء المحاكم المختلطة في عام ١٩٤٩ .

### ٥٤

\* مادة ١٩٨ " عقوبات " -

إذا ارتكبت جريمة بإحدى الطرق المتقدم ذكرها جاز لرجال الضبطية القضائية ضبط كل الكتابات والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلا وكذلك الأصول ( الكليشيات ) والألواح والأحجار وغيرها من أدوات الطبع والنقل .

ويجب على من يباشر الضبط أن يبلغ النيابة العنصرية فوراً فإذا أقرته قطعيها أن ترفع الأمر إلى رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه في ظرف ساعتين من وقت الضبط قبل الساعة السابعة صباحا يعرض الأمر على رئيس

المحكمة فى الساعة الثامنة ، وفى باقى الأحوال يكون العرض فى ظرف ثلاثة أيام ويصدر رئيس المحكمة قراره فى الحال بتأييد أمر الضبط أو بإفائه والإفراج عن الأشياء المضبوطة وذلك بعد سماع أقوال المتهم الذى يجب إعلانه بالحضور، ولصاحب الشأن أن يرفع الأمر لرئيس المحكمة يعرضه فى نفس هذه المواعيد. ويؤمر فى الحكم الصادر بالعقوبة إذا اقتضى الحال بإزالة الأشياء التى ضبطت أو التى قد تضبط فيما بعد أو إعدامها كلها أو بعضها .

وللمحكمة أن تأمر أيضا بنشر الحكم الصادر بالعقوبة فى صحيفة واحدة أو أكثر أو بإلصاقه على الجدران أو بالأمرين معا على نفقة المحكوم عليه . فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريمة وجب على رئيس تحريرها أو على أى شخص مسئول عن النشر أن ينشر فى صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة فى تلك الجريمة فى خلال الشهر التالى لصنود الحكم ما لم تحدد المحكمة ميعادا أقصر من ذلك وإلا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وإلغاء الجريمة . توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) الإشارة فى الفقرة الأولى إلى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ عقوبات ، والجرائم المنصوص عليها فى كل الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ومنها القذف والسب والتحريض على قلب نظام الحكم والإساءة إلى سمعة البلاد وإهانة رئيس الجمهورية والحبس فى حق الملك أو رئيس دولة أجنبية ، أو ممثل لها فى مصر ، أو إهانة مجلس الأمة ... الخ .

(٢) هذه هى الحالة الوحيدة الواردة فى القوانين المصرية لتنظيم مصادرة الصحف بشكل قضائى.

(٣) لفتت مناقشات الجلسة الأولى من ورشة العمل الخاصة بصياغة قانون حرية الصحافة التى عقدها مركز المساعدة القانونية إلى ضرورة أن يضاف إلى هذه المادة فقرات تتضمن حق الجريدة النظم من قرار قاضى الأمور الوقفية بالمصادرة وتعطيلها الحق فى المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية الناتجة عن الضبط أو المصادرة إذا أفرج عن العدد المصادر أو لم تحل النيابة الصحيفة إلى محكمة الموضوع لمحاكمتها عن الجرائم التى تمت المصادرة على أساسها .

٥٥

\* مادة ١٧ " الأحزاب " - يجوز لرئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية - بعد موافقتها - أن يطلب من المحكمة الإدارية العليا بتشكيلها المنصوص عليه فى المادة (٨) الحكم بصفة مستعجلة بحل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التى تؤول إليها هذه الأموال وذلك إذا ثبت من تقرير المدعى العام الاشتراك بعد

التحقيق الذى يجريه ، تخلف أو زوال أى شرط من الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤ من هذا القانون .

وعلى المحكمة تحديد جلسة لنظر هذا الطلب خلال الأيام السبعة التالية لإعلان عريضته إلى رئيس الحزب بقرره الرئيسى ، وتفصل المحكمة فى طلب الحل خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ الجلسة المذكورة .

ويجوز للجنة شئون الأحزاب السياسية لمقتضيات المصلحة القومية وقف إصدار صحف الحزب أو نشاطه أو أى قرار أو تصرف مخالف لتخذه الحزب وذلك فى الحالة المبينة فى الفقرة الأولى من هذه المادة أو كان مترتبا على هذه المخالفة أو فى حالة ما إذا ثبت لدى اللجنة من تقرير المدعى العام الإشتراك والمشار إليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة أو كان مترتبا على هذه المخالفة أو فى حالة خروج أى حزب سياسى أو بعض قياداته أو أعضائه على المبادئ المنصوص عليها فى المادتين ( ٣ أو ٤ ) من هذا القانون .

وعلى اللجنة أن تصدر قرارا للوقف إذا ثبت لها على النحو السالف ذكره أن الحزب قد قبل فى عضويته أى شخص ممن تنطبق عليهم أحكام المواد الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة أو السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

وينفذ قرار الإيقاف من تاريخ صدوره ويجب نشره فى الجريدة الرسمية وفى إحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار ، كما يعلن إلى رئيس الحزب فى مقر الحزب الرئيسى خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بكتاب موسى عليه يعلم الوصول .

وتسرى بالنسبة للعلن فى قرار الإيقاف الإجراءات والمواعيد والأحكام المنصوص عليها فى الفقرتين الحادية عشرة والثانية عشرة من المادة ٨ من هذا القانون .

#### توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) عدلت هذه المادة عام ١٩٧٩ . وقد وسع هذا التعديل من اختصاصات لجنة شئون الأحزاب ، فأعطى للجنة الحق فى أن تقوم مباشرة وبدون اللجوء إلى المحكمة بوقف إصدار صحف الحزب أو نشاطه أو أى قرار أو تصرف يتخذه . وهو ما يهدف صحف الأحزاب بالتعطيل ويضعها تحت رحمة خصومها السياسيين وفى جميع الأحوال تلغى الفقرة الخاصة بحق لجنة شئون الأحزاب السياسية فى وقف إصدار صحف الحزب .



• مادة ٢٠٠ " عقوبات " - إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة في جنائية ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ (إهانة رئيس الجمهورية) و ٣٠٨ (الطعن في عرض الأفراد وخدش سمعة العائلات والمساس بحرمة الحياة الخاصة) قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر للجرائد الأسبوعية ولمدة سنة في الأحوال الأخرى .

فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرة السابقة جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها .

وإذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدر حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوي مدة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

وإذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدر الحكم الثاني وجب تعطيل الجريدة مدة تساوي المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تميز هذه المادة ، بين حالتين من حالات تعطيل الصحف

الحالة الأولى : هي الحكم بإدانة رئيس التحرير أو صاحبها في جنائية إهانة رئيس الجمهورية ، أو القذف أو العيب أو الإهانة أو السب في حق رئيس أو ملك أجنبي أو حق ممثل دولة أجنبية أو قذف أو سب آحاد الناس ، إذا كانت هذه الجرائم مقترنة بالطعن في عرض الأفراد ، أو خدش لسمعة العائلات أو مساس بحرمة الحياة الخاصة .

وفي هذه الحالات جميعها يكون الحكم بتعطيل الجريدة ، للمدد المذكورة في المادة وجوبيا .

الحالة الثانية : هي الحكم على أحد المسئولين عن الجريدة في جريمة أخرى غير الجرائم السابقة ، وفيها يكون الحكم بتعطيل الجريدة جزائيا ، ولمدة لا تتجاوز نصف المدد المذكورة في المادة السابقة ( ١٥ يوما للصحف اليومية وشهر ونصف للأسبوعية ونصف سنة للأحوال الأخرى ) .

فإذا تكررت التعطيل إلى الحدود الواردة في الحالة الأولى ، فإذا حكم عليها مدة ثالثة ، أصبح للتعطيل - للمدد الواردة في الحالة الأولى - وجوبيا .

\* مادة ١٩٩ " عقوبات " - إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بطريق النشر في إحدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما جرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أو دار مشورة بناء على طلب النيابة العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاث مرات على الأكثر .

ويصدر الأمر بعد سماع أقوال المتهم ولا يجوز الطعن في هذا الأمر بأية طريقة من طرق الطعن .

فإذا كانت مواءمة النشر المشار إليها في الفقرة الأولى قد جرت بعد إحالة القضية للحكم إلى محكمة الجناح أو إلى محكمة الجنابات يطلب أمر التعطيل من محكمة الجناح أو من محكمة الجنابات على حسب الأحوال .

ويجوز إصدار أمر التعطيل كلما عادت الجريدة إلى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه .

ويبطل فعل أمر التعطيل إذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) اقترحت ورشة العمل إلغاء المادتين ١٩٩ و ٢٠٠ .

وقد تسلت المادة ١٩٩ إلى القانون عام ١٩٣١ في عهد إسماعيل صدقي وفي ظل تعطيل الدستور .

## الفصل الثاني / مكرر

### في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف

٥٨

\* مادة ٨٦ مكرر " عقوبات " - يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار على خلاف أحكام القانون ، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة ، يكون الغرض منها الدعوة بآية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها ، أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون ، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ،

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة ، أو قيادة ما فيها ، أو أمدّها بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالغرض الذي تدعو إليه .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات ، أو العصابات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شارك فيها بأية صورة ، مع علمه بأغراضها .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى للأغراض المذكورة في الفقرة الأولى ، وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات ، أيا كان نوعها ، تتضمن ترويحاً أو تحييداً لشيء مما تكلم ، إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها . وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية ، استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

#### توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) أضيفت هذه المادة إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ٩٧ / ١٩٩٢ المعروف بقانون الإرهاب ، وهي تقابل المادة ١٧٤ من قانون العقوبات ( بند ٢ ) ، ووجه الاختلاف بينهما أن المادة ١٧٤ تعاقب على فعل التحييد والترويع والتغيير إذا كان مقروناً باستعمال القوة أو الإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة ، بينما تعاقب المادة ٨٦ مكرر على الدعوة بأية وسيلة حتى لو كانت سلمية . كما أن هذه المادة تتضمن كذلك ما ورد في المادة ١٧٧ عقوبات التي كانت تعاقب على هذه الأفعال بالحبس فارتفعت بها للمادة ٨٦ مكرر إلى السجن . وهذه المادة من المواد التي تطبق على الجرائم التي تقع بواسطة الصحف ، وهي تجيز تطبيق إجراءات التحفظ المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ( قانون محاكم أمن الدولة ) المعدلة بالقانون ٩٧ لسنة ٩٢ على الصحفيين وغيرهم ، ومنها حق الشرطة في التحفظ على الشخص لمدة ١١ يوماً قبل استجواب النيابة ، وتجيز حبسه احتياطياً لمدة ٦ شهور ويلاحظ أن المادة لا تشير إلى القوة أو العنف أو الإرهاب في توصيفها للجرائم التي تؤثمها . ونقترح إلغاء الفقرة الثالثة من المادة .

(٢) انتهت المناقشات التي دارت في ورشة العمل التي نظمتها مركز المساعدة القانونية إلى الاقتراحات العامة التالية بشأن العقوبات على جرائم النشر :

أ - إلغاء العقوبات البدنية في قضايا النشر عن طريق الصحف ( الحبس - السجن .. ) والكفافة بالشرامة بحد أقصى ( ٢٠٠ جنيه ) بالإضافة للعقوبات التأديبية والتعويض بوجود توجه عام في الفكر القانوني بإلغاء العقوبات البدنية واستبدالها بعقوبات مالية باعتبار أن العقوبة البدنية تهدف إلى تحقيق الردع والترويع والانتقام . وينبغي في مجتمع متحضر استبعاد الانتقام أما الردع والترويع فيحول العقوبة في قضايا النشر إلى عقوبة مانعة لممارسة حرية الصحافة ولا تحقق العقوبة البدنية أي صالح للمضرور إلا للرغبة في الانتقام . فمنذ عام ١٨٨٠ ألغيت

العقوبات البدنية في بريطانيا على ( الكلمات ) وصدر في فرنسا في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٨ قانون ألغى العقوبات البدنية في المخالفات والجرح ومنع الحبس في الجرائم السياسية ، وتعتبر جرائم الصحافة جرائم سياسية في القانون الفرنسي .

ب - إلغاء العقوبات المترتبة على ما يسمى إزدراء أو إهانة أو العيب في حق مؤسسات الدولة أو المسؤولين عنها .

ج - حذف العبارات المطالبة غير محددة للدلالة ، والتي تحتمل العديد من التأويلات والتفسيرات في وصف جرائم النشر لأنها تتكافئ مع الذوق القانوني السليم مثل بيانات أو شائعات مفرضة - دعايات مثيرة - تكدير السلم العام - إزدراء مؤسسات الدولة والقائمين عليها - بقصد الإضرار بالإقتصاد القومي للبلاد أو بالمصلحة القومية لها .

د - التوسع في أسباب إباحة النقد وتضمن القواعد التي استقر عليها القضاء المصري خاصة قضاء النقض - في مواد القانون .

هـ - التأكيد على اعتبار " حسن النية واعتقاد القاذف بمشروعية فعله سببا كافيا للإباحة إلتصافا مع القاعدة العامة في قانون العقوبات " ( المادة ٦٠ ) التي تنص على أنه " لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة " .

و - وضع حدود دقيقة للفرقة بين الحياة الخاصة للمواطنين والأشخاص العامين .  
فحرمة الحياة الخاصة للمواطنين العاديين مطلقة ولهم الحق الكامل في الخصوصية ، وأى اعتداء عليها يترتب عليه فرض عقوبات رادعة . وهناك أربعة أركان لحماية الحق في الخصوصية بالنسبة للمواطن العادي هي :

- تعويض مجز في حالة إلتحام الحياة الخاصة.

- حق الرد بضوابط صارمة تضمن تنفيذ الصحيفة للقواعد المنصوص عليها في القانون (ويفر الحكم على حساب المحكوم ضده) وحق الضرر في طلب المساءلة التأديبية للصحفي .

أما بالنسبة للشخص العام فلا يوجد شيء يتعلق به غير معروض للرأى العام (٣) يقترح إلغاء الفقرة الأخيرة من هذه المادة .

٥٩

\* مادة ٨٦ مكرر (أ) " عقوبات " - تكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في هذه الفقرة ويعاقب بذات العقوبة كل من أمداه بأسلحة ، أو ذخائر ، أو مفرقات ، أو مهمات أو آلات أو أموال أو معلومات مع علمه بما تدعو إليه وبوسائلها في تحقيق أو تنفيذ ذلك .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة ، الأشغال الشاقة المؤقتة ، إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق ،

أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصابة المذكورة في هذه الفقرة ، أو إذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة ، أو للشرطة .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات ، إذا كانت الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصابة المذكورة في المادة السابقة تستخدم الإرهاب لتحقيق الأغراض التي تدعو إليها ، أو كان للترويج أو التحريض داخل دور العبادة ، أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة ، أو الشرطة ، أو بين أفرادها .

٦٠

\* مادة ٨٠ (أ) عقوبات : يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه:-

١ - كل من حصل بأي وسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع عن البلاد ولم يقصد تسليمه أو إخضاعه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها .

٢ - كل من أذاع بآية طريقة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد .

٣ - كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو إذاعته .  
وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

٦١

\* مادة ١٧١ مكرر (ب) " عقوبات " -

كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جريمة أو جنحة أو بقول أو صياح جهر به علنا أو بفعل أو إحياء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بآية وسيلة أخرى من وسائل العلانية بعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجريمة أو الجنحة بالفعل .

أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القاتونية في العقاب على الشروع .

ويعتبر القول أو الصياح علنيا إذا حصل الجهر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية في محفل علم أو طريق علم أو أي مكان آخر مطروق أو إذا

حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو بآلية طريقة أخرى .  
ويكون الفعل أو الإيحاء عتنيا إذا وقع في محفل علم أو في أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .  
وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصورة الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل عتنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) هذه المادة هي بداية الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، المعنون بـ " الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها ، وهى تحدد ما يعرف بـ " وسائل العلانية " ، ومع أن الصحف تعتبر من وسائل العلانية ، إلا أن المواد التالية من قانون العقوبات تنطبق كذلك على غيرها ، مع اتجاه لتخليط العقوبة على الصحف فى بعضها .. وينبغى أن يوضع فى الاعتبار ، عند التفكير فى تعديل وإلغاء هذه المواد قواعد المساواة أمام القانون بين جميع المواطنين .

٦٢

\* مادة ١٧٢ " عقوبات " -

كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنائات القتل أو النهب أو الحرق أو جنائات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة السابقة ولم تترتب على تحريضه أية نتيجة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) أضاف القانون ١٩٩٥/٩٣ صبرة " لا تقل عن سنة " فى نهاية المادة .

٦٣

\* مادة ١٧٤ " عقوبات " -

يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب بإحدى الطرق المتكلم ذكرها فعلا من الأفعال الآتية :  
( أولا ) التحريض على قلب نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى أو كراهته أو الإضرار به .

(ثانياً) تحبيذ أو ترويج المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بآلية وسيلة أخرى غير مشروعة .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب

جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) رفع القانون ١٩٩٥/٩٣ للغرامة ، وكانت قبله من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه .

(٢) أوصى المؤتمر العام الثاني للصحفيين بإلغاء هذه المادة . وكذلك عديد من الأحكام القضائية .

#### ٦٤

\* مادة ١٧٥ " عقوبات " - يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض الجند بإحدى الطرق المتقدمة نكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) رفع القانون ٩٣ / ١٩٩٥ للغرامة ، إلى ما يتراوح بين ٥ و ١٠ آلاف جنيه ، وكانت قبله بين ٥٠ و ٥٠٠ جنيه ، تبعا لرفع الغرامة في المادة السابقة .

#### ٦٥

\* مادة ١٧٦ " عقوبات " - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من حرض بإحدى الطرق المتقدمة نكرها على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الإزدراء بها إذا كان من شأن التحريض تكدير السلم العلم .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) جعل القانون ٩٣ / ١٩٩٥ الحد الأقصى للحبس ، حدا أدنى .. إذ كان نص المادة قبله يحدد الحبس بـ " مدة لا تتجاوز سنة " . فأصبح " مدة لا تقل عن سنة " .

(٢) أوصى المؤتمر العام الثاني للصحفيين بإلغاء هذه المادة .

#### ٦٦

\* مادة ١٧٧ " عقوبات " - يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض غيره بإحدى الطرق المتقدمة نكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمرا من الأمور التي تعد جنائية أو جنحة بحسب القانون .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) جعل القانون ٩٣/ ١٩٩٥ لحد الأقصى للحبس في هذه المادة ، حداً أدنى . وكانت تقضى قبله بالأبداً يتجاوز الحبس سنة فأصبحت مدة لا تقل عن سنة .

## ٦٧

\* مادة ١٧٨ " عقوبات " - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً محفورة أو منقوشة أو رسومات يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت منافية للأداب العامة .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمداً بنفسه أو بغيره شيئاً مما تقدم للغرض المذكور ، وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو ياعه مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أي صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بآلة وسيلة وكذلك كل من قدمه سرا ولو بالمجان بقصد إفساد الأخلاق .

وكل من جهر علانية على الفجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أيما كانت عباراتها .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) غير القانون ٩٣/ ١٩٩٥ عقوبة الحبس ، فبعد أن كان حدداً الأقصى سنتين ، أصبح حدداً الأدنى سنة ، وبلا حد أقصى .

(٢) وترتبط زيادة العقوبة في هذه المادة ، بما ورد في المادة التالية ، بشأن ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة بواسطة الصحف .

## ٦٨

\* مادة ١٧٨ مكرر " عقوبات " - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشران مسئولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر .

وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب - بصفتهم فاعلين أصليين - الطباعة والعارضون والموزعون .

ويجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفتهم فاعلين أصليين إذا ساهموا عمداً في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة متى وقعت بطريق الصحافة .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل



- (١) رفع القانون ١٩٩٥/٩٣ عقوبة الحبس في هذه المادة ، لمتعلقة بالمادة السابقة .  
(٢) طالبت ورشة العمل بإلغاء المسؤولية المفترضة لرئيس التحرير لمخالفتها للأصول العامة وطبقا لحكم المحكمة الدستورية العليا للقاضي بإلغاء مسؤولية رؤساء الأحزاب .

٦٩

• مادة ١٧٨ مكرر ثانيا " عقوبات " -

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من صنع أو حاز بقصد الإتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض صورا من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد سواء كان بمخالفة الحقيقة أو بإعطاء وصف غير صحيح أو بإبراز مظاهر غير لائقة أو بأية طريقة أخرى .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمدا بنفسه أو بغيره شيئا مما تقدم للغرض المذكور . وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أي صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بلية وسيلة .

فإذا ارتكبت الجرائم المتصوص عليها في هذه المادة عن طريق الصحف سرى في شأنها حكم المادة السابقة .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كانت العقوبة في أصل المادة لا تزيد على سنتين فأصبحت لا تقل عن سنة ، بمقتضى القانون ١٩٩٥/٩٣ .

(٢) أضيفت هذه المادة بالقانون ٥٣٦ لسنة ١٩٥٣ وعُلِّيت العقوبة فيها بالقانون ١٩٨٢/٢٩ .

(٣) المقترح إلغاء المادة طبقا لتوصيات المؤتمر العام للثاني للصحفيين .

٧٠

• مادة ١٧٩ " عقوبات " - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من أهان

رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق للمتقدم ذكرها .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كان النص قبل القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ يقضى بالألا تزيد مدة العقوبة على سنتين .

(٢) تنص المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات على أنه إذا اقترنت جريمة إهانة رئيس الجمهورية بالظن في عرض الأفراد أو خدش سمعة الحائلات أو المعاس بحرمة الحياة الخاصة تكون العقوبة الحبس والغرامة معا ، على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور .

(٣) تنص المادة ٢٠٠ عقوبات على تعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجراند التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر ، ولمدة ثلاثة أشهر للجراند الأسبوعية ولمدة سنة في الأحوال الأخرى إذا حكم على رئيس تحريرها أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة بتهمة إهانة رئيس الجمهورية .

(٤) كانت للمادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على عدم جواز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٣ - وقد ألغيت - و ١٧٩ (أي هذه المادة) و ١٨٠ فقرة ثانية - وقد ألغيت - من قانون العقوبات أو تتضمن طعنا في الأعراض أو تحريضا على إفساد الأخلاق . وكانت المادة ٦٧ من قانون نقابة الصحفيين ( ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ) تنص على أنه " مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز القبض على عضو نقابة الصحفيين أو حبسه احتياطيا لما ينصب إليه في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات بسبب مواد صحفية صدرت عنه أثناء ممارسة المهنة ، وتحرر النيابة في هذه الحالة محضرا بما حدث وتبلغ صورته لمجلس النقابة " . وقد ألغيت المادتان بمقتضى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ . ويلاحظ أن المادة الأولى كانت تشمل كل الذين يكتبون بالصحف سواء كانوا صحفيين أو لم يكونوا ، وأن المادة الثانية كانت تستثني الصحفيين من الحبس الاحتياطي في عدة جرائم هي ( إهانة رئيس الجمهورية - التحيب في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية - أو في حق ممثل لها في مصر - أو إهانة وسب مجلس الأمة - أو سب موظف عام - التفت والمسب ) .

(٥) أوصى المؤتمر العام الثاني العلم للصحفيين بإلغاء هذه المادة .

## ٧١

• مادة ١٨١ " عقوبات " - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كان للنص قبل القانون ١٩٩٥/٩٣ يقضى بالألا يزيد الحبس على سنتين .

(٢) تنص المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات على أنه إذا اقترن العيب في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة المائلات أو مساسا بحرمة الحياة الخاصة ، تكون العقوبة الحبس والغرامة معا ، على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى والا يقل الحبس عن ستة شهور .

(٣) تنص المادة ٨ إجراءات على عدم جواز رفع الدعوى أو اتخاذ إجراء ضد الصحفي أو الكاتب الذي يعيب في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل .

(٤) أوصى مؤتمر الصحفيين الثاني بـ " إلغاء العقوبة المفروضة على الصحفي المتهم بالحبس أو الإساءة لرؤساء الدول الأجنبية إلا أن يكونوا في زيارة لمصر وهو ما يأخذ به القانون للفرنسي .

\* مادة ١٨٢ " عقوبات " - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق بإداء وظيفته .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كان أصل المادة يحدد مدة الحبس بـ ١٢ سنة وبغرامة بين ٢٠ وخمسائة جنيه ، فأطلق القانون ١٩٩٥/٩٣ مدة الحبس ، ورفع الغرامة .

(٢) تنص المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات على أنه في حالة وقوع هذه الجريمة بواسطة النشر في الصحف أو المطبوعات ترفع الحدود الدنيا وللقصوى لعقوبة الغرامة إلى ضعفيها ، ومعنى ذلك أن الغرامة في هذه المادة تتراوح بين عشرة آلاف وعشرين ألفاً من الجنيهات .

(٣) تنص المادة ٣٠٨ عقوبات على أنه إذا اقترن العيب في حق ممثل لدولة أجنبية بالظن في عرض الأفراد أو خدش سمعة العائلات أو المساس بحرمة الحياة الخاصة ، تكون العقوبة الحبس والغرامة معا وهو تأكيد لما ورد في المادة - وتضيف هذه المادة ، على الأقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد والمطبوعات عن نصف الحد الأقصى ( وهو ما يرفع الحد الأدنى في الغرامة عن العيب في حق سفير أجنبي إلى عشرة آلاف جنيه ) وعلى ألا يقل الحبس عن ستة أشهر .

(٤) طبقاً للمادة ٨ لإجراءات لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية في حالة إهانة سفير دولة أجنبية إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل .

(٥) أوصى المؤتمر العام الثاني للمحامين بإلغاء هذه المادة .

\* مادة ١٨٤ " عقوبات " - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها مجلس الأمة أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كانت الغرامة قبل القانون ١٩٩٥/٩٣ بين ٥٠ و ٢٠٠ جنيه .

(٢) تنص المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات على أنه في حالة ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة بواسطة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات ترفع الحدود الدنيا وللقصوى للغرامة إلى ضعفها أي ترفع إلى ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ جنيه .

(٣) تنص المادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها في حالة سب مجلس الأمة أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو

المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة إلا بناء على طلب كتابى من الهيئة أو رئيس المصلحة  
المجنى عليها .  
(٤) أوصى المؤتمر الثانى للصحفيين بإلغاء هذه المادة .

#### ٧٤

\* مادة ١٨٥ " عقوبات " - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف  
جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب  
موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء  
الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية  
من المادة ٣٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة كذب ارتكبتها ذات المتهم ضد  
نفس من وقعت عليه جريمة السب .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كانت المادة قبل تعديلها بالقانون ١٩٩٥/٩٣ تنص على ألا تزيد مدة الحبس على  
سنة ، وعلى أن تتراوح الغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه .

(٢) تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ التى تحيل إليها هذه المادة ، على ما يلى " ومع  
ذلك فالطعن فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا  
يدخل تحت حكم الفقرة السابقة ( من نفس المادة ٣٠٢ التى تعرف بالكذب ) إذا حصل بسلامة نية  
وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، ويشترط إثبات كل فعل أسنده إليه ولا  
ينفى عن ذلك اعتقاده صحة هذا الفعل " . والمقصود بالإحالة هنا ، أن عقاب من يسب موظفا  
عام ، لا تحول دون عقابه إذا اقترن السب بالكذب .

(٣) تنص المادة ١/٣ لاجراءات على عدم تحريك الدعوى الجنائية فى الجريمة الواردة  
فى هذه المادة الا بناء على شكوى شفهية من المجنى عليه للنيابة العامة أو أحد مندوبى الضبط  
القضائى .

(٤) أوصى المؤتمر العام الثانى للصحفيين بتعديل هذه المادة .

#### ٧٥

\* مادة ١٨٦ " عقوبات " - يعاقب بالحبس مدة وبغرامة لا تقل عن ٥ آلاف جنيه  
ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من أخل بطريقة من الطرق المتكتم ذكرها  
بمقام قاض أو هيئته أو سلطته فى صدد دعوى .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كان النص الأسمى للمادة قبل صدور القانون ١٩٩٥/٩٣ يحدد مدة الحبس بمدة لا  
تتجاوز ستة أشهر والغرامة بما لا يزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ،  
فجمع القانون ٩٣ بين الغرامة والحبس وألغى الحد الأقصى للحبس ورفع الغرامة .

#### ٧٦

\* مادة ١٨٧ " عقوبات " - يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أمورا من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أي جهة من جهات القضاء في البلاد أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق أو التأثير في الشهود الذين قد يطلبون لإداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق أو أمورا من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير في الرأي العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده.

فإذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

## ٧٧

\* المادة ١٨٨ " عقوبات " - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا أو بيانات أو شائعات كاذبة أو مغرضة أو دعايات مثيرة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير ، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو إضرار مؤسسات الدولة أو القائمين عليها.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه إذا وقع النشر المشار إليه في الفقرة السابقة بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو نشأ عنه هذا الإضرار .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) أعاد القانون ١٩٩٥/٩٣ صياغة هذه المادة من الأساس ، وكانت تنص من قبل على " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها - أي طرق العلانية ومنها النشر في الصحف - أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كانت تنصل بالمسلم أو بالمصالح العام وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته " فإذا كان النشر قد ترتب عليه تكدير السلم العام أو الإضرار بالمصالح العامة أو كان من شأنه هذا التكدير أو الإضرار فتكون العقوبة للحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

والمقارنة بين المادتين تكشف عن أن القانون ١٩٩٥/٩٣:

أ - غير وصف للتهمة من أخبار كاذبة إلى أخبار فقط ، وأضاف إليها بيانات وشائعات كاذبة أو مغرضة أو دعيات مثيرة ، ولم يكتف بأن تكون هذه الأخبار والشائعات تتصل بالمسلم العام ، بل وأضاف إليها إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو إزراء مؤسسات الدولة أو للقاتمين عليها .

ب - رفع العقوبة في الفقرة الأولى من الحبس مدة لا تتجاوز سنة إلى الحبس دون تحديد حد أقصى ، وارتفع بالغرامة من ٢٠ جنيها حدا أدنى و ٥٠٠ جنيه حدا أقصى ، إلى الغرامة بين ٥ و ١٠ آلاف جنيه ، ورفعها في الفقرة الثانية من المسجن مدة لا تتجاوز سنتين إلى المسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ، وغير وصف للتهمة ، من " ترتب عليه ، أو كان من شأنه تكدير السلم العام أو الإضرار به " إلى " إذا كان يقصد الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد ، أو نشأ عنه هذا الإضرار " . وفي الحالتين جعل الجمع بين الغرامة والمسجن وجوبيا ، بعد أن كانت المادة تخير القاضى بين أحدهما .

(٢) انتهت مناقشات ورشة العمل الخاصة بصياغة قانون جديد لحرية الصحافة التي نظمها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان إلى ضرورة النص في القانون على تعريف للخبر الصحيح بأنه ما يقتنع به الصحفي بعد اتخاذ الإجراءات المهنية لتتوخى الدقة والحذر والحيطه الواجبة ، وعلى من يطعن على الخبر المنشور بالكذب عبء إثبات ذلك ولا عبوة إلا عند حدوث ضرر فعلي ، وليس على أي ضرر مفترض .

(٣) هذه المادة نموذج للعبارات المطلقة مثل مغرضة ، ودعيات مثيرة ، وتكدير السلم العام ، وإزراء مؤسسات للدولة

## ٧٨

### " مادة ١٩٥ عقوبات - "

مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن قسمها الذي حصل فيه للنشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا أصليا للجرائم التي ترتكب بواسطة صحيفته .

ومع ذلك يعفى من المسئولية الجنائية:

١- إذا ثبت أن النشر حصل بدون علمه وأقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر .

٢- أو إذا أُرشد في أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة ، وأقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مسئوليته وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يتم النشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسيم آخر .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تنظم هذه المادة ، والمادة التالية ما يعرف بالمسئولية المفترضة عن النشر ، والرأى السائد بين الصحفيين ، وغيرهم ، وهو إلغاؤها ، لخروجها على القواعد العامة في المسئولية

الجنائية ، التي تقضى بأن تكون المسؤولية شخصية ، لا تلحق إلا من ساهم فعلا فى ارتكاب الجريمة . وهناك اتجاه يطالب بقصر مسؤولية رئيس التحرير على الحالات التى لا يعرف فيها كاتب المقال ، أو تخفيف العقوبة عنه بمقدار الثلث ( د . أمال عثمان - فى جريمة القذف . مجلة القانون لسنة ٣٨ ) .

وقد أصدرت المحكمة الدستورية أخيرا حكما بعدم دستورية المادة التى كانت تنص على مسؤولية رئيس الحزب عما ينشر فى صحيفته .

٧٩

#### \* مادة ١٩٦ " عقوبات " -

فى الأحوال التى تكون فيها الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى التى استعملت فى ارتكاب الجريمة قد نشرت فى الخارج وفى جميع الأحوال التى لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب - بصفتهم فاعلين أصليين ، المستوردون والطابعون فإن تعذر ذلك فالطابعون والموزعون والملصقون وذلك ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن فى وسعهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو للصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى .

٨٠

#### \* مادة ١٩٧ " عقوبات " -

لا يقبل من أحد للإفلات من المسؤولية الجنائية مما نص عليه فى المواد السابقة ، أن يتخذ لنفسه مبررا أو أن يقيم لها عذرا من أن الكتابات أو الرسوم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرمز أو طرق التمثيل الأخرى إنما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت فى مصر أو فى الخارج أو أنها لم تزد على ترديد شائعات أو روايات عن الغير .

٨١

#### \* مادة ٣٠٢ " عقوبات " -

بعد قنفا كل من أسند لغيره - بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون (التي تحدد طرق العلانية) - أمورا لو كانت صائفة لأوجب عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قاتونا أو أوجب لاحتقاره عند أهل وطنه .

\* المادة ٣٠٢ ( فقرة ثانية ) : " ومع ذلك فالظن فى أعمال موظف عام أو شخص ذو صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم الفقرة السابقة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة

العامة ، وبشرط أن يثبت مرتكب الجريمة حقيقة كل فعل أسنده إليه ، ولا يقتضى عن تلك اعتقاده صحة هذا الفعل .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) غير القانون ١٩٩٥/٩٣ للفقرة الثانية من هذه المادة ، وكان النص الأصلي لها يقول : " وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه ، ولا يقبل من القائف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا فى الحالة المبينة فى الفقرة السابقة " فاستبدلت بعبارة " ولا يقتضى عن ذلك اعتقاده - أى القائف - صحة هذا الفعل " وقد أضيفت هذه العبارة ، بعد أن ثوابت أحكام للمحاكم بتبرئة الصحفيين فى قضايا القذف استنادا إلى أن المحكمة تبين لها " اعتقاد الصحفي بصحة الواقعة " . وبذلك ضيق القانون ١٩٩٥/٩٣ من مساحة عدم إنطباق العقوبة فى قضايا قذف الموظف العام والشخصيات النيابية والمكلفة بخدمة عامة .

## ٨٢

\* المادة ٣٠٣ : " عقوبات " - " يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة عشر ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا وقع القذف فى حق موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) شدد القانون ٩٣ / ١٩٩٥ العقوبة على القذف فى حق الشخص العام ، وكانت المادة فى الأصل تعاقب على ذلك بالحبس ( وحده الأقصى ٢٤ ساعة ) ، فوضع القانون ٩٣ للحبس حدا أدنى عامين ، ورفع الغرامة من ٥٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه إلى الحد الوارد فى النص .

(٢) تنص المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات على أنه فى حالة ارتكاب الجريمة الواردة فى هذه المادة بطريق النشر بإحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصى لعقوبة الغرامة إلى ضعفها ، ومعنى ذلك ارتفاع الغرامة على جريمة القذف فى أحد الناس الواردة فى الفقرة الأولى إلى ما بين ١٥ ألفا و ٤٥ ألف جنيه ورفعها على جريمة القذف فى حق الموظف العام الواردة فى الفقرة الثانية إلى ما بين ٣٠ ألفا و ٦٠ ألف جنيه .

(٣) تنص المادة ٣٠٨ عقوبات على أنه إذا تضمن العيب أو الإهانة أو السبب الذى ارتكب بإحدى طرق العلانية طعنا فى عرض الأفراد ، أو خدشا لسمعة العائلات أو مساسا بجرمة الحياة الخاصة تكون العقوبة للحبس والغرامة معا ، فى حدود هذه المادة ومواد أخرى ، على ألا تقل الغرامة فى حالة النشر فى إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى



وإذا يقل الحبس عن ٦ شهور . وتطبيقاً لها . فإذا تضمن القذف - بشكل عام - طعنًا في الأعراض أو خدشًا لمسعة العلاقات أو مساسًا بحرمة الحياة الخاصة ، تكون العقوبة هي الجمع بين الحبس والغرامة معاً ، ولا تقل الغرامة التي يحكم بها على المصحف عن ٣٠ ألف جنيه إذا وضعنا في الاعتبار ما تنص عليه المادة ٣٠٧ .

(٤) تنص المادة ١/٣ إجراءات جنائية على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضد المصحف المتهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة إلا بناء على شكوى كتابية أو شفوية من المجنى عليه أو وكيله إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي ، فإذا كان المجنى عليه موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة ... فإنه يجوز للنيابة العامة إجراء التحقيق فيها دون حاجة لتقديم شكوى (م ٩ إجراءات) .

### ٨٣

\* مادة ٣٠٤ " عقوبات " -

لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعلة .

### ٨٤

\* مادة ٣٠٥ " عقوبات " -

وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه شائعة غير الأخبار المذكورة ولم تقم دعوى بما أخبر به .

### ٨٥

\* مادة ٣٠٦ " عقوبات " -

كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن باى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو اعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) أطلق القانون ١٩٩٥/٩٣ مدة الحبس وكانت المادة قبله تضع لها مدة سنة كحد أقصى . وكانت الغرامة لا تزيد على مائتي جنيه فرقت للحد للوارد في المادة ، وجمع التعديل بين الحبس والغرامة وكان الأصل يخير القاضي بينهما .

(٢) تنص المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات على أنه في حالة ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت للحدود الدنيا و القصوى للغرامة إلى ضعفها ، ومعنى هذا أن حد الغرامة يرتفع إلى ما بين خمسة عشر ألفاً و ٣٠ ألف جنيه .

(٣) تنص المادة ٣٠٨ عقوبات على أنه إذا إقترن السب بالظن في عرض الأفراد أو خدش سمعة العائلات أو المساس بحرمة الحياة الخاصة تكون العقوبة الحبس والغرامة معا على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد والمطبوعات عن نصف الحد الأقصى ( ومعنى هذا أن الحد الأدنى للغرامة التي يحكم بها على الصحفي في حالة السب المقترن بالظن في الأعراس ... ألخ هي خمسة عشر ألف جنيه ) والا يقل الحبس عن ٦ شهور .

(٤) تنص المادة ١/٣ إجراءات على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضد المتهم في جنحة السب إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه ، وتنص المادة ٢/٩ إجراءات على أنه إذا كان المجنى عليه موظفا عاما ... يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون الحاجة إلى تقديم شكوى .

## ٨٦

### \* مادة ٣٠٧ " عقوبات " -

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨٢ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة إلى ضعفها .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كان النص الأصلي لهذه المادة يتضمن في آخرها عبارة "ولا يجوز أن تقل عقوبة للغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ ( جريمة السب ) عن ٢٠ ألف جنيه" وقد حذفها القانون ١٩٩٥/٩٣ .

(٢) الجرائم المشار إليها في المادة هي : العيب في حق ممثل لدولة أجنبية ، إهانة مجلس الأمة أو غيره من الهيئات أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة ، سب الموظف العام أو الشخص ذي الصفة النيابية أو المكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، والقذف والسب ، والغرامة فيها جميعا تتراوح بين خمسة آلاف جنيه وعشرة آلاف جنيه ، فيما عدا المادة ٣٠٣ ( القذف ) التي تصل فيها الغرامة إلى ما يتراوح بين ٥ و ١٥ ألف جنيه ، إذا وقع القذف في حق مواطن ، ترتفع إلى ما يتراوح بين عشرة آلاف وعشرين ألف جنيه ، إذا كان القذف في حق موظف عام ومضاعفة للغرامة ضعفين في هذه الجرائم في حالة وقوعها عن طريق النشر في الصحف ، يصل بها إلى ما يتراوح بين خمسة عشر ألف جنيه و ٤٥ ألف جنيه على النحو الذي أشرنا إليه في التوضيحات الخاصة بكل مادة من المواد المذكورة .

## ٨٧

### \* مادة ٣٠٨ " عقوبات " -

إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ ( أى طرق العلانية ) طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات أو مساسا بحرمة الحياة الخاصة تكون العقوبة الحبس والغرامة معا في

الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل  
الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى  
و ألا يقل الحبس عن ستة شهور .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) أضاف القانون ٩٣ / ١٩٩٥ إلى هذه المادة عبارة " أو معامسا بحرمة الحياة  
الخاصة " .

(٢) الجرائم المنصوص عليها في المواد المذكورة هي : إهانة رئيس الجمهورية (١٧٩)  
ع) والحبس في حق رئيس أو ملك أجنبي (١٨١ع) والحبس في حق ممثل دولة أجنبية (١٨٢ع)  
والغضب (٣٠٣ع) والسب (٣٠٦ع) ، ولارتكاب هذه الجرائم بواسطة الصحف (مادة ٣٠٧ ع) .

## الفصل الثاني / مكرر ٢ في تحريك الدعوى العمومية والإختصاص القضائي

٨٨

\* المادة ٨ ( إجراءات ) : لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا  
بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين  
١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها  
القانون .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) الجريمتان المشار إليهما هما جريمة السب بإحدى طرق العلانية في حق ملك أو  
رئيس دولة أجنبية ( م ١٨١ ع ) والحبس بالأسلوب ذاته في حق ممثل لدولة أجنبية في مصر  
بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته .

(٢) يقترح المستشار يحيى الرفاعي ، إضافة مادة إلى قانون الإجراءات الجنائية ، تأخذ  
رقم ٦٦ لتحل محل مادة ملغاة ، وتفصل بين سلطة الإتهام وسلطة التحقيق في قضايا النشر ،  
على النحو التالي :

مادة ٦٦ إجراءات ( مقترحة ) : " تنشأ بمحكمة النقض هيئة تحقيق تتكون من ثلاثة من  
نوابها ، ومستشاريها تختارهم جمعيتها العامة سنويا بطريق القرعة ، وتكون رئاستها لأقدمهم ،  
وتختص هذه الهيئة - دون غيرها - بتحقيق الجرائم التي تقع بواسطة المتهم ، والتصرف في  
شأنه ، والتصرف في التحقيق الذي يجري في تلك الجرائم ، وذلك بناء على طلب النيابة العامة .  
وللهيئة أن تكلف أحد أعضائها - أو أحد الرؤساء بالمحاكم الابتدائية المنتدبين للعمل  
بإمانتها بالقيام بما تراه من أعمال التحقيق عدا ذلك الاستجاب والتصرف . ومع مراعاة ذلك

يكون الهيئة - ولمن تكلفه بالتحقيق في حدود ذلك التكليف ، جميع الاختصاصات والسلطات المقررة في القانون لقاضي التحقيق " .

(٣) ألغى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات التي كانت تنص على ما يلي " لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة للصحف إلا إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٣ و ١٧٩ و ١٨٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات أو تتضمن طعنا في الأعراس أو تحريضا على إفساد الأخلاق " كما ألغى المادة ٦٧ من قانون نقابة الصحفيين وكانت تنص على "مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية، لا يجوز القبض على عضو نقابة الصحفيين أو حبسه احتياطيا لما ينسب إليه في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات بسبب مواد صحفية صدرت عنه أثناء ممارسة المهنة ، وتحرر النيابة في هذه الحالة محضرا بما حدث تبليغ صورته لمجلس النقابة " . وفي حالة عدم الأخذ بالإتجاه الذي ينادى بإلغاء العقوبات البدنية في قضايا النشر ، فمن المهم إعادة المادتين ، مع الأخذ بالاعتراح المستشار يحيى لرقاصي .

#### ٨٩

\* المادة ٩ ( إجراءات ) : لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ هي جرائم إهانة أو سب مجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة بطريقة من طرق العلانية .

#### ٩٠

المادة ١/٣ ( إجراءات جنائية ) : لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه ، أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة ، أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي، في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ و ٢٧٤ و ٢٧٩ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك في الأحوال الأخرى التي نص عليها القانون .  
ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) الجرائم المشار إليها في هذه المادة فيما يتعلق بالصحافة هي جريمة سب موظف عام ، أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة (مادة ١٨٥ عقوبات) جريمة للثقف (مادة ٣٠٣ ع ) وجريمة السب (م ٣٠٦ ع )

وجريمة القذف والسب بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات (م ٣٠٧) ونفس الجريمة إذا تضمنت طعنا في الأعراض أو خدشا لسمعة العائلات أو مساسا بحرمة الحياة الخاصة (م ٣٠٨ ع ٠).

(٢) إذا كان المجنى عليه في المواد السابق ذكرها (م ٨٥ أو ٢٠٣ أو من ٣٠٦ إلى ٣٠٨) موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ، وكان ارتكاب الجريمة ( جريمة القذف أو السب ) بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة فإنه يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون حاجة إلى تقديم شكوى أو طلب أو إذن (م ٢/٩ إجراءات ) .

## ٩١

\* مادة ٢١٥ ( إجراءات ) : تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد - بمقتضى القانون - مخالفة أو جنحة ، عدا الجناح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد .

## ٩٢

\* المادة ٢١٦ ( إجراءات ) : تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد - بمقتضى القانون - جنابة وفي الجناح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر ، عدا الجناح المضرة بأفراد الناس ، فالجناح التي تقع بواسطة الصحف تحكم فيها محاكم الجنايات . وغيرها من الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها.

### توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) استقر الفقه والقضاء في مصر على اختصاص محكمة الجنايات بنظر جرائم القذف التي تقع على ذوي الصفة العمومية ومن في حكمهم بسبب تأدية وظائفهم أو بسببها إذا وقعت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر .

(٢) هناك اتجاه يطالب بأن تختص محاكم الجنايات بالنظر في كل جناح للنشر سواء وقعت على

-أحد الناس- أو على غيرهم لأن دوائر الجنايات أقدر بحكم خبرتها على الحكم في تلك القضايا وهو ما اقترحه ورشة العمل التي نظمتها مركز المساعدة للقانونية .

(٣) كانت المادة ١٢٣ ( إجراءات جنائية ) تنص على ما يلي : عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يتثبت من شخصيته ، ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر .

ويجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم للمحقق - عند أول استجواب له ، وعلى الأكثر في الأيام الخمسة التالية- بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المثار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . فإذا كلف للمتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن

يعلن النيابة والمدعى بالحق المدني ببيان الأدلة في الأيام الخمسة التالية لإعلان التكاليف بالحضور وإلا سقط حقه كذلك في إقامة الدليل ولا يجوز تأجيل الدعوى في هذه الأحوال أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ، وينطبق بالحكم مشفوعا بأسبابه .  
وقد صدر أخيرا حكم بعدم دستورية هذه المادة ، وقد أدرجناها كنموذج لما تحفل به اللواتن المصرية من نصوص غير منطقية بشأن حرية الصحافة ، فضلا عن أهمية العودة إليها إذا كان البحث سوف يتطرق إلى طريقة إثبات القذف الواردة في المادة ٣٠٢ .

### ٩٣

\* المادة الخامسة / بند ٢ ( أحكام عسكرية ) : تسرى أحكام هذا القانون على :  
- الجرائم التي تقع على معدات أو مهمات أسلحة ونخفر ووثائق وأسرار  
القوات المسلحة وكافة متطقاتها .

#### توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) طبقت هذه المادة على عدد من الصحفيين الذين أحيلوا إلى المحاكم العسكرية بتهمة مخالفة المادة ١ من قانون حظر نشر أنباء الجيش ، ونشروا أنباء عن مناورات كانت تجريها القوات المسلحة ، دون الحصول على إذن مسبق من القوات المسلحة ، أو لنشرهم موضوعات عن تاريخ المخابرات العامة قبل عام ١٩٦٧ بالمخالفة للمادة ١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون المخابرات .

(٢) ترخص المادة ٦ من قانون الأحكام العسكرية لرئيس الجمهورية إحالة أى جريمة تقع بالمخالفة لقانون العقوبات أو أى قانون آخر للقضاء العسكري .

(٣) طالبت ورشة العمل التي نظمها مركز المساعدة القانونية بحظر إحالة الصحفي للمحاكمة العسكرية

## الباب الثالث الصحف القومية الفصل الأول الملكية

٩٤

\* مادة ٢٢ "سلطة الصحافة" - يقصد بالصحف القومية في تطبيق أحكام هذا القانون الصحف التي تصدر حالياً أو مستقبلاً عن المؤسسات الصحفية التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي أو يسهم فيها وكذلك وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والصحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى .

وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) تنفرد مصر وعدد قليل آخر من الدول بهذا الشكل من أشكال ملكية الصحف التي تعرف باسم : الصحف القومية " وهي تشكل مركز النقل الرئيسي في صناعة الصحف في مصر ، سواء من حيث حجم الملكية أو عدد العاملين فيها من الصحفيين والإداريين والعمال ، أو من حيث تأثيرها في الرأي العام ونظراً لأن هذه الصحف هي في حقيقتها صحف حكومية ، فقد يكون من المفيد :

أ - ألا يبيح القانون للحكومة تأسيس مؤسسات صحفية مملوكة لها غير القائم حالياً ، والمادة تبيح هذا بحدوثها عن المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى ، وهو ما يتطلب أحكام صياغتها لإيقاف تنازل هذا الشكل الغريب من أشكال ملكية الصحف .

ب - أن يحقق القانون قومية الصحف القومية ، بمعنى النص على استقلالها التام عن السلطة التنفيذية ، وعن جميع الأحزاب وعدم انحيازها لأحدها في المجادلات الحزبية وإعطاء الحق المتكافئ لجميع الأحزاب السياسية في التعزيز عن آرائها على صفحات تلك الصحف ، واستقلال المشرخين على تحريرها عن كل الأحزاب .

ج - يتطلب ذلك نقل ملكية الصحف القومية من مجلس الشورى - وهو الواجهة الحكومية للملك - لتتحول كل مؤسسة صحفية قومية إلى شركة مساهمة مصرية ، تملك الدولة ٥١٪ من أسهمها ، ويملك للماملون ٤٩٪ منها .

د - كان مشروع القانون الذي أعدته لجنة تقنين الصحافة ينص على ما يلي :

" المؤسسة للصحفية للقومية مملوكة ملكية شعبية ويمثل مجلس الشورى ٥١٪ من قيمة أموالها وملحقاتها ، ويملك للمملون بتلك المؤسسات نسبة ٤٩٪ الأخرى منها . ويخصص نصف صافي الأرباح للعاملين بالمؤسسات القومية ، والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات .. (٢) أوصى المؤتمر العام الثاني للصحفيين بأن تكون الصحف القومية " تعبيراً عن الحوار الوطني ولسان الاجماع العلم تعزز وحدة المجتمع وتعكس الحوار الدائر بين القوى السياسية " .

(٣) اقترحت ورشة العمل التي نظمتها مركز المساعدة للقانونية لحقوق الإنسان أن توزع ملكية المؤسسات " القومية " على النحو التالي : ٥١٪ للعاملين ، ٤٩٪ اسهم تباع للمواطنين .

(٤) في مشروع أعده المجلس الأعلى للصحافة بتشكيله الأول عام ١٩٧٥ ، بعنوان "مشروع قانون الصحافة الموحد " وردت عدة مواد تنظم تحويل الصحف التي كانت مملوكة للاتحاد الاشتراكي إلى شركات مساهمة يملك الاتحاد ٥١٪ من أسهمها ويملك العاملون بها ٤٩٪ من هذه الأسهم ، وهو ما يمكن الاستفادة منه إذا استقر الرأي على الأخذ بهذه الصورة في ملكية الصحف القومية الحالية ..

وتنص هذه المواد بالإجراءات الانتقالية الآتية :

- تحول المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكي العربي عند العمل بهذا القانون ، وخلال سنة من هذا التاريخ ، إلى شركات مساهمة بحيث يكون ٥١٪ من أسهمها مملوكة للاتحاد الاشتراكي العربي و ٤٩٪ مملوكة للعاملين بها .

- يتولى الاتحاد الاشتراكي العربي وحده تأسيس هذه للشركات والقيام بالإجراءات القانونية اللازمة لذلك طبقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام.

- تتولى تقييم رأسمال المؤسسات الصحفية التي يصرى عليها هذا القانون لجنة أو لجان تشكل بقرار من الاتحاد برئاسة مستشار بإحدى الهيئات القضائية على أن يكون بين أعضائها عضو على الأقل من بين العاملين بالمؤسسة وتكون قراراتها نهائية .

- يحدد عدد أسهم كل شركة وقيمة السهم عند الإصدار بقرار من الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي العربي طبقاً لما يسفر عنه التقييم .

كما ورد بالمشروع نفسه المواد الدائمة التالية لشكل الملكية القائم على شركة صحفية بين الدولة والعاملين بالصحف القومية وهي

- يكون للشركة الصحفية نظام أساسي مطبق للنماذج والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد موافقة المجلس الأعلى للصحافة .

- تكون أسهم الشركة إسمية ويكون توزيع أسهم العاملين بالشركة عليهم طبقاً لما يقرره النظام الأساسي الذي يبين الحد الأقصى لما يجوز أن يملكه كل عامل من أسهم الشركة . ويجوز أن يكون أداء المكتتب من العاملين لقيمة الأسهم مقسطاً على أقساط شهرية لا تتجاوز ثلثي عشر شهراً .

ولا يجوز للعاملين من مالكي الأسهم التصرف فيها بالبيع أو التنازل للبغير عن أية حقوق عينية عليها ، أو رهنها .



ولا يجوز للحجز على تلك الأسهم أو اتخاذ إجراءات التنفيذ الجبرى أو إجراءات الإفلاس التجارى بالنسبة لها لدين على العامل المالك .  
وتقتضى ملكية العامل لما يملكه من أسهم الشركة بانتهاء خدمته فيها مع استحقاقه قيمتها الإسمية ، وتخصص هذه الأسهم للعاملين بالشركة طبقاً لما يقرره نظامها الأساسى ، على أن تكون الأولوية لمن لا يملكون أسهماً فى الشركة وفقاً للقواعد التى توضع لتنظيم هذه الأولوية .

٩٥

\* مادة ٢٣ " سلطة الصحافة " - ينظم للعلاقة بين المؤسسات الصحفية للقومية وجميع العاملين بها من صحفيين وإداريين وعمل عقد العمل الفردى .  
ويجوز لصالح العمل نقل العاملين فى المؤسسات الصحفية القومية من مؤسسة إلى أخرى بقرار من المجلس الأعلى للصحافة بعد أخذ رأى المؤسسات المعنية ويكون النقل إلى وظيفة ذات طبيعة الوظيفة التى كان يشغلها المنقول وينتسب مرتبته .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) يلاحظ أن هذه المادة لم تنص على أن ينظم عقد العمل الفردى ( القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ) للعلاقة بين المؤسسات الصحفية غير القومية والعاملين بها ، وإن كان ذلك مفهوماً طبقاً لقانون عقد العمل الفردى نفسه .

(٢) يلاحظ أن المؤسسات الصحفية القومية وغير القومية لا تحرر عقود عمل مع الصحفيين بل تصدر "قرارات تعيين" .

(٣) تنص المادتان ١٠٤ و ١٠٥ من قانون نقابة الصحفيين على أنه " مع عدم الإخلال بالحقوق المقررة من قبل ، يجب أن يحرر فى ظل احكام هذا القانون - أى قانون النقابة ٧٦ لسنة ١٩٧٠ - عقد استخدام بين الصحفي والمؤسسة الصحفية أو مالك الصحيفة أو من يمثله ، ويشمل العقد مدة التعاقد ما لم يكن العقد غير محدد المدة ، ونوع العمل ومكانه والمرتب مع بيانته تفصيلاً " وتنص المادة ١١٣ من نفس القانون على وجوب أن يتضمن عقد العمل بين الصحفي والمؤسسة الصحفية أو صاحب الصحيفة أو وكالة الأنباء جميع المزايا التنكيمالية التى ينطبق عليها بينهما ، وللصحفيين عقد إتفاقات خاصة مع أصحاب الصحف ووكالات الأنباء التى يعملون فيها ، ولأصحاب الصحف ووكالات الأنباء عقد إتفاقيات مع نقابة الصحفيين تتضمن شروطاً للعمل لأفضل للصحفي مما تضمنه هذا القانون . وعلى كل المؤسسات الصحفية وأصحاب الصحف أو من يمثلونها إبلاغ مجلس نقابة الصحفيين بشروط العمل لديها ، وبكل اتفاق يعقد مع الصحفيين لقيده فى سجل خاص وعليها كذلك أن تخطر المجلس بكل تعديل يطرأ على هذه الشروط ، وللمجلس النقابية أن يطلب من مالك الصحيفة أو وكالة الأنباء تعديل ما يراه من شروط محففة بالصحفيين . وتنص المادة على تشكيل لجنة تتخذ قراراً نهائياً إذا لم يستجب مالك الصحيفة لراى مجلس النقابة تشكل بصورة وردت تفصيلاً فى نص المادة .

(٤) وقد يكون من المفيد أن يضاف إلى الفقرة الأولى من هذه المادة عبارة " ، على أن يؤخذ فى الاعتبار المواد رقم ١٠٤ و ١٠٥ و ١١٣ من قانون نقابة الصحفيين " .

(٥) أوصى المؤتمر العام للثاني الصحفيين ، بعدم إحالة أى صحفى إلى اللجنة الثلاثية قبل إخطار مجلس نقابة كتابة بالأسباب التى أدت إلى ذلك ومنحها فرصة للتوفيق بين الصحفى ومؤسسته على أن تتفق نقابة الصحفيين مع النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والنشر على أن يكون الطرف الثالث فى اللجنة الثلاثية من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين والمطلوب تقنين هذه التوصية .

(٦) من المهم جدا ان يتم تعديل نص الفقرة الثانية من هذه المادة بحيث تلغى عبارة لصالح العمل ، وتضاف عبارة " وبعد موافقة الصحفى كتابة " ، وكان النص الأصلي فى المشروع الذى وضعتة اللجنة بنص على " وفى جميع الأحوال لا يجوز نقل الصحفى إلى مؤسسة غير صحفية أو نقله إلى عمل غير صحفى إلا بموافقة كتابة " .

(٧) أوصت ورشة العمل بالنص على عقد عمل جماعى بين نقابة الصحفيين والمنشآت الصحفية ( قومية / خاصة / حزبية ) لحماية حقوق ومصالح الصحفيين ، وباعتباره الشكل الصحيح لتطبيق شرط الضمير ، ودخول النقابة كعنصر فاعل فى علاقات العمل وممارسة التفاوض الجماعى .

## ٩٦

\* مادة ٢٤ " سلطة الصحافة " - ويخصص نصف صافى الأرباح فى المؤسسة الصحفية القومية للعاملين بها والتتصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات وغيرها من المشروعات .

ويصدر المجلس الأعلى للصحافة القرارات والقواعد المنظمة لإدارتها وإعداد موازنتها السنوية وكيفية توزيع الأرباح .

ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبة بصفة دورية مراجعة دفاتر مستندات المؤسسة الصحفية القومية للتحقق من سلامة ومشروعية إجراءاتها المالية والإدارية والقانونية وعلى المؤسسة أن تمكن الجهاز من هذه المراجعة .

وعلى الجهاز المذكور إعداد تقرير بنتيجة فحصه وإخطار مجلس لشورى والمجلس الأعلى للصحافة والجمعية العمومية بهذه التقارير .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) فيما عدا الفقرة الأولى من هذه المادة ، فإن بقية فقراتها تحتاج إلى إعادة صياغتها ضوء شكل الملكية الذى تنتهى إليه صياغة الفقرة ٢ من المادة ٢٢ ، فإذا اتفق على بقاء الصحف مملوكة لمجلس الشورى ، جاز بقاء هذه الفقرات ، فإذا تحولت إلى شركة مساهمة ، بين الدولة والعاملين بها أو بين مساهمين وبين العاملين بها ، فقد تنطبق عليها الشروط الواردة فى قانون الشركات بشأن مراجعة الإجراءات المالية .. كما أن الإشارة إلى الاختصاصات المطلقة بالمجلس الأعلى للصحافة ، يتحتم مراجعتها فى ضوء ما يستقر عليه رأى ، بشأن تشكيله ومهمته ، هل هو نائب عن ملك الصحف القومية فى إدارتها ؟ ، أم أنه مجرد مجلس يمثل للرأى العام ويصون أدبيات المهنة وسلطاته لخبية .

\* مادة ٢٥ " سلطة الصحافة " - تكون لكل مؤسسة صحفية قومية الشخصية الاعتبارية ولها مباشرة جميع التصرفات القانونية لتحقيق أغراضها ويمثلها رئيس مجلس الإدارة .

\* مادة ٢٦ " سلطة الصحافة " - للمؤسسة الصحفية القومية بموافقة المجلس الأعلى للصحافة تأسيس شركات لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع .

ويضع المجلس الأعلى للصحافة للقواعد المنظمة لتأسيس هذه الشركات .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل  
(١) يعاد النظر في الإشارة إلى سلطات المجلس الأعلى للصحافة في هذه المادة على ضوء ما يستقر عليه الرأي حول طبيعته .

\* مادة ٢٧ " سلطة الصحافة " - تمرى في شأن العاملين بالمؤسسة الصحفية القومية أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع .  
ويجوز للمؤسسة الصحفية القومية في مجال نشاطها مزاوله للتصدير والاستيراد والقيام بأنشطة الوكالات التجارية وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للصحافة .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل  
(١) يعاد النظر في سلطات المجلس الأعلى للصحافة الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة على ضوء ما يستقر عليه الرأي حول طبيعته .

\* مادة ٢٨ " سلطة الصحافة " - يكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين في المؤسسات الصحفية القومية من صحفيين وإداريين وعمال سنتين عاما .  
ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة بتوصية من مجلس إدارة المؤسسة مد السن سنة فسنة حتى الخامسة والسنتين .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل  
(١) يسود بين الصحفيين اتجاه لإلغاء هذه المادة ، وإطلاق حق الصنفى في أن يستمر في العمل طالما هو قادر عليه على أن يكون من حقه طلب إحالته للمعاش في سن السنتين .  
(٢) أوصى المؤتمر العام الثانى للصحفيين بمد سن المعاش إلى الخامسة والسنتين على ألا يكون من حقه بعد من السنتين تولى مناصب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير وعضوية

المجلسين وهو النص الذي كان واردا في الفقرة الثانية من المادة التي كانت مكونة من ثلاث فقرات وقد ألغيت هذه الفقرة في بداية عام ١٩٩٥ ويرى إتجاه بين الصحفيين الشباب ، أن إياحة حق تولي المناصب القيادية في الصحف القومية حتى سن الخامسة والسكن يصادر حقهم في تولي هذه المناصب .

## الفصل الثاني الجمعية العمومية

١٠١

\*مادة ٢٩ " سلطة الصحافة " - تشكل الجمعية العمومية للمؤسسات الصحفية القومية من خمسة وثلاثين عضوا ويكون إختيارهم على الوجه الآتي :

( ١ ) ١٥ عضوا يمثلون الصحفيين والإداريين والعاملين بالمؤسسة الصحفية يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر ويشترط في العضو أن يكون له خبرة في أعمال الصحافة مدة خمس سنوات على الأقل .

وتنتخب كل فئة من بينها خمسة أعضاء .

( ٢ ) ٢٠ عضوا يختارهم مجلس الشورى من الكتاب أو المهتمين بشئون الفكر والثقافة والصحافة والإعلام على أن يكون من بينهم أربعة على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية .

وتجرى الانتخابات كما يتم الاختيار كل أربع سنوات

ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لإجراء الانتخابات

وشروط صحة انعقاد الجمعية العمومية ونظام اتخاذ القرارات .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كان نص هذه المادة في مشروع القانون الذي قدمته لجنة تقنين الصحافة عام ١٩٨١ ينص على مساواة أصوات ممثلي العاملين بأصوات ممثلي المالك في الجمعية العمومية ويقضى بأن " تتشكل الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية من ٢٤ عضوا يكون من بينهم ١٧ عضوا يمثلون الملكية الاجتماعية ، ويتولى مجلس الشورى اختيار عشرة أعضاء كممثلين له في الجمعية العمومية على أن ينضم إليهم الأعضاء السبعة المعينون بمجلس الإدارة ويكون لكل منهم ٣ أصوات عند إجراء التصويت في الجمعية العمومية ، وتختار اللجنة النقابية بالمؤسسة عضوا بالجمعية العمومية على أن يكون له صوت واحد . ويشترط فومن يرشح نفسه في انتخابات الجمعية العمومية للمؤسسة أن يكون قد أمضى خمس سنوات على الأقل في العمل بذات المؤسسة وتجرى لانتخابات أعضاء الجمعية العمومية كل أربع سنوات . ويضع المجلس الأعلى

للمصحافة القواعد المنظمة لإجراء الانتخابات". وبحساب الأصوات يتضح أن لكل من المالك والعمال ٥١ صوتاً .. والنص الحالي يعطى للمالك أغلبية الأصوات في الجمعية العمومية ، ويلاحظ أن تحويل الصحف القومية إلى شركات مساهمة أو مشاركة العاملين في الملكية قد يتطلب تعديلاً في هذا النص طبقاً لقانون الشركات المساهمة .

## ١٠٢

• مادة ٣٠ " سلطة الصحافة " - تختص الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية بما يلي :

- (١) إقرار الموازنة التقديرية والحساب الختلي .
- (٢) تعيين واعتماد مراقبي الحسابات.
- (٣) إقرار السياسة الاقتصادية والمالية للمؤسسة والنظر في المشروعات الجديدة أو تصفية مشروعات قائمة ، ويتم ذلك من خلال التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الإدارة .
- (٤) إقرار اللوائح الخاصة بالأجور أو غيرها التي يضعها مجلس الإدارة بشرط الالتزام بقواعد الحد الأدنى للأجور التي يضعها المجلس الأعلى للمصحافة .
- (٥) النظر فيما يعرضه عليه مجلس الإدارة من أمور .
- (٦) رفع الاقتراح بحل مجلس الإدارة في حالة إخلافه بواجباته إلى المجلس الأعلى للمصحافة.

ويجوز لثلث أعضاء الجمعية العمومية طلب إدراج موضوع للمناقشة عند انعقادها وكذلك يجوز لثلث أعضاء الجمعية العمومية أو مجلس إدارة الصحيفة أن يطلب عقد جمعية عمومية غير علنية.

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

- (١) طالب المؤتمر العام الثاني للصحفيين في توصيلته بأن يكون انعقاد الجمعية العمومية ملزماً وتلقائياً كل ٦ شهور . وإعادة للنظر في تشكيلها وتشكيل مجلس الإدارة بما يرفع نسبة العاملين إلى ٥٠٪ وبضرورة نشر ميزانيات المؤسسات الصحفية .
- (٢) يلاحظ أن المادة ٢٤ من قانون سلطة الصحافة - الفقرة الأخيرة - تنص على أن يقوم الجهاز المركزي بإخطار الجمعية العمومية فضلاً عن مجلس الشورى والمجلس الأعلى للمصحافة بصورة من تقاريره . لكنها لم تنص على حق الجمعية العمومية في مناقشتها أو محاسبة مجلس الإدارة على ما ورد فيها .
- (٣) كان المشروع الذي وضعت لجنة تقنين الصحافة ، يعطى للجمعية العمومية الحق في اختيار اثنين من المحررين لعضوية مجلس التحرير .

## الفصل الثالث مجالس الإدارة والتحرير

١٠٣

\* مادة ٣١ " سلطة الصحافة " - يشكل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية من خمسة عشر عضوا على الوجه الآتى :

(١) رئيس مجلس الإدارة ويختاره مجلس الشورى .  
(٢) ستة من العاملين بالمؤسسة يتم انتخابهم بالاقتراع السرى المباشر على أن يكون اثنان من الصحفيين واثنان عن الإداريين واثنان عن العمال وتنتخب كل فئة ممثلين .

(٣) ثمانية أعضاء يختارهم مجلس الشورى على أن يكون من بينهم أربعة أعضاء على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية .

وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد .  
ويشترط لصحة انعقاد مجلس الإدارة حضور الأغلبية المطلقة لأعضائه .  
وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى من بينه الرئيس .

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة فى أكثر من مؤسسة صحفية .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) أوصى المؤتمر العام الثانى للصحفيين برفع مشاركة العاملين فى مجلس الإدارة إلى ٥٠ ٪ ، وكان مشروع القانون الذى وضعته لجنة تقنين الصحافة ينص على أن يشكل مجلس الإدارة من ١٣ عضوا يرشح مجلس الشورى ٧ منهم شريطة أن يكون من بينهم ٤ أعضاء على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية ، وتنتخب للجمعية العمومية ٦ أعضاء من بين أعضائها لعضوية مجلس الإدارة .

(٢) أوصى المؤتمر العام الثانى للصحفيين بالنظر فى إمكان عودة العضو المنتدب المتخصص ماليا وإداريا .

١٠٤

\* مادة ٣٢ " سلطة الصحافة " - يشكل فى كل صحيفة من الصحف القومية مجلس التحرير من خمسة أعضاء على الأقل ويرأسه رئيس التحرير الذى يختاره

مجلس الشورى ويختار مجلس الإدارة الأعضاء الأربعة الباقين ويكون من بينهم من يلى رئيس التحرير فى مسئولية العمل الصحفى.

وتكون مدة عضوية مجلس التحرير ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) أوصى المؤتمر العام الثانى للصحفيين بوضع نظام لمشاركة المحررين فى اختيار رئيس التحرير ، ومن الاقتراحات التى طرحت فى هذا الصدد أن يختار المالك طبقاً لشروط معينة ثلاثة من الصحفيين العاملين بالمؤسسة ، وينتخب المحررون أحدهم .

(٢) كان مشروع القانون الذى وضعت لجنة التقنين بنص على أن يضم مجلس التحرير إثنين من المحررين تختارهم الجمعية العمومية وليس مجلس الإدارة فقط .

#### ١٠٥

\* مادة ٣٣ - " سلطة الصحافة " - تنظم اللاحة التنفيذية لهذا القانون طريقة

وإجراءات اختيار رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) لم تنظم اللاحة التنفيذية للقانون طريقة وإجراءات اختيار رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير .. إذ هنا من سلطات مجلس الشورى باعتباره المالك - نص البند الأول من المادة ٣١ من قانون سلطة الصحافة " فيما يتعلق بالأول والمادة ٣٢ فيما يتعلق بالثانى - وقد أوصى المؤتمر العام الثانى للصحفيين بوضع نظام لمشاركة المحررين فى اختيار رئيس التحرير ، ومن الأفكار التى طرحت فى هذا الشأن إعطاء المالك حق طرح ثلاثة أسماء ينتخب الصحفيون أحدهم .

#### ١٠٦

\* مادة ٣٤ - " سلطة الصحافة " - يضع مجلس التحرير السياسة العامة للتحرير

، ويتابع تنفيذها وذلك فى إطار السياسة العامة التى يضعها مجلس الإدارة للمؤسسة ويكون تنفيذ تلك السياسة من اختصاص رئيس التحرير ومعاونيه .

**الباب الرابع**  
**المجلس الأعلى للصحافة**  
**الفصل الأول**  
**تشكيل المجلس الأعلى للصحافة**

١٠٧

\* مادة ٣٥ - " سلطة للصحافة " - المجلس الأعلى للصحافة هيئة مستقلة قائمة بذاتها يكون مقرها مدينة القاهرة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وتقوم على شئون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلالها وقوامها بممارسة سلطتها فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، وبما يؤكد فعاليتها فى ضمان حق المواطنين فى المعرفة والاتصال بالخبر الصحيح .

ويكون تشكيله واختصاصاته وعلاقته بسلطات الدولة وبنقابة الصحفيين على النحو المبين فى هذا القانون .  
توضيحات وإضافات والتعديلات

(١) تنص المادة ٢١١ من الدستور على " يقوم على شئون الصحافة مجلس أعلى يحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقته بسلطات الدولة ، ويمارس المجلس اختصاصاته بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وذلك على النحو المبين فى الدستور والقانون " .

١٠٨

\* مادة ٣٦ - " سلطة للصحافة " - يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة على النحو التالى :

- (١) رئيس مجلس الشورى وتكون له رئاسة المجلس الأعلى للصحافة .
- (٢) رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية .
- (٣) رؤساء تحرير الصحف القومية على أن تمثل كل مؤسسة فى حالة تعددهم بواحد من بينهم يختاره مجلس إدارة المؤسسة .



(٤) رؤساء تحرير الصحف الحزبية التي تصدر وفقا لقانون الأحزاب فإن تعدت صحف الحزب الواحد يختار الحزب رئيس للتحرير الذي يمثلها .

(٥) نقيب الصحفيين .

(٦) رئيس الهيئة العامة للاستعلامات .

(٧) رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط .

(٨) رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون .

(٩) رئيس نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر .

(١٠) رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتوزيع أو أحد خبراء التوزيع

الصحفي .

(١١) رئيس اتحاد الكتاب .

(١٢) عدد من الشخصيات العامة المهمة بشئون الصحافة يختارهم

مجلس الشورى على ألا يزيد عددهم على الأعضاء المذكورين في الفقرات السابقة .

(١٣) إثنان من المشتغلين بالقانون يختارهما مجلس الشورى .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) كان تشكيل المجلس في المشروع الذي وضعت لجنة تقنين الصحافة يخلو من رئيس مجلس الشورى ومن رئيس الهيئة العليا للاستعلامات ومن رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط - وهو عضو بالمجلس بحكم أنه رئيس مجلس إدارة مؤسسة قومية - ومن رئيس مجلس أمناء الإذاعة والتلفزيون ومن رئيس اتحاد الكتاب . كما كان التشكيل يضم الوزير المختص بشئون الإعلام ، وهيئة مكتب نقابة الصحفيين . وليس للنقيب وحده وهيئة مكتب نقابة العاملين بالصحافة وليس رئيس النقابة وحده بشرط أن يكونوا من العاملين بالصحف ، وينص على أن يكون من بين العضوين المشتغلين بالقانون أحد كبار أعضاء الهيئات القضائية ، وحدد هذا المشروع عدد الشخصيات العامة بـ ١١ من الكتاب والمهتمين بشئون الصحافة ولم ينص المشروع على أن يكون رئيس مجلس الشورى رئيسا للمجلس ، بل - على العكس من ذلك - نص على أن يختار المجلس هيئة مكتبه - الرئيس والوكيلين والأمين العام ومساعد - بالانتخاب السري وعلى أنه لا يجوز لأحد من ممثلي السلطات الأخرى الأعضاء في المجلس - أي الحكومة والسلطة التشريعية - ترشيح نفسه لعضوية هيئة المكتب .

(٢) يختلف تشكيل مجالس الصحافة في العالم ، باختلاف السلطات التي تمارسها ، وهي في الأغلب الأم ، سلطات أدبية ومهنية ، وليست تنفيذية ، ويلاحظ على تشكيل المجلس الأعلى للصحافة ، وجود أغلبية حكومية ، ووجود شخصيات تمثل مناصب لا صلة لها بالصحافة مما يخل باستقلاله قد إحتجت على هذا التشكيل ، ووصفته بأنه " يفرط في عدد الشخصيات المعيّنين بحكم وظائفهم " وطالب المجلس بأن يؤخذ رأى النقابة في الشخصيات العامة التي يجب أن تعين كأعضاء في المجلس الأعلى للصحافة .

(٣) من بين الاتجاهات التي برزت أثناء مناقشات ورشة العمل التي نظمها مركز المساعدة القانونية ، أن يشكل المجلس ، من الصحفيين ومن أعضاء يمثلون الهيئات القضائية ، وشخصيات عامة يمثلون الرأي العام تختارهم نقابة الصحفيين .

١٠٩

\* مادة ٣٧ " سلطة الصحافة " - مدة عضوية المجلس الأعلى للصحافة أربع سنوات قابلة للتجديد.

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) في المشروع الذي أعدته لجنة تقنين الصحافة لم ترد عبارة " قابلة للتجديد " ووردت عبارة "مدة هيئة المكتب سنتان " .

١١٠

\* مادة ٣٨ " سلطة الصحافة " - تشكل هيئة مكتب المجلس الأعلى للصحافة من الرئيس والوكيلين والأمين العام والأمين العام المساعد .  
ويختار المجلس الأعلى هيئة مكتبه بالانتخاب السري وذلك فيما عدا رئيسه .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) فيما يتعلق بالفترة الثانية من هذه المادة ، يلاحظ أن مشروع اللجنة كان ينص على انتخاب الرئيس ويستبعد ممثلي السلطات الأخرى من الترشيح لعضوية هيئة المكتب .

## الفصل الثاني اختصاصاته

١١١

\* مادة ٣٩ " سلطة الصحافة " - يضع المجلس الأعلى للصحافة اللوائح التي تبين نظام العمل فيه وتحدد لجان المجلس وتبين طريقة تشكيلها وكيفية سير العمل فيها .

١١٢

\* مادة ٤٠ " سلطة الصحافة " - رئيس المجلس هو الذي يمثل له لدى الجهات القضائية والإدارية وغيرها من الجهات وفي مواجهة الغير ويشرف بوجه عام على حسن سير أعمال المجلس وهو يرأس اجتماعات هيئة المكتب .

ولرئيس المجلس أن يفوض أحد الوكيلين أو كليهما في بعض اختصاصاته وله أن ينوب أحد الوكيلين لرئاسة بعض جلسات المجلس .  
وإذا غلب الرئيس أو قام متع لديه تولى أحد الوكيلين بالتناوب لرئاسة المجلس .  
ويقوم الأمين العام بتنفيذ قرارات المجلس وإعداد جدول أعماله بالاتفاق مع رئيس المجلس .

#### ١١٣

\* مادة ٤١ " سلطة الصحافة " - يجتمع المجلس اجتماعا عاديا مرة كل شهرين على الأقل ويجوز دعوته لاجتماع طارئ بناء على طلب رئيسه أو ثلث أعضائه على الأقل .  
كما يجتمع المجلس أيضا في الموعد الذي يحده رئيسه بناء على طلب أمانة المجلس للنظر فيما يقدم إليها من إخطارات بإصدار الصحف وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تقديمها .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل  
(١) في المشروع الذي وضعته اللجنة كانت هذه المادة تنص على أن يجتمع المجلس - كذلك - بناء على طلب من مجلس نقابة الصحفيين .

#### ١١٤

\* مادة ٤٢ " سلطة الصحافة " - لرئيس الجمهورية دعوة المجلس الأعلى للصحافة لاجتماع غير عادي وفي هذه الحالة تكون رئاسة الاجتماع لرئيس الجمهورية .  
توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل  
(١) لم ينفذ هذا التقليد سوى مرة واحدة في نهاية عهد الرئيس السادات ، وفي أعقاب القبض على عدد من الصحفيين ضمن إجراءات سبتمبر ١٩٨١ .

#### ١١٥

\* مادة ٤٣ " سلطة الصحافة " - للمجلس الأعلى للصحافة حق طلب البيانات من جهات الاختصاص الرسمية التي تمكنه من ممارسة اختصاصاته وذلك في حدود القانون .

#### ١١٧

\* مادة ٤٤ " سلطة الصحافة " - فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون يتولى المجلس الأعلى للصحافة الاختصاصات الآتية :

- (١) إبداء الرأي فى مشروعات القوانين التى تنظم شئون الصحافة .
- (٢) اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتنميتها وتطويرها بما يساير التقدم العلمى الحديث فى مجالات الصحافة ، ومدها إقليميا إلى أوسع رقعة ، وله فى سبيل ذلك إنشاء صندوق لدعم الصحف .
- ويصدر المجلس اللائحة المنظمة للصندوق .
- (٣) حماية العمل الصحفى وكفالة حقوق الصحفيين وضمان آدائهم لواجباتهم وذلك كله على الوجه المبين فى القانون .
- (٤) إقرار ميثاق الشرف الصحفى والقواعد الكفيلة بضمان احترامه وتنفيذه .
- (٥) ضمان حد أدنى مناصب لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية .
- (٦) جميع الاختصاصات التى كانت مخولة فى شأن الصحافة للاتحاد الأستراتيجى العربى وتنظيماته والوزير القائم على شئون الإعلام والمنصوص عليها فى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين.
- (٧) الإذن للصحفى الذى يرغب فى العمل بصحيفة أو وكالة صحفية أو إحدى وسائل الإعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو فى الخارج أو مباشرة أى نشاط فيها سواء كان هذا العمل بصفة مستمرة أو منقطعة وذلك بعد حصوله على موافقة الجهة التى يعمل بها .
- (٨) اتخاذ كل ما من شأنه توفير مستلزمات إصدار الصحف وتذليل جميع العقبات التى تواجه دور الصحف .
- (٩) تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد أسعار الصحف والمجلات وتحديد أسعار مساحات الإعلانات للحكومة والقطاع العام بما لا يخل بحق القارئ فى المساحة التحريرية وفقا للعرف الدولى .
- (١٠) للتنسيق بين الصحف فى المجالات الاقتصادية والإدارية المقررة فى هذا القانون وقانون نقابة الصحفيين ، أو فيما يمس حرية الصحافة واستقلالها وفى الشكوك المتضمنة مساسا بحقوق الأفراد أو كراماتهم ، واتخاذ القرار المناسب فى ذلك كله .
- توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) فى المشروع الذى وضعته لجنة تقنين الصحافة جاء نص البند ١ فى هذه المادة كما يلى : حق إقتراح القوانين والقرارات المتعلقة بالصحافة وأن يتقدم بها إلى رئيس الحكومة لإستصدار هذه التشريعات ويجب أخذ رأى المجلس فى أية إقتراحات أو تشريعات بقوانين فى

شأن الصحافة قبل عرضها على مجلس الشعب لإبداء الرأي فيها ، ويدعى المجلس لإرسال من يمثلته عند مناقشة مشروعات القوانين المذكورة في مجلس الشعب .

(٢) كان نص البند ٣ من هذه المادة في مشروع اللجنة المشار إليها ينص على " حماية العمل الصحفي بتأكيد حق الصحفي في النشر وعدم حرمانه من هذا الحق " ومراقبة عدم جواز الحجر على قلمه أو نقله لعمل غير صحفي داخل مؤسسته أو خارجها وضمنان حق الصحفي في الحصول على الأنباء وضمان تدفق الأنباء والمعلومات بين المصادر المختصة والصحافة والنظر فيما يمس هذا الحق .

(٣) لم يرد البند ٦ من هذه المادة في مشروع اللجنة ، والاختصاصات المنصوص عليها لوزير الاعلام في قانون النقابة القاتم ، واسعة بشكل مخيف ، وإن كان للمجلس الأعلى للصحافة الذي انتقلت إليه هذه الاختصاصات لا يمارس معظمها وهي : إيداع نسخة من جداول النقابة في وزارة الاعلام " مادة ٤ " وترسل إليها كشوف أسماء الصحفيين الذين تقرر نقل أسمائهم من جدول فرعي إلى آخر . " المادة ١٦ " : يحدد وزير الاعلام بقرار منه الوظائف والأعمال الحكومية التي تحتسب من فترة للتدريب وأسماء من يقومون بها . " مادة ١١ " : وترسل أسماء طابقي القيد في جداول النقابة إلى وزارة الاعلام لإبداء الرأي فيها مثلما ترسل للإتحاد الاشتراكي . " المادة ١٣ " : ولوزير الاعلام حق رفع الدعوى التأديبية أمام هيئة للتأديب التي نص عليها قانون النقابة . " مادة ٨١ " : وتشارك وزارة الاعلام عن طريق جهازها في لجنة للتظلم من قرارات القيد " رئيس هيئة الاستعلامات أو من ينوبه " وفي لجنة التحقيق مع أعضاء النقابة " عن طريق مستشارها القانوني " وفي هيئة التأديب الابتدائية " عن طريق نائب إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاعلام " وفي لجنة فض الخلافات بين عضو النقابة ومالك الصحيفة . كما ينص قانون النقابة على أن يخطر وزير الاعلام بنتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب وقرارات الجمعية العمومية خلال اسبوع من تاريخ صدورهما ، مثلما يخطر بذلك الاتحاد الاشتراكي . " مادة ٤٢ " : وله أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة وفي القرارات الصادرة من الجمعية العمومية . " مادة ٦٢ " : وله أن يستصدر قرارا من رئيس الجمهورية بحل مجلس النقابة إذا خرج عن أهداف القانون أو عن اختصاصات النقابة أو خالف اجراءات تشكيل الجمعية العمومية . " مادة ٦٤ " .

أما الاختصاصات التي كانت للاتحاد الاشتراكي وانتقلت إلى المجلس الأعلى للصحافة فهي الترخيص بمزاولة المهنة طبقا للمادة ١٣ فقرة ٢ من قانون نقابة الصحفيين التي تنص على أن ترسل لجنة القيد الابتدائية في نقابة الصحفيين قبل ثلاثين يوما من انعقادها بيانا بأسماء طابقي القيد إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ووزارة الإرشاد القومي لإبداء الرأي فيها خلال اسبوعين من تاريخ وصول البيان إليها .. كما تنص المادة ٢ من القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة على عدم جواز العمل في الصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومي وقد انتقلت هذه السلطة إلى الاتحاد الاشتراكي . ولا يمارس المجلس الأعلى عمليا سلطة الترخيص بالمهنة .

(٤) لم يرد في مشروع لجنة تقنين الصحافة نص البند ٧ من هذه المادة الخاص بالترخيص للراغبين في العمل في جهات صحفية أجنبية ، وقد أدخل هذا الإختصاص على القانون في ظروف ضيق الرئيس الراحل أنور السادات بما كان ينشر في الصحف العربية عنه ،

والرأى الغالب بين الصحفيين هو إلغاء هذا البند لأنه بحكم قانون العمل من إختصاص جهات العمل التي يعملون بها.  
(٥) كان المشروع الذى وضعته لجنة تقنين الصحافة ، يتضمن اختصاصات أخرى للمجلس الأعلى للصحافة ، هي:

- التسيق بين الصحف القومية فى المجالات الاقتصادية والإدارية  
- حل المشكلات التى قد تنشأ بين ممثلى رأس المال المختلفين فى الجمعيات العمومية عند عدم حسم المشكلات فى اجتماعات هذه الجمعيات ورفعها للمجلس الأعلى .  
- يبين المجلس أسلوب رقابة الشعب على ملكية الصحف وتمويلها عن طريق الجهاز المركزى للحسابات ويتخذ شافه فى المخالفات التى تكشفها هذه التقارير إذا لم تتصدى لها للجمعيات العمومية .

- التحقيق فى الشكاوى المتضمنة مساسا بحقوق الصحفيين المقررة بهذا القانون وقانون نقابة الصحفيين أو ما يمس حرية الصحافة واستقلالها ، واتخاذ القرار المناسب طبقا للدستور والقانون وكذلك فى الشكاوى المتضمنة مساسا بحقوق الأفراد وكرامتهم.  
(٦) انتهت مناقشات ورشة العمل التى نظمها مركز المساعدة القانونية إلى المطالبة بإعادة النظر فى اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة ، على أساس أنه جهاز مستقل لبحث شكاوى الجمهور ضد الصحف فيما ينشر بها مما يحقوقهم وحياتهم الخاصة وإصدار قرارات الإدانة الأدبية ونشرها فى الصحف وحماية حق الرد وبحث شكاوى الصحفيين ضد الدولة والدفاع عن حرية الصحافة والصحفيين .

## ١١٧

\* مادة ٤٥ : " سلطة الصحافة " - المجلس الأعلى للصحافة مستقل بموازنته وتدرج رقما واحدا فى موازنة الدولة .  
وتبين اللائحة الداخلية للمجلس كيفية إعداد مشروع موازنة المجلس السنوية وبحثه وإقراره ، وطريقة إعداد حسابات المجلس وتنظيمها ومراجعتها وكيفية إعداد الحساب الختامى السنوى واعتماده ، وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

## ١١٨

\* مادة ٤٦ : " سلطة الصحافة " - فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى للصحافة فى هذا القانون ... ومع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية أو السيسية يكون للمجلس فى حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو قانون نقابة الصحفيين ، أو ميثاق الشرف الصحفى أن يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من أعضائه من بينهم أحد

الصحفيين والعضوين القانونيين - وتكون رئاسة اللجنة لأقدم العضوين القانونيين .

ويتعين على لجنة التحقيق أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في التحقيق مع الصحفي بوقت مناسب ولهما أن ينييا أحد أعضائهما لحضور التحقيق .

وفي حالة توافر الدلائل الكافية على ثبوت الواقعة المنسوبة لصحفي يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأنيبية أمام الهيئة المنصوص عليها في المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن نقابة الصحفيين .

ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأنيبية - ورئيس تلك اللجنة وللصحفي الحق في الطعن في قرار هيئة التأديب أمام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون سالف الذكر .

توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل

(١) هناك إتجاه عام بين الصحفيين وغيرهم على إلغاء هذه المادة لأنها تتنزع سلطة نقابة الصحفيين في تأديب أعضائها ، وتخالف نص الفقرة ٣ من المادة ٥٦ من الدستور التي تلص على إلزام النقابات بمساعدة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق موثيق شرف أخلاقية وبالذفاع عن الحقوق والحريات المقررة - وهو الإتجاه الذي أخذ به المؤتمر الثاني للصحفيين . ويلاحظ أن واجبات الصحفي طبقا لهذا القانون هي الواردة في المواد من ٥ إلى ٩ منه ، وهي الإلتزام بالمقومات الأساسية للمستور ، وحظر قبول التبرعات أو الإعانات . (وهناك عقوبة سالبة الحرية عند مخالفة هذه المادة ) هي الحبس مدة لا تقل عن ٣ شهور ، وحظر تناول ما تتولاه سلطة التحقيق ، ونشر التصحيح وهناك عقوبة عليها .

١١٩

\* مادة ٤٧ : 'سلطة الصحافة ' - على المجلس الأعلى للصحافة أن يرفع تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية تتضمن أوضاع الصحافة وما تناولته من قضايا وأى مسائل بحريتها وأوضاع المؤسسات الصحفية المالية والاقتصادية .

١٢٠

\* مادة ٤٨ : 'سلطة الصحافة ' - يصدر المجلس الأعلى للصحافة اللاحة للتنفيذية لهذا القانون .

## الباب الخامس أحكام إنتقالية.

١٢١

\* مادة ٤٩ : "سلطة الصحافة" - للصحف القائمة حاليا والتي تصدر عن أفراد تظل مملوكة ملكية خاصة لأصحابها وتستمر في مباشرة نشاطها حتى وفاتهم .

١٢٢

\* مادة ٥٠ : "سلطة الصحافة" - تلتفى تراخيص الصحف التي لم تصدر بصفة منتظمة خلال ثلاثة أشهر سابقة على صدور هذا القانون .

١٢٣

\* مادة ٥١ : "سلطة الصحافة" - يوقف صدور الصحف التي لم يرخص بإصدارها .

١٢٤

\* مادة ٥٢ : "سلطة الصحافة" - الصحفيون الذين يعملون بصحيفة أو وكالة صحفية أو إحدى وسائل الإعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها أو يباشرون فيها أى نشاط بصفة مستمرة أو منقطعة عليهم أن يتقدموا بطلب للمجلس الأعلى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للإذن لهم بالعمل .

فإذا لم يتقدموا بطلب الإذن خلال الفترة المنكورة تتخذ معهم الإجراءات التأديبية وفقا لهذا القانون .

١٢٥

\* مادة ٥٣ : "سلطة الصحافة" - يبقى رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية والقومية وأعضاؤها ورؤساء تحرير الصحف القومية وأعضاء مجالس تحريرها الحاليون في مناصبهم حتى يتم اختيار من يتولون هذه المناصب طبقا لهذا القانون .

١٢٦

\* مادة ٥٤ : "سلطة الصحافة" - يحل مجلس الشورى محل المجلس الأعلى للصحافة في اختصاصاته لحين صدور القرار الجمهورى بتشكيله .



**\* مادة ٥٥ "سلطة الصحافة" - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .**  
**توضيحات وإضافات واقتراحات تعديل**

(١) تتركنا الباب الخامس من قانون سلطة الصحافة الذي يتضمن المواد السابقة من ٤٩ إلى ٥٥ على حاله ، لكي يظل للقانون شكله الذي صدر به ، ومن المفهوم أن هذه المواد جميعها كانت مؤقتة ، وقد زالت ضرورة وجودها بتطبيق القانون نفسه .

ونلاحظ بشكل عام أن قانون سلطة الصحافة قد لفتت كثيرا من مواد قانون المطبوعات ، ونظما أحيانا بنصها ، واكتفى في المادة ٥٥ منه ، بالنص على إلغاء كل نص يخالف أحكامه ، وبذلك أثار عددا من الخلافات ، حول ما نسخ من مواد قانون المطبوعات ، وما لم ينسخ ، وهو عيب لا بد من تلافيه عند صياغة القانون الموحد ، بالنص صراحة على القوانين التي ينتهي الرأي إلى إلغائها كاملة ، مثل سلطة الصحافة والمطبوعات ، والمواد القانونية التي ينتهي الرأي إلى إلغائها ، أو تعديلها ، وهي طبقا للاتجاه العام بين الباحثين ، لفاء الفقرة الثالثة من المادتين ٨٦ مكررو ٨٦ مكرر ( أ ) والمادة ١٠٢ مكرر بالمواد من ١٧١ حتى ٢٠٠ والمواد ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات ، والمواد ٨٠٣، ٩٠٣، ١٣٥، ٢١٥، ٢١٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة الأولى من القرار بقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بحظر نشر أبناء الجيش ، والمادة ٧٠ مكرر ١ فقرة ج من قانون المخابرات العامة ، والفقرة السابعة من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والمادتين ٢٠١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بنشر الوثائق ، والمادة ١٠ من القرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزي للتنمية والإحصاء ، فضلا عن النص العام بإلغاء كل نص يخالف أحكام القانون الجديد.

على أن يراعى في صياغة مواد القانون الجديد ، أن تكون صياغة دقيقة تحدد بخلة نوع الأعمال المؤتمنة ، وتضمن في هذا بأحكام القضاء ويقول الشراح ، بما يبصر على القضاء ، ولا يترك مجالا واسعا للاجتهاد في تفسيره ، إنطلاقا من روح تحررية ، تؤمن بحرية الصحافة ، وتتسق مع نصوص الدستور في هذا الشأن.



## القسم الثالث مشروع قانون



## مشروع قانون بشأن حرية الصحافة و الصحفيين

احمد نبيل الهلالي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة (١)

يعمل بأحكام القانون المرفق بشأن حرية الصحافة و الصحفيين

مادة (٢)

يقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون ، الصحف والمجلات وسانز المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصفة دورية او غير دورية. ووكالات الأنباء

مادة (٣)

يلغى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات و الاجراءات الجنائية والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين والقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ، والمواد من ٩ الى ٣٤ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات والفقرة الثانية من المادة ١٦ من قانون الاحزاب، كما يلغى كل نص يتعارض مع احكام القانون المرافق

مادة (٤)

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره ويصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

### الباب الأول : الصحافة

المادة (١)

الصحافة "سلطة" شعبية مستقلة، تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع، تعبيراً عن مختلف اتجاهات الرأي العام ، وأسهما في تكوينه وتوجيهه .ونلك في إطار الدستور والمقومات الأساسية للمجتمع. دون اخلال بالوحدة الوطنية او انتهاك لحرمة الالاب العامة.وتتولى الصحافة الرقابة الشعبية على مؤسسات الدولة ،وعلى الملكية العامة والتعاونية والخاصة .من خلال ممارسة النقد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطني.

## الفصل الأول :حرية الصحافة

### المادة (٢)

الصحافة حرة بتؤدى رسالتها دون تدخل السلطات الاخرى . وتستهدف حرية الصحافة تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وإرتقائه بالمعرفة المستتيرة وبالإسهام في الاهتداء الى الطول الافضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين .

### المادة (٣)

حرية تملك وإصدار الصحف مكفولة دون ترخيص للحزب السياسية ،والنقابات،والاتحادات،وسائر الاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة،وللأشخاص الطبيعيين المصريين كاملى الاهلية. وعلى من يريد إصدار صحيفة أن يتقدم (بإخطار كتابى) الى المجلس الاعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانونى للصحيفة ،ويشتمل على اسمه وجنسيته ومحل إقامته واسم الصحيفة وطريقة إصدارها وعنوانها واسم رئيس التحرير. ويجوز إصدار الصحيفة فى اليوم الحادى والثلاثين من تاريخ الاخطار دون حاجة للحصول على ترخيص او إيداع تأمين نقدى وللجهة الادارية حق الطعن ، أمام محكمة القضاء الادارى ، اذ لم يكن الاخطار مستوفيا للشروط المبينة.

### المادة (٤)

فرض الرقابة المسبقة او اللاحقة على الصحف محظور. ويجوز استثناء فى زمن الحرب فرض رقابة محددة على الصحف فى الامور العسكرية التى يترتب على إنتاشاتها الاضرار بالأمن القومى واذا خالفت الصحيفة تعليمات الرقابة جاز لرئيس الجمهورية او من يقوم مقامه طلب الاذن بضبطها من رئيس هيئة التحقيق المنصوص عليها فى المادة ٤٤من هذا القانون وتتبع فى هذه الحالة الاحكام الواردة فى المادة السادسة من هذا القانون

#### المادة (٥)

مصادرة الضعف بالطريق الإداري محظور. وإذا ارتكبت جريمة بواحدة النشر في صحيفة مجاز لرجال الضبطية القضائية ان يطلبوا من رئيس هيئة التحقيق المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون إصدار إذن بضبط الصحيفة.

فإذا أذن رئيس الهيئة بذلك عرض الأمر على هيئة التحقيق مكتملة في ظرف ساعتين من وقت الضبط إذا كان المضبوط صحيفة يومية أو اسبوعية، وإذا كانت الصحيفة صباحية وحصل الضبط قبل السادسة صباحاً. يعرض الأمر على هيئة التحقيق في الساعة الثامنة صباحاً وفي باقي الأحوال يكون العرض في ظرف ثلاثة أيام .

وتصدر هيئة التحقيق قرارها في الحال بتأييد الضبط أو إلغاءه والإفراج عن الصحيفة المضبوطة. وذلك بعد سماع أقوال المسئول عن إصدارها الذي يجب إعلانه بالحضور. ولصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى هيئة التحقيق بعبئة في نفس المواعيد ويكون للهيئة بناء على طلب ذوي الشأن - إلزام الجهة الإدارية بالتعويض المناسب في حالة إلغاء أمر الضبط أو حفظ التحقيق أو صدور حكم بالبراءة. ويكون قرار الهيئة في جميع الأحوال قابلاً للطعن عليه من ذوي الشأن أمام حدى دوائر محكمة الجنايات

#### المادة (٦)

إنذار الصحف أو تعطيلها أو إلغاءها بالطريق الإداري محظور وفي كل الأحوال لا يجوز الحكم بتعطيل أو إلغاء الصحف . ويلغى كل نص يخالف ذلك

#### المادة (٧)

احتراماً لحق المواطنين في الإعلام وحرية تداول المعلومات لا يجوز منع الصحف الصادرة في الخارج من الدخول والتداول في مصر بشكل دائم أو مؤقت مالم تتضمن مواداً إباحية أو مهاجمة للدين. ويكون هذا المنع بقرار خاص يصدر من مجلس الوزراء. ويحق للمتضرر أو وكيله اللجوء للقضاء.

### الفصل الثاني : حرية الصحفي وحصانته وحقوقه .

#### المادة (٨)

الصحفيون مستقلون بولا سلطان عليهم في أعمالهم لغير القانون وضميرهم المهني.

#### المادة (٩)

لا يجوز أن يكون مباشرة للصحفي لمهام مهنته أو الرأي الذي يصدر عنه  
او المعلومات والايخبار التي ينشرها معتقدا صحتها سببا لمعايقته تصفيا أو للمساس  
بأمنه .

ويعد ماسا يامن للصحفي بصفة خاصة ما يلي :

أ-تعريض الصحفي لاي ضغط من جانب اى سلطة.

ب-اجبار الصحفي على إفشاء مصدر معلوماته و لو كان ذلك فى نطاق تحقيق  
جنايى

ج-القبض على الصحفي اثناء تأديته لعمله الصحفي.

د-حرمان الصحفي من أداء عمله أو من الكتابة او منعه من نشر ما يحصل عليه  
من بيانات او معلومات او اخبار، ولما يحرره من تحقيقات او تعليقات او اراء  
بدون وجه حق ..او عدم ذكر اسمه على المادة الصحفية التى تنشر له خلافا للتقاليد  
المرعية. و ذلك دون اخلال بما لرئيس التحرير من سلطة فى نشر او عدم نشر  
المواد الصحفية .

هـ-نقل الصحفي بغير موافقته الكتابية من المنشأة الصحفية التى يعمل بها .الى  
عمل غير صحفى .او الى عمل صحفى احدى او اقل ميزة من الناحية الادبية او  
المادية .

و-حرمان الصحفي من اية ميزة نقدية او عينية بطريق مباشر او غير مباشر اذا  
كان يحصل عليها طبقا للقانون أو اللوائح المنظمة لشنون العاملين فى الصحافة او  
شروط عقد العمل الصحفى .

ز-حرمان الصحفي من فرصة الترقية او من العلاوات او الحوافز دون مسوغ  
قانونى.

ح-تهديد الصحفي او إبتزازه بأى طريقة من الطرق فى سبيل نشر او كتابة ما  
يتعارض مع ضميره الصحفى و شرفه المهنى او لتحقيق مصالح أو مسأرب  
شخصية لاية جهة أو لای شخص .

ط-إغواء الصحفي او إغراؤه بعرض ميزة او خدمة او مكسب عيى او نقدى له  
أو لغيره ممن ينتمون اليه بصلة القرىى او المصاهرة حتى الدرجة الرابعة فى  
مقابل تسخير قلمه لكتابة او نشر ما يتعارض مع ضميره الصحفى و شرفه المهنى.  
ى-حرمان الصحفي من تولى المواقع القيادية فى الصحافة بسبب ارائه أو معتقداته  
السياسية.

مادة (١٠)



لا يجوز محاسبة الصحفي تأديبيا بسبب عمله الا اذا اخل بواجباته الوظيفية او تقاليد المهنة على النحو المحدد في هذا القانون أو في ميثاق الشرف الصحفي الصادر عن نقابة الصحفيين. وتختص نقابة الصحفيين وحدها بتأديب الصحفيين من اعضائها .

مادة (١١)

تختص هيئة التحقيق المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون وحدها بتحريك الدعوى العمومية ضد الصحفي في الجريمة التي تقع منه بسبب تأدية مهنته.

مادة (١٢)

دون الاخلال بمقتضيات الدفاع عن البلاد ، يحظر فرض أى قيود تشريعية تعيق حرية تداول المعلومات وتفتقها ، وتحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات ويكون من شأنها أن تصادر حق المواطن في المعلومات والاعلام .

وللصحفي الحق في الحصول من اية جهة حكومية او عامة، على المعلومات والاحصائيات و الاخبار من مصادرها. وله حق نشرها ولا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته .

كما يكون له الحق في الاطلاع على كافة الوثائق الرسمية . وله الحق في تلقي الاجابة عما يستفسر عنه من معلومات واحصائيات واخبار .

مادة (١٣)

للصحفي في حدود تأديبه لمهامه . الحق في حضور الاجتماعات العامة و المؤتمرات الجماهيرية و جلسات المحاكم و جلسات المجالس النيابية و المحلية و الجمعيات العمومية للنقابات و الاتحادات والنوادي و الجمعيات وغيرها من مؤسسات ما لم تكن جلسات مغلقة او سرية .

مادة (١٤)

للصحفي الحق في ان يعامل من الجهات التي يمارس مهنته امامها بالاحترام الواجب للمهنة . ويعاقب كل من خالف احكام المادتين ١٣،١٢ وكل من تعدى على صحفي او اهانته بالقول او الاشارة او التهديد اثناء قيامه بأعمال مهنته او بسببها بالحبس مدة لا تزيد على سنة او غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وتكون العقوبة الحبس اذا حصل مع التعدي ضرب او نشأ عنها جرح

مادة (١٥)

يكون لكل صحيفة سياسة معلنة .

واذا طرأ تغيير جوهري على سياسة الصحيفة المستقرة بما يخالف معتقدات الصحفي ، يغير من الظروف التي تعاقد في ظلها مع الصحيفة، يصبح من حق الصحفي اعمالا لشرط الضمير الصحفي فسخ عقد العمل الصحفي بارادته المنفردة دون التزام بمهلة الاذار مع حقه في الحصول على تعويض مناسب.

مادة (١٦)

لنقابة الصحفيين عقد إتفاقات عمل جماعية مع اصحاب الصحف ووكالات الانباء تتضمن شروطا للعمل افضل للصحفي مما يتضمنه القانون. و تحكم العلاقة بين الصحفي والصحيفة عقد العمل الصحفي الذي يحدد مدة التعاقد ونوع العمل ومكانه والمرتب وملحقاته و للمزايا التكميلية بما لا يتعارض مع عقد العمل الصحفي الجماعي ان وجد. وتكون نقابة الصحفيين طرفا في أى عقد بين الصحفي والصحفيه.

مادة (١٧)

لا يجوز للصحيفة فصل الصحفي من عمله الا بعد اخطار مجلس نقابة الصحفيين بمبررات الفصل ومنح النقابة الفرصة الكافية للتوفيق بين الصحفي والصحيفة و في حالة فشل مسعى التوفيق يتعين على الصحيفة عرض طلب فصل الصحفي على لجنة مشكلة على النحو التالي :

- وكيل نقابة الصحفيين رئيسا
- ممثل عن المجلس الاعلى للصحافة عضوا.
- مدير مديرية القوى العاملة او من ينوب عنه عضوا .
- ممثل عن المنشأة الصحفية عضوا .
- ممثل عن المنظمة النقابية العمالية المعنية عضوا .

وتتولى اللجنة بحث الطلب في مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ تقديمه . ويقوم رئيس اللجنة باخطار كل من الصحفي والمنشأة الصحفية بموعد ومكان انعقاد اللجنة بخطاب مسجل يعلم الوصول. وفي حالة عدم حضور ممثل المنشأة الصحفية رغم إخطاره يعتبر الطلب كأن لم يكن واللجنة في سبيل اداء مهمتها سماع اقوال الصحفي و اوجه دفاعه وسماع الشهود والاطلاع على كافة المستندات والاوراق والبيانات والسجلات التي ترى لزوما لها .

ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الراء ولا يجوز للمنشأة الصحفية فصل الصحفي قبل العرض على اللجنة المذكوره والا اعتبر قرار الفصل كأن لم يكن مع التزامها بمرتب الصحفي .

المادة (١٨)

يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافا فعليا على ما ينشر بها. وعدد من المحررين المسئولين يشرف كل منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها.

ويشترط في رئيس التحرير والمحررين في الصحيفة، أن يكونوا أعضاء مقبدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين.

ويستثنى من الشروط المبينة في الفقرتين السابقتين رؤساء تحرير الصحف العلمية التي تصدرها هيئات علمية والنقابات والهيئات التي تحددها نقابة الصحفيين.

وعلى الصحيفة أن تعدل أوضاعها وفقا لحكم هذه المادة ويحكم في حالة مخالفة الفقرتين الأولى والثانية بتعطيل الصحيفة مدة لا تتجاوز ستة أشهر.

### الفصل الثالث : واجبات الصحيفة والصحفيين

مادة (١٩)

يلتزم الصحفي فيما ينشره بمراعاة مبادئ الشرف والامانة والصدق ، وبآداب مهنة الصحافة وتقاليدها ، وباحترام حقوق الانسان ، وبالامتناع عن اية دعوة الى العنصرية او التعصب ، او الى كراهية الانبياء المعترف بها او ازدرائها. او التمييز ضد الاقليات او المرأة ، او اصدار احكام او فتاوى أو تتعلق بليامين الآخرين.

مادة (٢٠)

لا يجوز للصحفي التعرض للحياة الخاصة لعامة الناس .

ومع ذلك فالطعن في اعمال او سلوكيات موظف عام او شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت هذا الحظر ما لم يقم الدليل على كذب المادة المنشورة وعلم الصحفي بكذبها وسوء نيته وتجاوز الطعن اعمال الوظيفة او النيابة او الخدمة العامة .

ومن حق الصحفي نقد الحياة الخاصة للمشتغل بالعمل العام ضمانا لرقابة الراى العام على سلوكياته ما دام النقد قد استهدف المصلحة العامة وليس مجرد التجريح والتشهير .

مادة (٢١)

يلتزم رئيس التحرير او المحرر المسئول بنشر البيانات والبلاغات الرسمية التي تعنى الراى العام.

مادة (٢٢).

يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن ينشر بناء على طلب ذي الشأن صحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من تصريحات في الصحيفة. ويجب نشر التصحيح خلال الأيام الثلاثة التالية لاستلامه أو على الأكثر في أول عديظهر من الصحيفة ، في نفس المكان وبنفس الحروف التي نشر بها المقال أو الخبر المطلوب تصحيحه . ويكون نشر التصحيح بدون مقابل إذا لم يتجاوز ضعف المقال أو الخبر المذكور . فإذا جاوزه كان للصحيفة الحق في مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجر المقدار الزائد على أساس تعريفه الاعلانات المقررة.

مادة (٢٣)

يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في الأحوال الآتية:

- ١-إذا وصل التصحيح إلى الصحيفة بعد مضي مئتين يوما من تاريخ النشر الذي اقتضاه.
- ٢-إذا سبق للصحيفة أن صحت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التي اشتمل عليها المقال أو الخبر المطلوب تصحيحه .
- ٣-إذا كان التصحيح محررا بلغة غير التي كتب بها المقال أو الخبر .
- ٤-إذا انطوى التصحيح على جريمة يعاقب عليها القانون أو على مخالفة للأداب العامة .

مادة (٢٤)

لهيئة التحقيق المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون إلزام الصحيفة بنشر التصحيح الذي تراه مناسبا خلال المهلة التي تحددها

مادة (٢٥)

للمحكمة عند الحكم بالعقوبة في جرائم النشر بواسطة الصحف أو بالتعويض المدني أن تأمر بنشر الحكم الصادر بالعقوبة أو بالتعويض في صحيفة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه فضلا عن نشره في صحيفة المحكوم عليه وذلك خلال المدة التي تحددها .

المادة (٢٦)

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه كل من امتنع عن تنفيذ احكام المواد ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥.

المادة (٢٧)

ويجوز للمضرور تحريك الدعوى العمومية طبقا للمادة السابقة بعد ان يخطر نوالشأن المجلس الاعلى للصحافة بخطاب موصى عليه بعلم الوصول لاتخاذ ما يراه لنشر التصحيح . فإذا مضت خمسة عشر يوما من تاريخ وصول

الخطاب للمجلس الاعلى الصحافة دون اتمام النشر كان له تحريك الدعوى العمومية بطريق الادعاء العام.

المادة (٢٨)

قيام الصحيفة بنشر التصحيح وفقا لاحكام القانون ، يسقط حق المضرور من النشر في طلب اقامة الدعوى العمومية او الحكم له بتعويض.

المادة (٢٩)

يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق او المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيق او بما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق او المحاكمة .

كما تلتزم الصحيفة بعدم ابراز اخبار الجريمة واسماء وصور المتهمين او المحكوم عليهم في جرائم الاحداث والدعارة والقسط .

وتلتزم الصحيفة بنشر بيانات النيابة العامة ومنطوق القرارات او الاحكام التي تصدر في القضايا التي تناولتها بالنشر اثناء التحقيق او المحاكمة مع موجز واف للاسباب التي تقام عليها اذا صدر القرار بحفظ التحقيق او قضى بالبراءة .

ولصاحب المصلحة في حالة عدم قيام الصحيفة بذلك أن يشكر للمجلس الاعلى للصحافة وفي هذه الحالة تتبع احكام المادة (٢٧) من هذا القانون.

المادة (٣٠)

يجوز للنائب العام حظر النشر بشأن تحقيق جنائي قائم مراعاة لظهور الحقيقة او حرصا على مقتضيات الامن القومي او حفاظا على الاداب العامة.

(ويجب ان يكون قرار الحظر مسببا .كما يجب ابلاغ نص القرار للصحف).

ويكون لنوى الشان حق الطعن في هذا القرار امام احدى دوائر محكمة الجنايات .

ويلغى قرار الحظر تلقائيا بمجرد تصرف النيابة العامة في التحقيق ولا يشمل حظر النشر خبر وقوع الجريمة.

المادة (٣١)

لا يجوز للصحف نشر ما يجرى في الدعاوى التي تقرر المحاكم نظرها في جلسة سرية .

كما لا يجوز لها نشر ما يجرى في المداولات السرية للمحاكم ، او نشر ما يجرى في الجلسات العلنية بالمحاكم بطريقة غير امينة وبسوء قصد .

المادة (٣٢)

لا يجوز للصحف نشر ما يجرى من مناقشات فى الجلسات السرية لمجلس الشعب والشورى او نشر ما يجرى فى الجلسات العلنية للمجلسين بطريقة غير امينة وبسوء قصد

المادة (٣٣)

يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ٢٠٠٠ جنيه كل صحفى يخالف احكام المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ ومن هذا القانون

المادة (٣٤)

يحظر على الصحيفة او الصحفى قبول تبرعات او إعانات او مزايا خاصة من جهات اجنبية بطريقة مباشرة او غير مباشرة وتعتبر اى زيادة فى اجر الاعلانات التى تنشرها هذه الجهات عن الاجور المقررة للاعلان بالصحيفة اعلنة غير مباشرة .

كما يحظر على الصحيفة او الصحفى تلقى اى إعانات حكومية بطريقة مباشرة او غير مباشرة الا وفقا للقواعد العامة التى يضعها المجلس الاعلى للصحافة .

ويعاقب من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تجاوز الفى جنيه وتحكم المحكمة بالزام المخالف باداء مبلغ يوازى ضعف التبرع او الميزة او الاعانة التى حصل عليها على ان يؤول هذا المبلغ الى صندوق معاشات نقابات الصحفيين

المادة (٣٥)

يجب الفصل بصورة كاملة وبارزة بين المواد التحريرية والاعلانية . ويحظر على الصحف نشر اى اعلان يتعارض بحسب الظاهر من مادته مع قيم المجتمع واسسه ومبادئه او مع رسالة الصحافة واهدافها او ينطوى على نشر الخرافة او التضليل او الاستدراج او الاستهواء لاستغلال حاجات المواطنين وبصفة خاصة الاحداث والاثاث منهم او يكون مخالفا باى وجه للاداب العامة.

المادة (٣٦)

يجب ان يتحقق المحرر المسئول عن نشر الاعلانات التى تقدمها جهة اجنبية من اتفاق الاعلان مع السياسات القومية وعدم تعارضها مع المبادئ المقررة للنشر الصحفى .

المادة (٣٧)

لا يجوز للصحفى ان يعمل فى جلب الاعلانات او تحريرها او ان يحصل على اى مبالغ مباشرة او غير مباشرة او مزايا باية صفة عن مراجعة او تحرير او نشر الاعلانات ، ولا يجوز ان يوقع باسمه مادة اعلانية.

#### المادة (٣٨)

تلتزم جميع الصحف بنشر ميزانياتها ويتولى الجهاز المركزي للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر مستندات المؤسسة الصحفية للتحقق من سلامة ومشروعية اجراءاتها المالية والادارية والقانونية .  
وعلى المؤسسة الصحفية ان تمكن الجهاز من هذه المراجعة وعلى الجهاز المذكور اعداد تقرير بنتيجة فحصه . وله ان يحيل المخالفات الى النيابة العامة.

#### الباب الثاني

### فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف الفصل الأول :فى حدود المسئولية الجنائية للصحفى

#### المادة (٣٩)

لا يجوز القبض على صحفى أثناء عمله او بسببه او بسبب ما ينشره من آراء وافكار واخبار

#### المادة (٤٠)

لا جريمة اذا وقع من صحفى عن طريق النشر فى الصحف احد الافعال المعاقب عليها بموجب المواد الآتية :

٨٠ د، ٨٦ مكرر فقرة ثالثة ، ٨٦ مكرر أ فقرة ثالثة ، ٩٨ مكرر فقرة رابعة ، ٩٨ ب ، ٩٨ و ، ١٠٢ مكرر ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٨ مكرر ، ١٧٨ مكرر ثانيا ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات

والمادة الاولى من القرار بقانون ٣١٣ لسنة ٥٦ بحظر نشر انباء الجيش والمادة ٧٠ مكرر فقرة ج من قانون المخابرات العامة وكل ما يتركب على ارتكاب الصحفى لاحد هذه الافعال عن طريق النشر فى الصحف هو المساعلة التأديبية والمسئولية المدنية.

وتحرر جهة التحقيق المختصة فى هذه الحالة محضرا بالواقعة وتبلغ صورته ونتيجة التحقيق لمجلس نقابة الصحفيين لاتخاذ ما يراه بشأن مساعلة الصحفى تأديبيا .

كما تسلم جهة التحقيق المختصة لذوى الشأن صورة رسمية من محضر التحقيق ومن نتيجة التحقيق للعمل بموجبه

#### المادة (٤١)

الأصل فيما يصدر عن الصحفي انه يستهدف و بحسن نية تحقيق المصلحة العامة .

ويقع عبء إثبات العكس على من يدعيه  
 ويفترض في الخبر المنشور الصدق طالما اقتنع الصحفي بصحته بعد إستفاد  
 الاجراءات المهنية الكافية لتوخي الدقة والحذر والحيلة وعلى من يطعن في صحة  
 الخبر المنشور عبء إثبات كذبه وعلم الصحفي بذلك .

#### المادة (٤٢)

في غير الاحوال المنصوص عليها في المادة ٤٠ تلغى العقوبات المقيدة  
 للحرية في جرائم الرأى التى تقع بواسطة الصحف ويكتفى بعقوبة الغرامة على ان  
 يضاعف الحد الأدنى والحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها فى مواد قانون  
 العقوبات أو أى قانون اخر بما لا يتجاوز ألفي جنيه .  
 ويلغى كل نص مخالف لذلك .

#### المادة (٤٣)

فى جرائم النشر بواسطة الصحف لا يسأل الصحفي جنائيا الا عن الفعل  
 الذى يثبت بالدليل المباشر انه ارتكبه فعلا .  
 ولا يسأل رئيس التحرير جنائيا الا اذا قام للدليل على حصول النشر بموافقة او  
 تعذر معرفة الصحفي الذى ارتكب للفعل، أو أثبتت أنه يتعرض لضرر جسيم اذا لم  
 ينشر .  
 ويلزم الصحفي فضلا عن العقوبة الجنائية بان يودى للمتضرر تعويضا عادلا .

### الفصل الثانى : فى التحقيق وتحريك الدعوى العمومية

#### المادة (٤٤)

تنشأ بمحكمة النقض هيئة تحقيق او اكثر تتكون من ثلاثة من مستشارى  
 المحكمة . يختارهم جمعيتها العمومية سنويا بطريق القرعة وتكون رئاستها  
 لاقتنهم .

وتختص هذه الهيئة - دون غيرها - بالتحقيق بناء على طلب النيابة العامة او  
 نوى الشأن فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف او بإحدى طرق النشر المقررة  
 فى المادة ١٧١ عقوبات ، بما فى ذلك استجواب المتهم والتصرف فى التحقيق الذى  
 يجرى فى تلك الجرائم .



ولهيئة التحقيق ان تكلف احد اعضائها -او احد رؤساء المحاكم الابتدائية المنتكبين للعمل بامانتها -بالقيام بما تراه من اعمال التحقيق عدا الاستجواب والتصرف في التحقيق وتكون لهيئة التحقيق وللمن تكلفه بالتحقيق الاختصاصات والسلطات المقررة في القانون لقاضي التحقيق بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

### **الفصل الثالث : في الاختصاص القضائي**

المادة (٤٥)

استثناء من احكام قانون الاجراءات الجنائية وقانون الاحكام العسكرية ٢٥ لسنة ٦٦ وقانون محاكم أمن الدولة ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تختص محاكم الجنايات دون غيرها بنظر الجنايات والجنتح التي ترتكب بواسطة النشر في الصحف .

### **الباب الثالث : المجلس الأعلى للصحافة**

#### **الفصل الأول : تعريف**

المادة (٤٦)

المجلس الأعلى للصحافة هيئة شعبية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها موازنتها الخاصة . ومقرها مدينة القاهرة .  
يقوم على شئون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلالها وقيامها بممارسة سلطاتها في إطار المقومات الاساسية للمجتمع وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي . وبما يؤكد فعاليتها في ضمان حق المواطنين في المعرفة والاتصال بالخبر الصحيح .

### **الفصل الثاني : التشكيل**

المادة (٤٧)

يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة على النحو الاتي :

١- رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية .

٢ - رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والمستقلة

فإن تعددت صحف المؤسسة الصحفية القومية الواحدة أو الحزب السياسى الواحد يختار الحزب أو المؤسسة رئيس التحرير الذى يمثلها .

٣ - نقيب الصحفيين وأعضاء هيئة مكتب النقابة .

٤ - رئيس نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر وأعضاء هيئة مكتب النقابة العاملين بالصحف .

٥ - عدد من الشخصيات العامة والممثلة لشئى إتجاهات الرأى للعام تختارهم نقابة الصحفيين على ألا يزيد عددهم عن باقى أعضاء المجلس .

٦ - اثنان من مستشارى محاكم النقض أو الاستئناف يختارهما مجلس القضاء الأعلى .

٧ - اثنان من المشتغلين بالقانون يختارهما مجلس نقابة المحامين ومدة عضوية المجلس ٤ سنوات قابلة للتجديد .

المادة (٤٨)

تشكل هيئة مكتب المجلس الاعلى للصحافة من :

رئيس - ووكيلين وأمين عام وأمين عام مساعد يختارهم المجلس بالانتخاب السرى ورئيس المجلس هو الذى يمثل لدى الجهات القضائية والادارية وفى مواجهة الغير وله أن يفوض أحد الوكيلين فى بعض إختصاصاته .

## الفصل الثالث - الاختصاصات

المادة (٤٩)

يضع المجلس الاعلى للصحافة اللوائح التى تبين نظام العمل به وتحدد لجان المجلس وطريقة تشكيلها وكيفية العمل بها .

المادة (٥٠)

يجتمع المجلس اجتماعا عاديا مرة كل شهرين على الأقل . ويجوز دعوته لاجتماع طارئ بناء على طلب رئيسه أو ثلث اعضائه على الأقل أو مجلس نقابة الصحفيين .

المادة (٥١)

فضلا عن الاختصاصات الاخرى المنصوص عليها فى هذا القانون يتولى المجلس الاختصاصات الآتية :

أ - للمجلس حق طلب البيانات من جهات الاختصاص التى تمكنه من ممارسة اختصاصاته وذلك فى حدود القانون .

ب - إبداء الرأي فى مشروعات القوانين التى تنظم شئون الصحافة واقتراح التشريعات المتعلقة بالصحافة .

ج - اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتنميتها وتطويرها بما يساير التقدم العلمى الحديث فى مجالات الصحافة ومدها إقليميا إلى اوسع رقعة . وله فى سبيل ذلك إنشاء صندوق لدعم الصحف ويصدر المجلس اللاتحة المنظمة للصندوق .

د - حماية استقلالية العمل الصحفى وامان الصحفى وكفالة حقوق الصحفيين وضمان أدانهم لواجباتهم على الوجه الاكمل . واتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم الحجر على قلم الصحفى .

هـ - اتخاذ كل ما من شأنه توفير مستلزمات إصدار الصحف وتكثيف جميع المقبات التى تواجه دور الصحف .

و - التحقيق فى الشكاوى المرفوعة من الصحفيين فى شأن المساس بحريتهم واستقلالهم وحقوقهم المقررة فى هذا القانون أو فى قانون نقابة الصحفيين . ز - التحقيق فى شكاوى الأفراد ضد الصحف أو الصحفيين فيما ينشر من أساءات بحقهم أو حياتهم الخاصة .

وعلى المجلس إعلان رأيه فى الشكاوى . ونشره فى الصحف وإبلاغه لهيئة التحقيق المنصوص عليها فى المادة ٤٤ من هذا القانون ولنقابة الصحفيين .

ح - السهر على احترام الصحف والصحفيين لحق الرد والتصحيح . ط - متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير عن مدى التزامها بأداب المهنة .

وتلتزم كل صحيفة بنشر ما يخصها من تلك التقارير .

## الباب الرابع صندوق دعم الصحف

مادة (٥٢)  
ينشأ صندوق باسم صندوق دعم الصحف تكون له الشخصية الاعتبارية ويلحق بالمجلس الأعلى للصحافة .

ويضطلع المجلس الأعلى للصحافة اللاتحة التنفيذية للقانون :

مادة (٥٣)

أغراض الصندوق هى :

- أ- دعم الصحف بمختلف أنواعها.
- ب- توفير الاحتياجات اللازمة للتوسيع الأفقى والرأسى للصحافة وبوجه خاص الصحافة الإقليمية والمتخصصة.
- ج- تغطية احتياجات صندوق معاشات الصحفيين .
- د- النهوض بالمستوى المادى للعاملين بالصحافة فى الأحوال التى لا تتحمل موارد الصحيفة ما يترتب على ذلك من أعباء مالية.
- هـ- وغير ذلك مما تحدده لائحة الصندوق.
- مادة (٥٤)

- تتكون موارد الصندوق من
- (أ): ٥٪ من حصيلات الاعلانات التى ترد للصحف.
- (ب): قيمة الضرائب المستحقة على الصحف والتى يصدر قانون بتخصيصها للصندوق.
- (ج): المبالغ التى تخصص للصندوق من الشركات بالاتفاق مع مجلس إدارة الصندوق.
- (د): ما تخصصه له الدولة من اعلات.
- (هـ): ناتج استثمارات اموال الصندوق.
- (و): الموارد الأخرى التى تحددها اللائحة.
- مادة (٥٥)

تكون اموال الصندوق لأموالا عامه ويكون له الحق فى مباشرة اجراءات التنفيذ المباشر والحجز الادارى.

مادة (٥٦)

اموال الصندوق منفصلة عن ميزانية المجلس الاعلى للصحافة. وللصندوق المشار اليه فى المواد السابقة ميزانية مستقلة. وتخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات.

مادة (٥٧)

تتولى هيئة مكتب المجلس الاعلى للصحافة مع عضوين يختارهما المجلس أعمال مجلس إدارة الصندوق ويكون لها اختصاصه.

مادة (٥٨)

تصدر لائحة الصندوق بقرار من المجلس الاعلى للصحافة وتتضمن بوجه خاص اختصاصات مجلس الإدارة والقواعد التى تتبع فى تقرير وصرف المبالغ التى يستلزمها تحقيق اغراضه دون التقيد بالقواعد الحكومية.

## الباب الخامس: الصحف القومية

المادة (٥٩)

يُصَدِّقُ بِالصَّحْفِ الْقَوْمِيَّةِ فِي تَطْبِيقِ أَحْكَامِ هَذَا الْقَانُونِ ، الصَّحَفُ الَّتِي تُصَدِّرُ حَالِيًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا عَنِ الْمَوْسِمَاتِ لِلصَّحْفِيَّةِ الَّتِي يَمْلِكُهَا أَوْ يَسْهُمُ فِيهَا مَجْلِسُ الشُّرُورِ وَكَذَلِكَ وَكَلَّةُ أَنْبَاءِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ وَالشَّرْكَةِ الْقَوْمِيَّةِ لِلتَّوْزِيعِ وَمَجْلَّةُ أَكْتُورِ .

المادة (٦٠)

الصَّحَفُ الْقَوْمِيَّةِ مَوْسِمَاتٍ مُسْتَقَلَّةٍ اسْتِقْلَالًا تَامًا عَنِ السُّلْطَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ وَعَنِ جَمِيعِ الْأَحْزَابِ . وَلَا يَجُوزُ لَخُضَاعِهَا لِإِشْرَافٍ أَوْ تَوْجِيهِ حُكُومِيٍّ أَوْ حَزْبِيٍّ . وَلَا يَجُوزُ لِهَذِهِ الصَّحَفِ أَنْ تُعَبِّرَ عَنِ حَزْبٍ بِذَاتِهِ بَلْ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُنْبِرًا لِلْجَوَارِ الْوَطْنِيِّ الْحُرِّ بَيْنَ كَافَّةِ الْأَتْجَاهَاتِ السِّيَاسِيَّةِ فِي الْمَجْتَمَعِ . وَيَجِبُ كِفَالَةُ الْحَقِّ الْمُتَكَافِيَّ لَجَمِيعِ الْأَحْزَابِ وَالْأَتْجَاهَاتِ السِّيَاسِيَّةِ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ أَرَانِهَا مِنْ خِلَالِ الصَّحْفِ الْقَوْمِيَّةِ .

المادة (٦١)

تُحَوَّلُ الْمَوْسِمَاتُ الصَّحْفِيَّةُ الْقَوْمِيَّةُ - خِلَالِ سَنَةٍ مِنْ تَارِيخِ سَرِيَانِ هَذَا الْقَانُونِ - إِلَى شَرَكَاتٍ مُسَاهِمَةٍ مِصْرِيَّةٍ بَحِثُ يَتَمَلَّكُ الْعَامِلُونَ بِهَا ٥١% وَمَجْلِسُ الشُّرُورِ ٤٩% مِنْ أَسْهُمِهَا . وَيُخَصَّصُ نِصْفُ صَافِي أَرْبَاحِ الْمَوْسِمَةِ الصَّحْفِيَّةِ الْقَوْمِيَّةِ لِلْعَامِلِينَ بِالْمَوْسِمَةِ وَالنِّصْفُ الْآخَرُ لِمَشْرُوعَاتِ التَّوَسُّعِ وَالتَّجْدِيدَاتِ .

المادة (٦٢)

تَكُونُ لِلْمَوْسِمَةِ الصَّحْفِيَّةِ الْقَوْمِيَّةِ الشَّخْصِيَّةُ الْإِعْتِبَارِيَّةُ وَلَهَا مُبَاشَرَةٌ جَمِيعِ التَّنْصِيفَاتِ الْقَانُونِيَّةِ لِتَحْقِيقِ اغْرَاضِهَا وَتُمَثِّلُهَا رَئِيسُ مَجْلِسِ الْإِدَارَةِ . وَيَجُوزُ لَهَا فِي مَجَالِ نَشَاطِطِهَا مَزَاولَةُ التَّنْصِيفِ وَالِاسْتِثْرَادِ وَالْقِيَامُ بِالنَّشِطَةِ الْوَكَالَاتِ التَّجَارِيَّةِ .

المادة (٦٣)

تَكُونُ أَسْهُمُ الشَّرْكَةِ الصَّحْفِيَّةِ الْقَوْمِيَّةِ اسْمِيَّةً ، وَيَكُونُ تَوْزِيعُ أَسْهُمِ الْعَامِلِينَ بِالشَّرْكَةِ عَلَيْهِمْ طَبَقًا لِمَا يَقْرَرُهُ النِّظَامُ الْأَسَاسِيُّ الَّذِي يَبِينُ الْحَدَّ الْأَقْصَى لِمَا يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَهُ كُلُّ عَامِلٍ مِنْ أَسْهُمِ الشَّرْكَةِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَدَاءُ الْمَكْتَتَبِ مِنَ الْعَامِلِينَ لِقِيَمَةِ الْأَسْهُمِ قَسْطًا عَلَى اقْصَاطِ شَهْرِيَّةٍ لَا تَجَاوِزُ اثْنَتَيْ عَشَرَ شَهْرًا .. وَلَا يَجُوزُ لِلْعَامِلِينَ مِنْ مَالِكِي الْأَسْهُمِ التَّنْصِيفُ فِيهَا بِالْبَيْعِ أَوْ لِلتَّنَازُلِ لِلْغَيْرِ عَنْ أَيِّ حَقُوقِ

عينية عليها أو رهنها (وما هو حكم الارث) ولا يجوز الحجز على تلك الاسهم أو اتخاذ إجراءات التنفيذ الجبرى بالنسبة لها لدين على العامل المالك. ويتقضى ملكية العامل لما يملكه من اسهم الشركة بانقضاء خدمته فيها مع استحقاق لقيمتها الاسمية وتخصص هذه الاسهم للعاملين بالشركة طبقا لما يقرره نظامها الاساسى على ان تكون الأولوية لمن لا يملكون اسهما فى الشركة وفقا للقواعد التى توضع لتنظيم هذه الأولوية.

المادة (٦٤)

للمؤسسة الصحفية القومية بعد موافقة جمعيتها العمومية تأسيس شركات لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو التوزيع .

المادة (٦٥)

تمرى فى شأن العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية احكام القانون ٦٢ لسنة ٧٥ بشأن الكمب غير المشروع .

المادة (٦٦)

استثناء من احكام قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ٨١ وتعديلاته ، تشكل الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية من خمسة وخمسين عضوا يكون اختيارهم على النحو التالى :

- ثلاثون عضوا يمثلون الصحفيين والاداريين والعمال بالمؤسسة المالكين لـ ٥١٪ من اسهمها . وتنتخب كل فئة من بينها عشرة اعضاء  
- عشرون عضوا يختارهم مجلس الشورى .

- خمسة اعضاء يعينهم المجلس الاعلى للصحافة من الكتاب والمهتمين بشئون الفكر والثقافة والصحافة والاعلام من مختلف الاتجاهات السياسية .  
ويعاد تشكيل الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية كل اربع سنوات

المادة (٦٧)

تختص الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية بما يلى:

- ١- إقرار الموازنة التقديرية والحساب الختامى
- ٢- تعيين وإعتماد مراقبى الحسابات .
- ٣- إقرار السياسة الاقتصادية والمالية للمؤسسة والنظر فى المشروعات الجديدة أو تصفية مشروعات قائمة، ويتم ذلك من خلال مناقشة التقرير السنوى الذى يقدمه مجلس الإدارة

٤- مناقشة تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بنتائج فحص الاجراءات المالية والادارية والقانونية للمؤسسة .

٥- اعتماد <sup>١٠</sup>عقد العمل الصحفى الجماعى الذى تعقده المؤسسة مع نقابة الصحفيين <sup>١٠</sup>بالتواضع الخاصة بالاجور او غيرها  
٦- محاسبة مجلس الادارة وسحب الثقة منه

٧- النظر فيما يعرضه مجلس الادارة من امور .

٨- يجوز لـ ١٠٪ من اعضاء الجمعية العمومية طلب إدراج موضوع للمناقشة قبل انعقادها بأسبوع على الأقل .

٩- اختيار رئيس و اعضاء مجلس ادارة المؤسسة للمنتخبين .

١٠- إختيار رؤساء تحرير الصحف والمجلات المختلفة فى المؤسسات الصحفية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة.

المادة (٦٨)

يجوز عقد الجمعية العمومية غير العادية بناء على دعوة من مجلس ادارة المؤسسة او بناء على طلب ثلث اعضاء مجلس الادارة او ثلث اعضاء الجمعية العمومية .

المادة (٦٩)

يشكل مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية على الوجه الاتى :

- رئيس مجلس الادارة وتختاره الجمعية العمومية للمؤسسة فإذا كان عضوا بأحد الاحزاب توقف عضويته بالحزب طوال مدة رئاسته لمجلس الادارة

- ستة من العاملين بالمؤسسة يتم انتخابهم بالاقتراع السرى المباشر على ان يكون من بينهم اثنان من الصحفيين واثنان من الاداريين واثنان من العمال - ستة اعضاء من الشخصيات العامة للمهنة بالصحافة والاعلام والفكر و الثقافة يختارهم المجلس الاعلى للصحافة على ان يراعى فى اختيارهم ضمان تمثيل مختلف اتجاهات الراى العام والتيارات الفكرية والسياسية .

وتكون مدة عضوية مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية اربع سنوات ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من مؤسسة صحفية قومية واحدة .

المادة (٧٠)

يشترط لصحة انعقاد مجلس الادارة حضور الاغلبية المطلقة لأعضائه وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية وعند التساوى يرجح الجانب الذى من بینه رئيس مجلس الادارة.

المادة (٧١)

يشكل فى كل صحيفة من الصحف القومية مجلس تحرير من خمسة أعضاء على الأقل .

ويرأس مجلس التحرير رئيس التحرير وتتولى الجمعية العمومية انتخاب اثنين من المحررين أعضاء فى مجلس التحرير وتكون مدة عضوية مجلس التحرير سنتين قابلتين للتجديد ويضع مجلس التحرير السياسة العامة للتحرير ويتابع تنفيذها فى إطار السياسة العامة للصحيفة التى يحددها مجلس إدارة المؤسسة ويتولى رئيس التحرير ومعاونوه تنفيذ هذه السياسة.

## أحكام عامه و انتقالية

مادة (٧٢)

يتولى مجلس الشورى تأسيس الشركات الصحفية المنصوص فى المادة ٥٠ من هذا القانون، والقيام بالاجراءات اللازمة لذلك طبقا لقانون شركات قطاع الأعمال العام .

مادة (٧٣)

تتولى تقييم رأسمال المؤسسة الصحفية التى يسرى عليها هذا القانون لجنة أو لجان تشكل بقرار من مجلس الشورى، برئاسة مستشار باحدى الهيئات القضائية على أن يكون من بين اعضائها عضو واحد على الأقل من بين العاملين فى بالمؤسسة وتكون قراراتها نهائية.

مادة (٧٤)

يحدد عدد اسهم كل شركة وقيمة السهم عند الاصدار بقرار من رئيس مجلس الشورى طبقا لما يسفر عنه التقييم.

فى حالة الأخذ بفكرة خصخصة الصحف القومية يلغى الباب الخامس و الاحكام العامة الانتقالية السابقة (من المادة ٥٩ الى المادة ٧٤) و يستبدل بالمادة التالية.

## أحكام عامه و انتقالية

المادة (٥٩)



تحول المؤسسات الصحفية القومية التي يملكها أو يسهم في ملكيتها مجلس  
التمورى، خلال سنة من تاريخ سريان هذا القانون الى شركات مساهمة مصرية  
يمتلك العاملون بها ٥١% من أسهمها وتطرح سائر الأسهم للبيع للمواطنين بحيث لا  
يزيد ما يملكه الفرد وأسرتة على خمسة في المائة من الاسهم.

## المذكرة الإيضاحية

ينظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ لحرية الصحافة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية وينص في مادته الثامنة عشرة على أنه لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار ونقلها إلى الآخرين ، بآية وسيلة ودونما إعتبار للحدود".

وينص المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٩٦ والتي صدقت عليه مصر ، على أن لكل فرد الحق في حرية التعبير ، وعلى أن هذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود الإقليمية ، سواء كان ذلك شفاهية و كتابية أو طباعة.

ولقد حرص الدستور المصري على تقنين معظم حقوق الإنسان الواردة في المعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية و الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأورد في هذا الشأن مجموعة هامة من المبادئ

فمنص في المادة ٤٧ على أن "حرية للرأي مكفولة، ولكل انسان للتعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو للتصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير"

ونص في المادة ٤٨ على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظور وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور"

وفي الفصل الثاني من الباب التاسع المضامف للدستور طبقاً لنتيجة الاستفتاء على تعديله في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ، تنص المادة ٢٠٧ على أن تمارس الصحافة رسالتها بحرية في استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير ، تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه ، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرية الحياة الخاصة للمواطنين .."

وتنص المادة ٢٠٩ على أن "حرية إصدار الصحف وملكيتهما للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقاً للقانون.."

وتنص المادة ٢١٠ على أن "للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للاوضاع التي يحددها القانون ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون.."

وقد أكد قضاء المحكمة الدستورية العليا أن حرية التعبير هي أصل الحريات ، وأن حرية الصحافة تعد أبرز صور حرية الرأي والتعبير وأكثرها شيوعاً.

وفي ضوء هذه المبادئ الدستورية والفقهية ، يأتي مشروع القانون المقترح ليحرر الصحافة من القيود التشريعية العديدة ، التي تكبلها  
ولأن حرية الصحافة لا تنفصل عن حرية الصحفيين فلا صحافة حرة بغير صحفيين  
أحرار ومستقلين ومؤمنين ضد كل أشكال العنف والصف.

### اسمى المشروع

### (قانون حرية الصحافة والصحفيين)

ونظرا لأن النصوص التشريعية المنظمة لشئون الصحافة والصحفيين الواردة في قوانين  
متفرقة عديدة.

فقد روي تجميع اهم هذه الاحكام في تشريع واحد بحيث يضيف ويعدل ويلغى بعض  
الاحكام الواردة في التشريعات للقمة التي لم تعد متفقة مع المبادئ التي ارساها الدستور.  
ولقد حرصت المادة الاولى من مواد الاصدار - بصفة خاصة - على النص على إلغاء  
القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ باعتباره اخطر التشريعات التي تهدد امان الصحفي . وكذلك القانون ٤٨  
لسنة ١٩٨٠ بشأن مطبعة الصحافة والعديد من مواد قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ، كما  
أوردت المادة بعد ذلك حكما عاما يقضى بإلغاء كل نص يتعارض مع احكام القانون المرافق.  
ويتضمن المشروع خمسة أبواب هي

#### الباب الاول المعنون: الصحافة

والباب الثاني المعنون: في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف

والباب الثالث المعنون: المجلس الاعلى للصحافة

والباب الرابع المعنون: صندوق لدعم الصحفي

والباب الخامس المعنون: الصحف القومية

وتحدد المادة الاولى الواردة في الباب الاول دور الصحافة في المجتمع ومهمتها باعتبار  
الصحافة قناة اساسية لممارسة للرقابة الشعبية على مؤسسات الدولة وعلى مختلف صور الملكية  
ويتناول الفصل الاول من الباب الاول مختلف مظاهر حرية الصحافة. وتطلق للمادة  
الثالثة من المشروع حرية تملك وإصدار الصحف وتكفل هذا الحق للأشخاص الطبيعيين شريطة  
ان يكونوا من المصريين كاملي الاهلية.

وليس في ذلك اذى تعارض مع احكام الدستور. فالدستور في المادة ٤٧ ينص على ان  
"كل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول او لكتايبه" كما تنص للمادة ٤٨ على ان "حرية  
الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة".

ولم تقصر هذه النصوص حرية التعبير او حرية الصحافة على الأشخاص الاعتبارية كما لم  
تنص على حرمان الشخص الطبيعي من هذه الحقوق

والمادة ٤٧ عندما تقرر حرية التعبير تخاطب الإنسان - أى الشخص الطبيعي وليس  
الأشخاص الاعتبارية. وحقوق الإنسان هي في المقام الاول حقوق الإنسان الطبيعي

ولا يقدم في ذلك ما أورده المشرع الدستوري في المادة ٢٠٩ من الدستور حول حرية  
إصدار الصحف وتملكها للأشخاص الاعتبارية العلمة والخاصة وللأحزاب السياسية. فهذه للمادة  
واردة ضمن الباب السابع الذى اضيف الى الدستور بموجب الاستفتاء على تعديل الدستور ، الذى

اجرى يوم ٢٢/٥/٨٠ والذى لم يستهدف تضييق نطاق حرية الصحافة المكفولة بالمادة ٤٨ ولم ينص صراحة على حظر تملك الاشخاص الطبيعيين للصحف.

وحرص المشروع على تحرير حق تملك وإصدار الصحف من القيود التمييزية المفروضة بموجب التشريعات القائمة . ويأخذ المشروع بفكرة حق إصدار الصحيفة دون اذن سابق اكفاء بمجرد اخطار المجلس الاعلى للصحافة.

وتحرر المادة للارابعة الصحافة من مختلف اشكال الرقابة المتبعة او اللاحقة وتضع ضوابط لفرض الرقابة في زمن الحرب و تخضع للمادة ممارسة السلطات لهذه للصلاحيه لرقابة القضاء.

وتحمى المادة للخامسة الصحافة من المصادرة بالطريق الادارى وتعيد صياغة الاحكام الواردة في المادة ١٩٨ عقوبات لتقيد سلطة رجال الضبطيه القضائية في ضبط ومصادره الصحف اذ تشير المادة لضبط الصحيفة صدور امر قضائى بالضبط من رئيس الهيئة التى اوكلت اليها المادة ٤٤ التحقيق فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف واستحدثت المادة حق الصحيفة فى تعويض مناصب فى حالة اعفاء امر الضبط او حفظ التحقيق او صدور حكم قضائى بالبراءة.

واخفضت المادة قرار هيئة للمحققين بتأكيد قرار ضبط للصحيفة او الغائه للطعن عليه من ذوى الشأن امام احدى دوائر محكمة الجنايات.

وتحظر المادة السادسة لاذار الصحف او تعطيلها او لغائها سواء بالطريق الادارى او باى طريق آخر . وتلغى المادة المواد الواردة فى قانون القوانين والى تبيح الحكم بتعطيل الجريدة.

وتتظم المادة السابعة دخول وتداول للصحف لاصداره فى الخارج على نحو يضمن احترام المواطنين فى الاعلام وحرية تداول المعلومات.

ويتناول الفصل الثالى من الباب الاول حرية الصحفي وحصافته وحقوقه وتحمى المادة التاسعة الصحفي من المساس بأمنه وتحدد مختلف صور المساس بهذا الامان.

اما المادة العاشرة فتحدد حالات مساءلة الصحفي تأديبيا وتؤكد ان نقابة الصحفيين هي وحدها التى تختص بتأديب الصحفيين من اعضائها انطلاقا مما تنص عليه المادة ٥٦ من الدستور من ان النقابات المهنية "هى المأزومة بمساءلة اعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفق مبادئ شرف اخلاقه"

المشروع بذلك ينسخ ما تنص عليه التشريعات القائمة بشأن اختصاص للمجلس الاعلى للصحافة بتأديب الصحفيين.

وتحمى المادة ١١ الصحفي من ملاحقته بدعاوى جنح كيدية فتتص على ان هيئة التحقيق المتخصص عليها فى المادة ٤٤ وحدها هى التى تختص بتحريك الدعوى العمومية ضد الصحفي فى الجريمة التى تقع منه خلال تأديبه لمهنته او بسببها.

وتنص المادتان ١٢ و١٣ على آليات تضمن توصيل الصحفي الى المعلومات. وتعلقب المادة ١٤ على كل فعل من شأنه تعطيل الصحفي عن اداء مهنته بابه صورة.

وتقرر المادة ١٥ شرط الضمير الصحفي المأخوذ به فى الدول للمتحضرة.

وتؤرد المادة ١٧ ضمانات ضد فصل الصحفي. ولشترطت عرض امر الصحفي على لجنة خماسية قبل فصله روعى فى تشكيلها ما لحد العمل الصحفي من طابع خاص يميز هذا العقد عن عقد العمل.

ويتناول الفصل الثالث من الباب الاول واجبات الصحفيه والصحفيين. وتلزم المادة ١٩ الصحفي بمراعاة مبادئ الشرف والامانه والصدق وآداب المهنة وتقاليدها. وترسم المادة ٢٠ حدود النقد المباح للحياة الخاصة للناس على هدى ما ارساه القضاء المصرى من مبادئ فى هذا الشأن.

وتوسع المادة نطلق النقد المباح لاذ ما وجه الى الحياة الخاصة للمشتغل بالعمل العام اخذا بما انتهى اليه قضاء المحكمة الدستورية العليا من ان "للقائد للقائمين بالعمل العام وان كان مريرا يظل متمتعاً بالحماية التي كفلها الدستور لحرية التعبير عن الاراء"

وتتظم المواد ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، احكام التزام الصحيفة والصحفي بكفالة حق الرد والتصحيح سواء للجهات الرسمية وللمواطنين وتتظم المواد ٢٩، ٣٠، ٣١، حدود حق الصحافة فى نشر اخبار الجرائم والتحقيقات والمحاكمات القضائية باعتبارها من الاحداث العامة التى لا يمكن ان تظل محجوبة عن الراى العام الذى من حقه ان يعلم بالجريمة فور وقوعها وان يرقب قيام السلطات بواجباتها ازاءها وتوفر المواد الضمانات التى تحول دون اخلال النشر بسير العدالة او للتأثير على التحقيقات او المماس باعتبار الأشخاص والتشهير بهم وتلويث سمعتهم.

ويتناول الباب الثانى من المشروع الجرائم التى تقع بواسطة الصحف فيحدد الفصل الاول حدود المسؤولية الجنائية للصحفي.

ويحرص المشروع على ان يكفل للصحفي حصانة ضد القبض وضد المسؤولية الجنائية باعتباره يؤدى رسالة لا تقل اهمية عن مهمة عضو مجلس الشعب او المحامى عند ممارسته حق الدفاع امام القضاء.

وتحظر المادة ٣٩ القبض على الصحفي بسبب ما ينشره من آراء وافكار واخبار. ولأن الصحفي عندما يؤدى مهنته يمارس حقاً مقرواً له بموجب الدستور فقد نصت المادة ٤٠ على انه لا جريمه اذا ارتكب الصحفي عن طريق النشر فى الصحف بعض الافعال المؤتمه طبقاً لبعض مواد قانون العقوبات او قانون حظر نشر اخبار الجيش او قانون للمخابرات العامة باعتبار ان ارتكاب هذا الفعل من خلال النشر فى الصحف يخرج هذا الفعل من نطاق نص التجريم ويخلع الصفة غير المشروعة عنه ويرده الى اصله من المشروعية وينفى الركن الشرعى للجريمة

اما سائر الجرائم التى تقع بواسطة النشر فى الصحف والتي لم تؤردها المادة ٤٢ فقد نصت المادة ٤٤ بشأنها على إلغاء العقوبات المفيدة للحرية والاكفاء بعقوبة الغرامة ومضاعفة حديها الأدنى والأقصى. وقد امتدّى المشروع فى ذلك بالتطور التشريعى الحديث فى الدول المتحضرة وقد راعى ان الصحافة يجب ان تبأشر رسالتها فى خدمة المجتمع عن طريق ممارسة النقد البناء بحرية كاملة بغية كشف لوجه الفساد والانحراف وتصحيح الاخطاء بما يحقق فى النهاية سلامة البناء الاجتماعى وتقدم المجتمع نحو الافضل. وان الصحفي بالمادة الصحفية التى ينشرها يمارس حق النقد و يبأشر صورة من صور الرقابة الصحفية لتلى كفلها الدستور.

ويدون هذه الحصائيه يستحيل على الصحفي ان يؤدي رسالته وهو آمن. وتعرض الصحفي لمجازاته بعقوبة مقيدة للحرية من شأنه ان يخضع الصحفي في ما ينشره لرقابة ذاتيه يفرضها الصحفي بنفسه على نفسه مما يهدر حرية الصحافة. وقد اهدى المشروع في رفع المسؤولية الجنائية عن الصحف بقضاء المحكمة الدستورية العليا الذي قال:

"حرية التعبير وتفاعل الاراء التي يتولد عنها لا يجوز تقييدها باغلال تعوق ممارستها سواء من ناحية فرض قيود مسبقة على نشرها او من ناحية العقوبة اللاحقة التي تتوخى قمعا" كما اهدى بما قررته المحكمة الدستورية العليا من انه منطقي بل وامر محتوم ان "يُنحاز الدستور الى حرية النقاش والحوار في كل امر يتصل بالشئون العامه ولو تضمن انتقادا حادا للقائمين بالعمل العام. اذ لا يجوز لأحد ان يفرض على غيره صمتا ولو كان معززا بالقانون. ولان حوار القوة اذار لمسلطان العقل وحرية الابداع والامل والخيال. وهو في كل حال يولد رهبة تحول بين للمواطن والتعبير عن ارائه بما يعزز للرغبة في جمعها ويكرس عدوان السلطة العامة المناوئة لها مما يهدد في النهاية لمن الوطن واستقراره"

ونظرا لان المشروع قد أسقط مسؤولية الصحفي الجنائية عن الاعمال المشار اليها في المادة ٤٠ كما انه الذي العقوبة المالية للحرية في مائر الجرائم التي ترتكب بواسطة الصحف فانه لم تعد هناك حاجة للنص في المشروع على عدم جواز حبس الصحفي احتياطيا، ذلك لان الحبس الاحتياطي غير جائز الا في الجرائم المعاقب عليها بعقوبة مقيدة للحرية تزيد على ثلاثة شهور.

وتنص المادة ٤١ على أن الاصل فيما يصدر عن الصحفي استبداله ويحسن نية تحقيق المصلحة العامة.

لما افترضت في الخبر المنشور الصدق طالما لقتع الصحفي بصحته بعد استئلاف الاجراءات المهنية الكافية للتأكد منه ولقت المادة عبه ثبات العكس على من يدعيه. والنتزم المشروع في ذلك بما قضت به المحكمة الدستورية العليا من انه "ليس جائزا ان يفترض في كل واقعه جرى اسنادها الى للقائمين بالعمل العام انها واقعه زائفة او ان سوء المقصد قد خالطها"

"كذلك فان الآراء التي تم نشرها في حق احد ممن يباشرون جانباً من اختصاص الدولة لا يجوز تقييمها منفصلة عما توجه المصلحة العامة في اعلى درجاتها من عرض اندرافاتهم وان يكون المواطنون على بينة من دخالها"

واتجه المشروع في المادة ٤٣ الى الاخذ بمبدأ شخصية المسؤولية الجنائية بالنسبة للصحفي حتى لو كان رئيسا للتحريير.

ولم يجز المشروع اعمال المسؤولية المفترضة لرئيس التحرير الا في حالة تعذر تحديد الصحفي المسئول عن المادة الصحفيه محل المواقذه.

واولكت المادة ٤٤ التحقيق في جرائم النشر التي تقع بواسطة الصحف لهيئة تحقيق مشكلة من مستشارين من محكمة النقض ضمائنا للفصل في هذه الجرائم بين سلطة التحقيق وسلطة الاتهام ضمائنا لحيدة التحقيق

وتكفل المادة ٤٥ محاكمة الصحفي امام قاضيه الطبيعي بواسطة النشر في الصحف لمحاكم الجنائيات وحدها.

ورغم ان المشروع قد توّسع في تقرير الضمانات التي تكفل امان الصحفي الا انه التزم بتحقيق توازن دقيق بين مقتضيات حرية الصحافة والصحفي و بين حق المواطن في الخصوصية، فكلل للمواطن المضروب من النشر الحق في تعويض عادل، وضمنت له حق الرد والتصحيح وحقه في المطالبة بمسائلة الصحفي تأديبيا.

وفي الباب الثالث اعاد المشروع تنظيم المجلس الاعلى للصحافة، ليجعل منه بحق هيئة شعبية مستقلة وليضمن ديمقراطية تشكيل المجلس. وحدد اختصاصاته على نحو يلفي وصاية المجلس المفروضة على الصحافة بموجب التشريعات القائمة.

وفي الباب الرابع استحدثت المشروع 'مندوق دعم الصحف' بما يؤكد حرية الصحافة و تخلصها من الضغوط التمويلية.

ونظم الباب الخامس الصحف القومية بنصوص تهدف الى تحويلها من صحف حزبية تتبع الحزب الحاكم الى صحف جذيرة بمسمى الصحيفة القومية بحيث تصبح منبرا للحوار الوطني الحر بين كافة الاتجاهات السياسية.

وفي حالة الأخذ بالغاء ملكية الدولة تماما لهذه المؤسسات الصحفية وتحويلها الى ملكية خاصة يلفي الباب الخامس تماما و يستبدل بمادة واحدة كحكم انتقالي لتحقيق ذلك.





رقم الايداع ٩٥/٨٤٣٨





## هذا الكتاب

نجحت الحكومة فى اذكاء نيران معركة حرية الصحافة بصورة مفاجئة فى ٢٧ مايو ١٩٩٥ عندما وافق مجلس الشعب بسرعة على إصدار قانون بتعديل بعض أحكام قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية ، ومادة فى قانون نقابة الصحفيين . وحمل هذا القانون الجديد رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ . وصدق رئيس الجمهورية على القانون فى نفس الليلة ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ مايو ، ليصبح قانونا رسميا للدولة ، ولتبدأ المعركة الحاسمة - من وجهة نظر البعض - والتي مازالت مشتعلة حتى الآن .

وعادة ما تنتظر السلطة للصحافة باعتبارها واحدة من اهم أدواتها فى فرض وجودها وإستمرارها. ورغم الحرية النسبية التى تتمتع بها الصحافة المصرية - مقارنة بالصحافة فى الساحة العربية وبفترات سابقة فى مصر - إلا أن الاطار القانونى الذى يحكم العمل الصحفى ، هو فى حقيقته إطار مقيد لحرية الصحافة والصحفيين ، وإعماله كفيل بإهدار القدر المتاح من " الحرية العرفية " التى تمارس بإذن شفهي من الحاكم يستطيع إلغائها فى أى لحظة.

